



حالة سكان قطر 2020

ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية الثانية

لدولة قطر 2017-2022

أكتوبر 2020

الفهرس	
الصفحة	العنوان
4	تقديم
5	تمهيد
6	الجدول والأشكال
6	أولاً) الجدول
7	ثانياً) الأشكال
8	المحور الأول: السكان والقوى العاملة
9	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة
9	1- النتائج التفصيلية للمتابعة
13	2- الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
14	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
14	1. أهم الإنجازات
19	2. أهم التحديات
19	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)
20	المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة
21	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة
21	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
30	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
31	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
31	1. أهم الإنجازات
36	2. أهم التحديات
38	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)
40	المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب
41	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب
41	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
47	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
48	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
48	1. أهم الإنجازات
52	2. أهم التحديات
52	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)

الصفحة	العنوان
53	المحور الرابع: الصحة والصحة الإنجابية
54	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية
54	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
58	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
59	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
59	1. أهم الإنجازات
64	2. أهم التحديات
65	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)
67	المحور الخامس: المرأة والطفولة
68	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة
68	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
71	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
72	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
72	1. أهم الإنجازات
76	2. أهم التحديات
77	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)
78	المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
79	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
79	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
82	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
83	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
83	1. أهم الإنجازات
87	2. أهم التحديات
88	ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)
89	الخاتمة: (التقييم العام والتوصيات)
89	أولاً) التقييم العام
91	ثانياً) التوصيات

تقديم

يطيب لي أن أقدم للقارئ الكريم هذا التقرير الذي يعرض للإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنة الثالثة من تطبيق برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022،

والذي يبين التحديات والصعوبات التي واجهت تنفيذ بعض الإجراءات وسبل مواجهتها. وفي هذا السياق، دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على أن بعض الإجراءات المرتبطة بهذا الهدف أو ذاك من أهداف السياسة السكانية قد نُفذ بالفعل إما كلياً أو جزئياً، وأن تنفيذ هذه الإجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بالصحة والتعليم وتمكين النساء والشباب وغيرها، تدل على تقدم

ملموس باتجاه تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 في المجالات المذكورة، وبالتالي الارتقاء بمؤشرات التنمية المستدامة لدولة قطر.

وارتباطاً بما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن الإجراءات المرتبطة بهدف استراتيجي بعيد المدى يخص الحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة يصعب تحقيقه بين ليلة وضحاها، وذلك لأن الأمر متعلق بعدد كبير من العوامل الموضوعية. ومع ذلك، يبين تقرير "حالة سكان قطر 2020" أن خطوات ملموسة قد اتخذت من أجل الحد من اختلال التركيبة السكانية وتداعياته المختلفة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق الغاية الأساسية للسياسة السكانية لدولة قطر، والمتمثلة بـ "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته".

وفي الختام، نتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، بدءاً بمجموعات العمل والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، والتي تعاونت مع هذه المجموعات وأمدتها بكل ما يلزم من معلومات مفيدة، وصولاً إلى المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل ومتابعة عملها، وإعداد التقرير وتقييم محتوياته، تمهيداً للمرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة، والتي ستنتقل أعمالها في نوفمبر 2020.

د. صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

تمهيد

يتزامن إعداد هذا التقرير مع استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) الذي تمكن من إلحاق الأذى بضحاياه دون تمييز بينهم على أساس جنسهم أو دينهم أو لونهم أو لغتهم أو جنسيتهم، والذي أجبر معظم دول العالم على تطبيق الحجر المنزلي وحظر الانتقال وتعليق النشاطات الثقافية والاجتماعية، مما خلق أزمات صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية وغيرها من الأزمات التي أثرت على مختلف الفئات السكانية، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة، كالمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة. فبحسب تقرير التنمية المستدامة 2020 الصادر عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وعلى رأسها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، فإن الوباء سيؤثر سلباً على إمكانية تحقيق بعض الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، كالقضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة الجيدة والرفاه، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي...، في بعض الدول العربية، ولا سيما تلك التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة.

وكغيرها من بلدان العالم الأخرى، تأثرت دولة قطر من تداعيات الإغلاق العالمي بسبب هذا الوباء، ورغم ذلك نجحت إلى حد كبير في مواجهة هذا الفيروس باقتدار مبني على ثلاث ركائز أساسية^(*)، هي: حماية المواطنين والمقيمين في قطر وضمان صمود نظام الرعاية الصحية، وضمان أن يكون التأثير على الاقتصاد والمجتمع في أدنى مستوى، والالتزام بمسؤوليات الدولية والوقوف مع الدول الأخرى التي هي في حاجة للمساعدة.

ولصعوبة رصد التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا المشار إليها بدقة في الوقت الحالي، إذ لا يزال من المبكر التقدير الدقيق لحجم الآثار التي ستركه جائحة كورونا على دول العالم بمن فيها دولة قطر، فقد تم تقديم صورة إحصائية عامة حول واقع السكان والتنمية في قطر اعتماداً على أحدث البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة، والتي يعود تاريخها إلى فترة ما قبل وباء كورونا، وذلك بهدف إبراز أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال حتى عام 2019، والإشارة إلى أهم التحديات والصعوبات التي تحول دون تحقيق برنامج عمل السياسة السكانية بالشكل المطلوب، والتي يرتبط بعضها بأزمة فيروس كورونا المستجد.

وختاماً، تم الاعتماد في إنجاز تقرير "حالة سكان قطر 2020" على آليات عمل ومنهجية متكاملة بدءاً من عملية التحضير للمرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، ومروراً بتحليل نتائج هذه المتابعة وإدراجها في ستة فصول، إضافة إلى التقديم والتمهيد والخاتمة.

(*) جاء ذلك خلال استضافة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري، سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال استضافته في 29 أبريل 2020 في "منصة عمل كوفيد" بمنتهى الاقتصاد العالمي تحت

عنوان: "كيفية هزيمة الوباء وحماية سبل العيش على مستوى العالم"

أولاً الجداول

الجدول

والأشكال

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز

الجدول (2): ترتيب الدول في تقرير التنافسية للأعوام 2018 و2019

الجدول (3): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة ونسبة الإنجاز

الجدول (4): تطور عدد السكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان خلال الفترة الزمنية (2010-2018)

الجدول (5): توزيع المباني المكتملة حسب الانصال بشبكة المرافق العامة خلال سنوات التعداد (2010-2015)

الجدول (6): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع لعام 2018

الجدول (7): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز
الجدول (8): أعداد الطلاب بحسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية

الجدول (9): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب للأعوام 2012 و2019

الجدول (10): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز

الجدول (11): عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور ومعدلاتها لكل 100.000 نسمة من السكان

الجدول (12): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال المرأة والطفولة ونسبة الإنجاز

الجدول (13): معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حسب النوع والسنوات

الجدول (14): نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2014-2018

الجدول (15): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2018

الجدول (16): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ونسبة الإنجاز

الجدول (17): المسنونون المستفيدون من خدمات مركز إحسان حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2019

الجدول (18): المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية والنوع ونوع الإعاقة لعام 2019

الجدول (19): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الثالثة بحسب المحور

ثانياً) الأشكال

- الشكل (1): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة حسب السنوات
- الشكل (2): الفئات العمرية (0-14 سنة و15-64 سنة) للقطريين حسب السنوات
- الشكل (3): معدل الإعاقة العمرية في قطر خلال الفترة (2010 – 2019)
- الشكل (4): معدل المشاركة الاقتصادية حسب الجنسية والنوع لعام 2019
- الشكل (5): التوزيع النسبي (%) للأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال تعدادي 2010 و2015
- الشكل (6): حصة الفرد من المساحات الخضراء (بالمتر المربع) حسب البلدية عام 2019
- الشكل (7): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2019
- الشكل (8): أعداد المدارس الحكومية والخاصة حسب المرحلة التعليمية خلال الفترة الزمنية 2012-2019
- الشكل (9): معدل الأمية لدى القطريين والسكان في قطر خلال الفترة الزمنية 2013-2019
- الشكل (10): الحالة التعليمية للشباب القطري (15-24 سنة) للأعوام 2011 و2019 (%)
- الشكل (11): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) حسب السنوات
- الشكل (12): معدل الإصابة لكل 10.000 نسمة من الأمراض السارية المستهدفة عالمياً للأعوام 2008 و2018
- الشكل (13): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2008-2018)
- الشكل (14): العمر المتوقع عند الولادة للقطريين للأعوام (2009 و2018)
- الشكل البياني (15): تطور أعداد القطريات النشاطات اقتصادياً خلال الفترة (2011-2019)
- الشكل (16): أعداد الطلبة الجامعيين بحسب الجنس ونوع التعليم للعام الدراسي 2018-2019
- الشكل (17): التطور النسبي لكبار السن حسب الجنسية خلال الفترة الزمنية (1986-2019)
- الشكل (18): المسنونون المستفيدون من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع للأعوام 2015-2019
- الشكل (19): الأشخاص ذوو الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع خلال الفترة (2015-2019)
- (2019)

المحور الأول

السكان
والقوى العاملة

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين						
إجراء 1: الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	مخطط	قيد التنفيذ	قيد التنفيذ	مخطط	
وجود توجه للإسراع في استصدار التشريع المذكور						أفادت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأن استصدار تشريع خاص بصندوق الزواج يقع خارج نطاق اختصاصات الوزارة، وعليه اقترحت تشكيل لجنة مشتركة برئاسة اللجنة الدائمة للسكان وعضوية الجهات ذات الصلة لدراسة وتنفيذ هذا الإجراء. بناءً على هذه الإفادة، توصي الوزارة باتخاذ السياسات والإجراءات والخدمات التي تؤدي إلى تشجيع القطريين على الزواج بدلاً من استصدار التشريع المذكور
إجراء 2: إدخال مضامين خفض تكاليف الزواج في السياسات الأسرية						
وجود برنامج يتضمن توعية الأسر بضرورة خفض مختلف تكاليف التحضيرات الخاصة بالزواج						تعمل العديد من مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية (إدارة شؤون الأسرة "وحدة التنمية الأسرية" بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ومركز الاستشارات العائلية "وفاق"، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) على توعية الأسر بخفض مختلف تكاليف الزواج وفقاً لبرامج توعوية محددة.
إجراء 3: تشجيع القطريين على الزواج والإنجاب						
وجود برنامج محدد لتشجيع القطريين على الزواج وحثهم على الإنجاب						- يتوفر لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برنامج محدد لتشجيع القطريين على الزواج وحثهم على الإنجاب ويتضح ذلك من خلال تنظيم الوزارة للعديد من الحملات الإعلامية بهذا الخصوص. - يقوم مركز الاستشارات العائلية (وفاق) بالتشجيع على الزواج من خلال برنامج خاص بالمقبلين على الزواج.
إجراء 4: إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين من ذوي الخبرة لتمكينهم من العودة إلى العمل						
وجود تشريع لرفع السن القانوني لتقاعد القطريين						تعمل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية على اقتراح رفع سن التقاعد للقطريين، وخاصة في بعض الوظائف التي يحتاجها سوق العمل في الدولة.
وجود خطة لإعادة دمج القطريين المتقاعدين من ذوي الخبرة في بعض مكونات سوق العمل						أفادت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأن إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين من ذوي الخبرة في بعض مكونات سوق العمل ليس من اختصاصها؛ فهي تختص بقيد وترشيح وتأهيل الباحثين عن عمل حديثي التخرج، ويمكن للمتقاعدين التقدم مباشرة للجهات المعنية في القطاع الخاص للحصول على الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم، علماً بأن الوزارة لا تمنع من قيام الجهات الحكومية بتعيين المتقاعدين من أصحاب الخبرات النادرة.
وجود برامج وخطط حكومية لتمكين الراغبين من المتقاعدين بالالتحاق بدورات تدريبية تساعد في العودة إلى العمل						أكدت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأنها تختص بتدريب الموظفين القطريين وإعادة تأهيل الذين يشغلون وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	
عدد المتقاعدين القطريين الذين عادوا الى سوق العمل في السنوات الثلاث الأخيرة	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	• حسب الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بلغ عدد المتقاعدين القطريين العائدين للعمل في القطاع المدني والخاضعين لقانون التقاعد والمعاشات، كما يلي:
	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	
	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	
	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	
	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	مؤشر جود	مؤشر كفاء	

الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إجراء 1: توسيع نطاق الأتمتة (الممكنة) في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة للقطاع الخاص

وجود خطة أو برنامج لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة	• تهدف استراتيجية التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص لدولة قطر 2022-2017 إلى تحديث الاقتصاد القطري وانتقاله نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وفي هذا الإطار اعتمدت وزارة التجارة والصناعة معايير استعمال التقنيات الحديثة في تنفيذ أنشطة الاستثمار في الدولة، كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العديد من الأنشطة بغرض تعميم الخدمات التكنولوجية الحديثة.					

إجراء 2: منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها

وجود خطة لمنح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها						

إجراء 3: العمل على توجيه الطلبة للالتحاق بالتخصصات التعليمية المرتبطة باقتصاد المعرفة في المرحلتين الثانوية والجامعية

وجود سياسة أو خطة لتوجيه الطلبة للالتحاق بالتخصصات المذكورة في التعليم الثانوي والجامعي	• تهدف النتيجة الوسيطة الحادية عشرة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2022-2018 إلى تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق ببرامج عالية الجودة للتعليم والتدريب في مرحلة ما بعد الثانوية، بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم، وذلك من خلال زيادة أعداد خريجي تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وزيادة عدد القطريين الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) بشكل عام، وفي التخصصات العلمية بشكل خاص، ورفع معدلات تخرج الطلبة القطريين (ذكور وإناث) في تخصصات اقتصاد المعرفة (الرياضيات العلوم - تكنولوجيا المعلومات - الهندسة) بحلول 2022.					

إجراء 4: تطوير البحث العلمي الداعم لاقتصاد المعرفة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
وجود خطة لإنشاء مراكز و فرق بحثية متخصصة باقتصاد المعرفة	• تهدف الغاية الرابعة من استراتيجية جامعة قطر 2018-2022 إلى التميز في البحث العلمي، وذلك من خلال تحقيق أهداف استراتيجية ترتبط كلها مع اقتصاد المعرفة والمتمثلة في: - دعم البحث والتطوير والإبداع في مجالات بحثية مختارة متوافقة مع الأولويات الوطنية البحثية واحتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي - ترسيخ ثقافة البحث والابتكار في المجتمع الجامعي وتوفير بيئة داعمة لها - تنويع واستدامة مصادر تمويل المشاريع والبرامج - التميز في برامج الدراسات العليا من أجل خدمة الأولويات البحثية الوطنية، وتأهيل باحثين يسهمون في إثراء اقتصاد المعرفة - وتحقيقاً للغاية المذكورة، توجد خطة لتأسيس فرق عمل تُعنى بالأولويات البحثية لجامعة قطر، كإقتصاد المعرفة.				
وجود دراسات متخصصة باقتصاد المعرفة حول قطر	• تناولت العديد من المؤسسات البحثية (جامعة قطر، ومؤسسة قطر، ومركز الدوحة للدراسات العليا..) والمؤسسات الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) جوانب مختلفة من مسائل وقضايا اقتصاد المعرفة في دولة قطر.				

الهدف 3: الحد من استقدام العمالة

إجراء 1: التحكم في مستويات الاستقدام السنوية

• تقوم هذه السياسة على التنسيق المتواصل بين وزارتي الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.					
وجود سياسة وطنية للاستقدام					

إجراء 2: الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع

• تم إطلاق المنصة الإلكترونية لتدوير العمالة في يوليو 2020 بالتعاون بين غرفة قطر ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وتهدف المنصة إلى ضمان استمرارية الأعمال والمشاريع في السوق المحلي ومساعدة شركات القطاع الخاص في الحصول على العمالة الماهرة والمطلوبة من خلال تعاقدتها مع العمالة التي تم الاستغناء عنها من شركات أخرى، وإتاحة الفرصة للشركات التي تحتاج إلى عمالة جديدة بالتعاقد مع العمالة الموجودة داخل الدولة، واختيار من ترغب بتوظيفه وفقاً للمهن المطلوبة.					
وجود قاعدة بيانات خاصة بتركيبة العمالة الموجودة واحتياجات المشاريع الجديدة من القوة العاملة					

إجراء 3: تسهيل منح موافقات تشغيل عائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل من العمالة الماهرة

• يتم التنسيق في هذا المجال فيما بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية لمنح تصاريح العمل لمن هم على كفالة ذويهم.					
وجود آليات ووسائل لتسهيل توظيف أفراد عائلات الوافدين في المؤسسات المختلفة في الوظائف التخصصية					

إجراء 4: منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال القطريين ومواليد قطر محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	غير متحقق	متحقق	متحقق	
وجود برنامج أو سياسة تشجع شركات القطاع الخاص والمختلط على توظيف القطريين ومواليد قطر						- وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار يقضي برفع نسبة المواطنين القطريين إلى 60% من إجمالي العاملين في الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، والجهات الأخرى الخاضعة لقانون التقاعد والمعاشات. - بالإضافة الى هذا يتم التنسيق مع شركات القطاع الخاص في حال عدم وجود مرشح قطري مؤهل لشغل الوظيفة، باختيار مواليد قطر أو حملة الوثائق أو أبناء القطريين.

الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة

إجراء 1: إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل						
وجود قاعدة بيانات تغطي احتياجات مختلف مكونات سوق العمل من مهن تخصصية وغير تخصصية						
وجود دراسات حول احتياجات وتحولات سوق العمل						تشير مكتبة جامعة قطر، إلى وجود العديد من الأبحاث والمنشورات حول سوق العمل في قطر

الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن

إجراء 1: العمل على متابعة واقع توزيع الجنسيات على المهن لخفض الاختلالات القائمة بين هذه الجنسيات في سوق العمل						
وجود برنامج أو خطة للتقليل من مستويات تركيز الجنسيات في بعض المهن في سوق العمل						أفادت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأنها قامت بدراسة التوزيع النسبي للعاملين في بعض المهن وتبين من البيانات الفعلية الموجودة بقاعدة بيانات الوزارة لا يوجد تباينات عالية لأكثر 11 جنسية في سوق العمل القطري في المهن المعروضة
وجود خطة لتحديث الدراسة المتعلقة بتوزيع الجنسيات على بعض المهن						تقوم إدارة الاستخدام بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بتحديث الدراسة المتعلقة بتوزيع الجنسيات على المهن المختلفة وفقاً لمعطيات واحتياجات سوق العمل، وذلك بالتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة.

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) على وجود إنجازات مهمة في مجال السكان والقوى العاملة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف؛ فبحسب الجدول رقم (1)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة (14)، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي عشرة إجراءات، أي بنسبة (71%) من مجموعات الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة، والبالغ عددها خمسة، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدف الأول والثاني والثالث متقدمون في التحقق على الهدف الرابع والخامس.

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز (*)

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
50%	✓				1- الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج
				✓	2- إدخال مضامين خفض تكاليف الزواج في السياسات الأسرية
				✓	3- تشجيع القطريين على الزواج والإنجاب
	✓				4- إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين من ذوي الخبرة لتمكينهم من العودة إلى العمل
الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة					
75%				✓	5- توسيع نطاق الأمانة (الميكنة) في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة للقطاع الخاص
	✓				6- منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها
				✓	7- العمل على توجيه الطلبة للالتحاق بالتخصصات التعليمية المرتبطة باقتصاد المعرفة في المرحلتين الثانوية والجامعية
				✓	8- تطوير البحث العلمي الداعم لاقتصاد المعرفة
الهدف 3: الحد من استقدام العمالة					
100%				✓	9- التحكم في مستويات الاستقدام السنوية
				✓	10- الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع
				✓	11- تسهيل منح موافقات تشغيل عائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل من العمالة الماهرة
				✓	12- منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال القطريين ومواليد قطر محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعات الخاص والمختلط
الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة					
-	✓				13- إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل
الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن					
100%				✓	14- العمل على متابعة واقع توزيع الجنسيات على المهن لخفض الاختلالات القائمة بين هذه الجنسيات في سوق العمل
71%	4	-----	-----	10	المجموع

(*) - كما تم التأكيد في فقرة المنهجية التي تنص على أن إجراءات المتابعة السنوية لا تتحقق الأهداف بصورة نهائية إلا بانتهاء المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، غير أن مستوى التقدم في تحقيق هذه الأهداف قابل للتقدير في كل مرحلة من مراحل المتابعة من خلال نسبة تنفيذ الإجراءات المعتمدة بشكل كلي أو جزئي.

- الملاحظات المذكورة تنطبق أيضاً على المجاور الخمسة المتبقية، لهذا لن يتم تكرارها في الجداول الخاصة بهذه المجاور

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

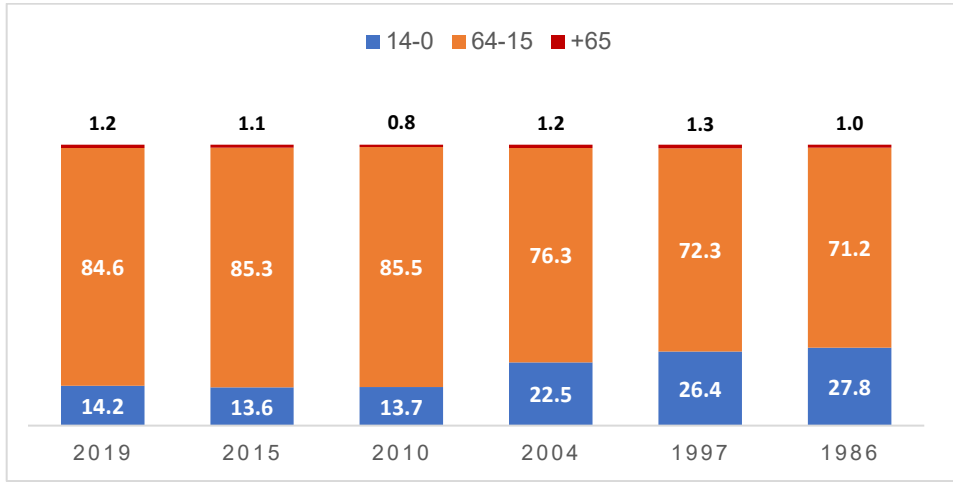
1. أهم الإنجازات:

أربكت جائحة كورونا (كوفيد-19) الاقتصاد العالمي في جميع قطاعاته، وأثرت بشدة على حياة جميع سكان العالم، دون تمييز بين ضحاياها على أساس جنسهم أو دينهم أو لونهم أو لغتهم أو جنسيتهم. ورغم أنه لا يزال من المبكر التقدير الدقيق لحجم الآثار التي ستتركها هذه الجائحة على سكان العالم، بمن فيها سكان دولة قطر، فإنه سيتم فيما يلي تقديم صورة إحصائية عامة حول واقع السكان والقوى العاملة في قطر اعتماداً على أحدث البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة، والتي يعود تاريخها إلى فترة ما قبل وباء كورونا، وذلك بهدف إبراز أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال حتى عام 2019.

❖ انفتاح النافذة الديموغرافية:

ترتب عن ازدياد حجم السكان ونموهم في العقود الأخيرة جملة من التغيرات في الهيكل العمري للسكان في قطر، تمثل في انفتاح النافذة الديموغرافية (demographic window)، أو ما يعرف تنموياً بالفرصة أو الهيئة الديموغرافية (Demographic gift)، والتي تعني انخفاض نسبة فئة الأطفال دون سن الـ 15 بالمقارنة مع إجمالي السكان، مقابل ارتفاع نسبة فئة السكان في سن العمل (15 – 64 سنة)، وبقاء نسبة الفئة العمرية في الأعمار المتأخرة (65 سنة فأكثر) منخفضة، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

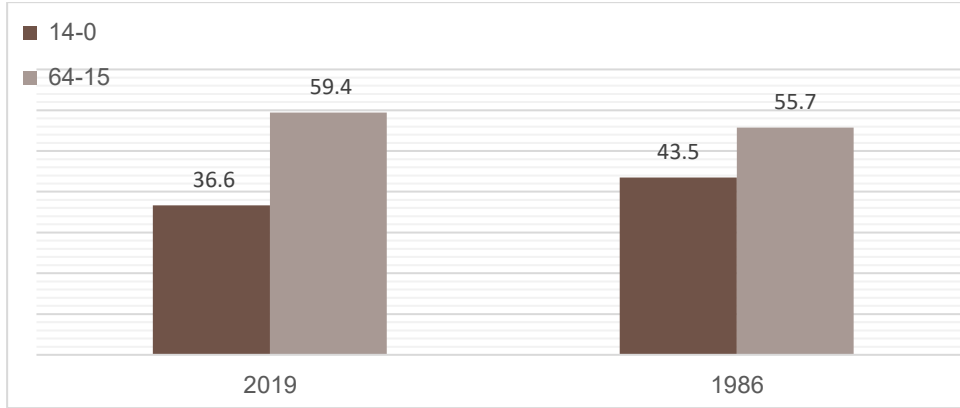
الشكل (1): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، "التعدادات"، السكان-الفصل الأول 2019.

وإذا ما أردنا الوقوف عند هذه الظاهرة السكانية لدى القطريين من سكان الدولة، سنجد أنه خلال السنوات الأخيرة بدأت الزيادة السكانية تشق طريقها لصالح الفئات العمرية في سن العمل، بينما بدأت تنخفض نسبة عدد الأطفال أقل من 15 سنة، حيث تناقصت نسبة السكان دون الـ 15 سنة من 43.5% عام 1986 إلى 36.6% عام 2019، مقابل ارتفاع في نسبة الفئة السكانية بعمر (15 – 64 سنة) من 55.7% إلى 59.4% من إجمالي عدد السكان القطريين للأعوام ذاتها، كما هو مبين في الشكل رقم (2).

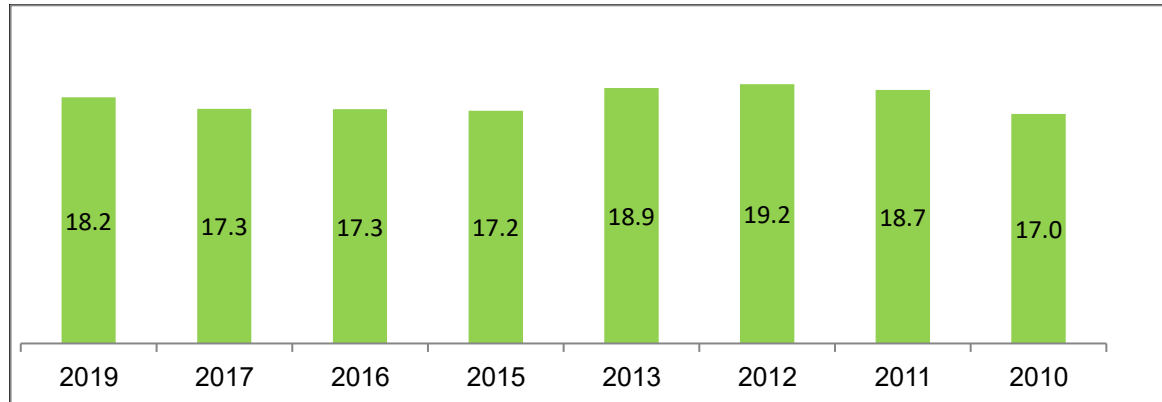
الشكل (2): الفئات العمرية (0-14 سنة و 15-64 سنة) للقطريين حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، السكان (سنوات مختلفة)

إن ارتفاع نسبة فئات أعمار العمل في قطر، ولاسيما الشباب بعمر 15 إلى 24 سنة، شكل رصيماً خصباً لصناعة المستقبل، حيث أدى التخطيط السليم للاستفادة من هذه الفئات العمرية في سوق العمل إلى إحداث معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحسين مستوى المعيشة لدى السكان نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي بلغ 92,418 دولاراً أمريكياً (بحسب دليل التنمية البشرية الصادر عام 2019 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وهو الأعلى في العالم، إضافة إلى ازدياد فرص الادخار والاستثمار لدى الفئات العمرية المشار إليها، وانخفاض نسبة الإعاقة العمرية، أي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 65 سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (15-64) سنة. فبحسب الشكل البياني رقم (3)، بلغت نسبة الإعاقة العمرية في قطر 18.2% عام 2019، وبذلك تعد من أكثر نسب الإعاقة انخفاضاً في بلدان ومناطق العالم، حيث وصلت (بحسب دليل التنمية البشرية المذكور) في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً إلى (51.8%)، وفي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى (86,2%).

الشكل (3): معدل الإعاقة العمرية في قطر خلال الفترة (2010 – 2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، السكان- الفصل الأول، 2019.

وباختصار شديد: نظراً لما تمتلكه قطر من قدرات وإمكانات مادية أنعم الله بها عليها، عملت ولا تزال تعمل على الاستفادة القصوى من انفتاح النافذة الديموغرافية وتحويلها إلى نعمة؛ فبفضل النجاح في الاستفادة المثلى من

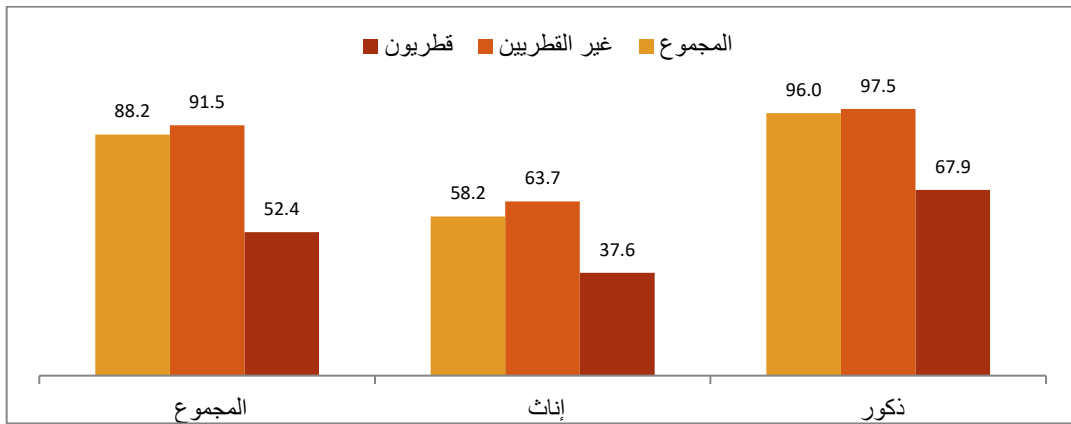
تزايد حجم الفئات العمرية بعمر العمل من القطريين وغير القطريين، شهدت دولة قطر، ولا تزال تشهد، نهضة تنموية شاملة في مختلف المجالات أدت إلى تقدمها تقدماً باهراً في ميادين الحياة عامة، ولاسيما الاقتصاد والتعليم والصحة، مما مكّنها من جني ثمرة العائد الديموغرافي المتمثلة بارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية والازدهار الذي أهلها للحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

❖ ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية:

يعد معدل النشاط الاقتصادي في دولة قطر (النسبة المئوية للنشيطين اقتصادياً من مجموع السكان 15 سنة فأكثر من العمر) من أعلى المعدلات في العالم، نظراً لأن أكثرية النشيطين اقتصادياً، ولاسيما الذكور، من الوافدين من أجل العمل، حيث بلغ هذا المعدل 88.2 عام 2019.

أما معدل النشاط الاقتصادي للقطريين، فيعد قريباً من مثيله في معظم الدول العربية، حيث بلغ 52.4 في العام المذكور. ونظراً لتفرغ عدد كبير من القطريات للأعمال المنزلية أو للدراسة، فإن معدل النشاط الاقتصادي للإناث يقل كثيراً عن مثيله للذكور (37.6 مقابل 67.9 على التوالي)، كما يتضح من الشكل البياني رقم (4).

الشكل (4): معدل المشاركة الاقتصادية حسب الجنسية والنوع لعام 2019



المصدر: حسب المعدل استناداً إلى جهاز التخطيط والإحصاء، القوى العاملة، الفصل الثاني 2019

❖ التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة:

شكلت رؤية قطر الوطنية 2030 خريطة الطريق التي أكدت على أهمية التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة وضرورته من خلال استخدام كل أدوات العصر من تكنولوجيا المعلومات، ونظم التعليم والتدريب والاستثمار بالبحث العلمي والاتصالات، والابتكار في كل المجالات. وترجمة لما جاء في هذه الرؤية، تم وضع استراتيجية التنوع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص لدولة قطر 2017-2022، والتي تهدف إلى تحديث الاقتصاد القطري وانتقاله نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

وفي هذا الإطار تم اعتماد معايير استعمال التقنيات الحديثة في تنفيذ أنشطة الاستثمار في الدولة، كالتيكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العديد من الأنشطة بغرض تعميم الخدمات التكنولوجية الحديثة.

وفي سياق متصل، تهدف النتيجة الوسيطة الحادية عشرة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 إلى تقديم فرص منصفة لكافة المتعلمين للالتحاق ببرامج عالية الجودة للتعليم والتدريب في

مرحلة ما بعد الثانوية بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وقدراتهم، وذلك من خلال زيادة أعداد خريجي تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وزيادة عدد القطرین الحاصلين على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) بشكل عام، وفي التخصصات العلمية بشكل خاص، ورفع معدلات تخرج الطلبة القطريين (ذكور وإناث) في تخصصات اقتصاد المعرفة (الرياضيات العلوم - تكنولوجيا المعلومات - الهندسة) بحلول 2022.

بناءً عليه، حققت قطر تقدماً ملموساً في انطلاقها نحو اقتصاد المعرفة، حيث أظهر تقرير التنافسية العالمية للعام 2019، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، احتلال دولة قطر المرتبة الثانية عربياً والـ 29 عالمياً من أصل 141 دولة حول العالم، وتقدمت بذلك مركزاً عن العام الماضي، كما يبين الجدول رقم (2).

الجدول (2): ترتيب الدول في تقرير التنافسية للأعوام 2018 و2019

2019		2018		الدول المشاركة في تقرير التنافسية
الترتيب العالمي	الدرجة	الترتيب العالمي	الدرجة	
1	84.8	2	83.5	سنغافورة
29	72.9	30	71	قطر
30	71.5	31	70.7	إيطاليا
36	70.0	39	68	السعودية
93	54.4	94	54	مصر

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019

وبحسب ما ورد في التقرير المذكور، فقد احتلت قطر مراتب متقدمة في العديد من المؤشرات ذات الصلة باقتصاد المعرفة، وأهمها:

- جهوزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: لا تزال قطر ضمن أفضل 10 دول عالمياً في هذا المؤشر، حيث احتلت المركز الثامن عالمياً.
- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة: المركز الرابع عالمياً
- مؤشر مستخدمي الانترنت: المركز الأول عربياً وعالمياً.
- جودة التعليم، المركز الأول عربياً والرابع عالمياً
- مهارات الخريجين، المركز الثامن عالمياً
- جودة التدريب المهني: المركز 16 عالمياً

ما سبق، يبين نجاح دولة قطر في التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة من خلال سعيها للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الرقمي (الرقمنة) الذي أصبح في ظل جائحة كورونا يمثل مطلباً مهماً من متطلبات مجتمع المعرفة في عالمنا المعاصر.

تتصل الغاية الرئيسية لهذا المحور وأهدافه الفرعية بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". إذ يعد معدل المشاركة الاقتصادية في دولة قطر (النسبة المئوية للنشيطين اقتصادياً من مجموع السكان 15 سنة فأكثر من العمر) من أعلى المعدلات في العالم، كما اتضح من العرض السابق.

وإذا كانت المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية، ما تزال دون مستوى مثيلاتها في البلدان الصناعية المتقدمة، بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحد من هذه المشاركة، فإن السياسة السكانية تدعو إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي للمرأة عن طريق تهيئة الظروف المناسبة للمواءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها المنزلية، والحد من ظاهرة التقاعد المبكر بوجه عام وتقاعد الإناث بوجه خاص. ومع ذلك يعدّ معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية من أعلى المعدلات في المنطقة العربية.

ومن شأن تحقيق الهدف الثاني من أهداف هذا المحور "التوجه نحو اقتصاد المعرفة"، أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، مع الحد من اختلالات التركيبة السكانية، التي تسببها الأعداد الكبيرة من القوى العاملة المستقدمة من مختلف دول العالم لتلبية خطط التنمية الطموحة للدولة. كما يسهم هذا التوجه في رفع مستوى تعليم العمالة الوافدة ومهاراتها، بحيث يقترب من تحقيق هدف العمل اللائق للجميع.

وتحقق التشريعات والأنظمة الخاصة بضمان حصول العمال الوافدين على حقوقهم في السكن اللائق، والحد الأدنى المناسب للأجور، والتأكيد على تحويل الأجور إلى حسابات بنكية في تواريخ محددة، وعدم وضع قيود على التحويلات المالية للعاملين، والعمل على تدوير العمالة ... وغير ذلك من الإجراءات المتضمنة في الأهداف المتعلقة بـ "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، و"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ..." و "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

2. أهم التحديات:

تشير نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع السكاني في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ عدم وجود برنامج متكامل لتحفيز القطريين على زيادة الإنجاب:

ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل المواليد خلال عقد من الزمان من 34.2% من إجمالي عدد المواليد أحياء عام 2008 إلى 26.4% عام 2019، وانخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية من 3.9 ولادة حية عام 2008 إلى 2.6 عام 2019، وانخفاض معدل الإحلال الإجمالي، أي متوسط ما تنجبه المرأة من الإناث خلال حياتها الإنجابية، من 1.9 أنثى إلى 1.3 للفترة ذاتها. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة. بناءً عليه، فإن التحدي هنا يكمن في كيفية تحفيز القطريين على زيادة الإنجاب بما يمكن أن يسهم بشكل أو بآخر، ولو على المدى البعيد نسبياً، في الحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة.

❖ عدم وجود خطة لمنح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها:

إن السرعة في التوجه إلى اقتصاد المعرفة والتحول من نمط الإنتاج الريعي القائم على استنزاف المواد الخام والطبيعية إلى نمط مؤسس على التنوع الاقتصادي وصولاً إلى إنتاج المعرفة سوف ينعكس إيجابياً على قوة الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب مساهمة فاعلة من قبل القطاع الخاص في عملية التحول المذكورة، والعمل بخطى أسرع من أجل تحديث وسائل إنتاجه وأتمتها، بما يستجيب لهذا التحول، وهو ما يتطلب وضع خطة لمنح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بعملية التحول.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021)

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنتقل في نوفمبر 2020 وتنتهي في أكتوبر 2021، وذلك بالتركيز على:

❖ التداعيات المختلفة لجائحة كورونا على التركيبة السكانية للدولة

❖ وضع برنامج متكامل لتحفيز القطريين على زيادة الإنجاب وتحديد الجهات المعنية بذلك

❖ تطوير المهارات التقنية للقطريين بما يؤدي إلى مشاركة أكبر وأكثر فاعلية في قوة العمل.

❖ الإجراءات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على تحديث وسائل إنتاجه وأتمتها.

❖ تطوير نظام معلومات حديث وشفاف يوفر البيانات اللازمة حول العرض والطلب للتوظيف والتدريب

المحور الثاني

النمو الحضري
والإسكان والبيئة

أولاً نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم					
إجراء 1: تطوير وتحسين المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة، ومنحها المزايا والمحفزات التي تشجع على البقاء فيها					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً
البيان					
وجود إجراءات إدارية وتنظيمية لمنح المراكز الحضرية خارج بلديتي الدوحة والريان صلاحيات تنمية خاصة					
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2020 بتنظيم اللجنة العليا لإدارة الأزمات، والتي تختص بإدارة الأزمات والكوارث التي تتعرض لها الدولة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهتها. وتختص اللجنة بـ 10 مهام وفقاً للقرار، وهي: اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والعاجلة الكفيلة بتأمين البلاد، وحماية حياة الأفراد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، من الأخطار الناجمة عن الأزمات والكوارث، واتخاذ الإجراءات والتدابير الفعالة لمواجهة واحتواء المخاطر الناجمة عن الأزمات والكوارث، والحد من الأضرار والخسائر والآثار السلبية المترتبة عليها، وإقرار القواعد والإجراءات الكفيلة بسرعة إغاثة المنكوبين والمتضررين من الأزمات والكوارث، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان سير وانتظام العمل في مرافق الدولة والقطاع الخاص، واتخاذ ما يلزم لتوفير كافة احتياجات الدولة من السلع والخدمات، وإقرار الخطط اللازمة والبرامج لمواجهة الأزمات والكوارث والأخطار الناجمة عنها وتقييمها ومتابعة تنفيذها. - يقوم مجلس الدفاع المدني في وزارة الداخلية بتنفيذ تدابير الدفاع المدني والعمل على جاهزية المؤسسات والمجتمع في مواجهة المخاطر ورفع القدرات الوطنية في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ونشر وترسيخ ثقافة الوعي حول إدارة المخاطر في المجتمع، بالإضافة إلى مركز القيادة الوطني وبرنامج "صمود" لإدارة المخاطر وأنظمة وبرامج أخرى. - تقوم هيئة الأشغال العامة "أشغال" باستخدام برنامج ARM (Active Risk Manager) كنظام متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة عبر تسجيل جميع المخاطر المحددة داخل الإدارات، والأقسام، والبرامج، والمشروعات وتوثيقها وإدارتها تحت نظام واحد. ويتم التعاون بين هيئة الأشغال العامة وديوان المحاسبة بهدف رصد المخاطر على مستوى الدولة.					
وجود استطلاعات للرأي حول مدى رضى المواطنين والوافدين عن ظروف إقامتهم في المراكز الحضرية المذكورة					
وجود خطط أو برامج لخلق فرص عمل جديدة قادرة على استيعاب قوة العمل في المراكز المذكورة					
تعمل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة المناسبة بغض النظر عن البلدية					

إجراء 2: التوسع في سوق العمل وتوفير فرص معيشية كافية ومحفزة لاستيعاب واستقرار قوة العمل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	مؤشر كلي	مؤشر جزئي	مؤشر تشريعي	مؤشر تنفيذي	غير موجود
وجود مبادرات أو خطط أو برامج خاصة للتشجيع على ممارسة الحرف والمهن التقليدية					
- تسعى إدارة شؤون الأسرة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى دعم التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة عن طريق توفير العديد من البرامج والمبادرات المتعلقة بصنع العطور، وطهي الأكلات الشعبية، وسلامة الأغذية، والخياطة والتطريز، والسدو، وصناعة الحلي - تعمل إدارة التراث والهوية في وزارة الثقافة والرياضة على دعم الحرفيين من خلال المشاركة في المهرجانات والمعارض داخل الدولة وخارجها، ورعاية الأنشطة والمبادرات الخاصة بممارسة الحرف...الخ.					
وجود خطط وبرامج محددة لتوفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع الأنشطة الاقتصادية للمراكز المذكورة					
- بحسب إدارة مراكز الخدمات التعليمية في وزارة التعليم والتعليم العالي توجد خطط وإجراءات لتوفير مراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع الأنشطة الاقتصادية للمراكز الحضرية الكائنة خارج بلديتي الدوحة والريان، أهمها: تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة مراكز الخدمات التعليمية بما يتوافق مع الأنشطة الاقتصادية للمراكز التعليمية والتدريبية بالدولة، وعقد لقاء سنوي مع المستثمرين في قطاع المراكز التعليمية والتدريبية، وتسهيل إجراءات الترخيص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمكالمات الهاتفية. - ملاحظات هامة: يخضع فتح وترخيص المراكز التعليمية والتدريبية في الغالب لمناطق التركيز السكاني، كما يخضع اختيار الموقع للمركز التعليمي أو التدريبي لرغبة المستثمر في منطقة محددة وتفضيله لموقع محدد، كما يتم التعامل مع المواقع المختارة بحسب موافقات أجهزة الدولة والقطاعات ذات الاختصاص.					
استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للمواطنين القاطنين في المراكز المذكورة					
توفير مراكز لتأهيل وتطوير المشاريع التنموية الصغيرة للمستثمرين القطريين					
- أطلقت هيئة الأشغال العامة "أشغال" بالتعاون مع بنك قطر للتنمية مبادرة «تأهيل»، والتي تهدف إلى تأهيل وتشجيع المستثمرين الوطنيين الجدد على ضخ استثماراتهم في إنشاء مصانع جديدة. - وتقوم "أشغال"، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية، بالعمل على تنمية قدرات المصنعين القطريين عبر ورش عمل وتسهيلات وإرشادات ودورات تدريبية تؤهلهم لإنتاج مواد أولية تساهم في تنفيذ المشاريع وفق أعلى المواصفات (حتى نهاية يونيو 2020 تمت عملية التأهيل الأولي لعدد 166 مصنعاً ققطرياً تنتج 235 مادة).					

إجراء 3: توفير المزيد من الخدمات والأنشطة الرياضية والترفيهية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر
المؤشر المستهدف	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر
وجود أنشطة ترفيهية (فنية، رياضية..) تهدف إلى دعم التنوع الثقافي والتعايش القائم بين الثقافات والأديان المختلفة	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر
وجود أماكن كافية لقضاء الشباب أوقات فراغهم بشكل إيجابي	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر
وجود حدائق برية (تصميم محلي باستخدام نباتات وأشجار محلية) لتعزيز الهوية الوطنية القطرية	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر

الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود

إجراء 1: استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات

وجود توجه لاستصدار التشريع المذكور	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر
------------------------------------	------	------	------	------	------

إجراء 2: العمل على التوسع في بناء وحدات سكنية مناسبة للأسر النووية القطرية من حيث التصميم والحجم وبما يتماشى مع العادات والتقاليد					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
البيان	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
وجود خطط وبرامج خاصة بتشجيع الاستثمار في إنشاء مثل هذه الوحدات					
بحسب وزارة البلدية والبيئة تم الانتهاء من إعداد مشروع "الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر في نهاية عام 2019م، والتي وضعت بدورها عدداً من الإجراءات الخاصة بتوفير السكن الملائم للمواطنين والمقيمين بالإضافة إلى سكن الفئات محدودة الدخل، واقترحت مجموعة من البدائل لتوفيرها. وعليه، ستتم دراسة البدائل المقترحة والعمل على تفعيلها لتوفير المسكن الملائم لكافة الفئات بمراعاة التقاليد والعادات.					
إجراء 3: تأمين السكن المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة من المواطنين					
وجود خطط أو برامج لتأمين السكن المناسب للفئات المذكورة من حيث التصميم الداخلي بما يتناسب مع نوع الإعاقة					
بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تقوم إدارة إسكان المواطنين بتوفير التسهيلات المطلوبة للسكن الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع الجهات المختصة.					
إجراء 4: العمل على الانتهاء من تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطّة العمرانية الشاملة لدولة قطر					
وجود برنامج زمني محدد للانتهاء من تنفيذ المراكز الـ 16 المعتمدة في الخطّة العمرانية الشاملة لدولة قطر					
تنمية وتطوير المراكز العمرانية تعتمد على رغبة الملاك بتطوير قسائمهم الواقعة ضمن المراكز العمرانية					
الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة					
إجراء 1: العمل على تعزيز الجهود الهادفة للحفاظ على سلامة البيئة، ولاسيما البيئة العمرانية، ونظافتها					
وجود توجه لتطوير قانون البيئة رقم 30 لعام 2002 وتعديله لمواجهة الآثار البيئية المحتملة للمشاريع التنموية الحالية والمستقبلية					
تفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء وتشجيع المستثمرين العقاريين والمواطنين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر					
بحسب المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهراء)، فقد تم الانتهاء من آخر تحديث لوائح (كهراء) الخاصة بالترشيد وكفاءة البيئة بالبناء في 5 فبراير 2019 إضافة إلى ما سبق، يتم حالياً التعاون مع مركز قطر للمباني الخضراء في مبادرة التميز بكفاءة الطاقة "E3" لتشجيع مختلف قطاعات الدولة حول البناء المرشد أو الأعلى كفاءة عن طريق منح شهادات تصنيف للأبنية المختلفة بعد إجراء تعديلات مراجعة الطاقة بالمبنى وفقاً لكود البناء المرشد، وقد تم منح 5 فنادق هذه الشهادة منذ انطلاقه في الربع الأخير من عام 2019.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر كلي	مؤشر جزئي	مؤشر جزئي	مؤشر جزئي	مؤشر جزئي	
وجود مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات						- بحسب وزارة البلدية والبيئة تم الانتهاء من إنشاء غابة "محطة شمال الدوحة للصرف" تحت إدارة وتنفيذ هيئة الأشغال العامة بمساحة إجمالية بلغت 12 كم² وتضم 90.943 ألف شجرة من 28 نوع من الأشجار. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اختيار نوعيات الأشجار المناسبة للبيئة المحلية، فضلاً عن الأشجار المزهرة التي تستطيع تحمل الظروف المناخية الخاصة بدولة قطر. - تقوم هيئة الأشغال العامة "أشغال" باستمرار بزراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح في الشوارع والطرق، إضافة إلى إنشاء الحدائق العامة وتجميل الأماكن والميادين.
وجود برامج وحملات وطنية تعنى بتشجيع ودعم المواطنين والمقيمين لإنشاء الحدائق المنزلية والمدرسية والعناية بها						- لدى وزارة البلدية والبيئة برامج وحملات وطنية تسعى إلى تشجيع المواطنين والمقيمين لإنشاء الحدائق المنزلية والمدرسية والعناية بها، وأهمها: - برنامج "ازرع وطنك"، بالتعاون مع مؤسسة الفصيل بلا حدود ووزارة التعليم والتعليم العالي. - تعليم الطلاب والطالبات على كيفية تهيئة ورعاية الحدائق المنزلية وتشجيع إنتاج واستهلاك الخضروات والفواكه ذات الأوراق الخضراء - تصميم الحديقة المنزلية مجاناً وبما يناسب احتياجات صاحب المنزل
وجود حملات منظمة للحفاظ على البيئة في الروض المختلفة عبر زراعتها بالأشجار التي تناسب البيئة القطرية، ولاسيما تلك التي تتصف بأنها معمرة، والتي تقدر على تحمل الحرارة وقلة المياه (كالسدر البري مثلاً)						أفادت إدارة الشؤون الزراعية في وزارة البلدية والبيئة بوجود حملات منظمة ومستمرة للحفاظ على البيئة في الروض المختلفة، وأهمها: مشروع تطوير روضة بخيلة، ومشروع استزراع مرخية مسعيد، واستزراع (600) شتلة برية بروضة الغاف، واستزراع (500) شتلة بروضة البمبر.
إعادة تأهيل مناطق المطامر والمحاجر في بعض مناطق الدولة بما يتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة للحفاظ على الجانب الصحي والجمالي والحضاري لتلك المناطق						- وفقاً لوزارة البلدية والبيئة، تمت في عام 2020 إعادة تأهيل بحيرة الكرعانة من خلال تجفيف البحيرات القديمة ومعالجة التربة الملوثة لإعادة المنطقة لوضعها الطبيعي بشكل يضمن الحماية البيئية فيها، وتم إنشاء ثلاث بحيرات صناعية بسعة تخزينية مليونين و400 ألف متر مكعب تخزن المياه المعالجة القادمة من محطة المياه الخاصة بذلك لتكون موطن جديد للحياة البرية والطيور بمختلف أنواعها، كما تم إنشاء حوضين مؤقتين لتبخير المياه المعالجة كوحدة التجفيف الحراري. - وفي سياق متصل، تم التعاقد في بداية عام 2020 مع أحد الاستشاريين للعمل على تحسين المطامر والمرافق التابعة للوزارة بما يتوافق مع المعايير الدولية، وذلك من خلال عدة مشاريع جارية التنفيذ وتتمثل في 4 محطات ترحيل وعدد 2 مطامر للنفايات، وعدد 2 مكبات للنفايات.

إجراء 2: العمل على تعزيز الجهود الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه، بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
البيان	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
أكدت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) على أنه قد تم إعداد سياسة الموارد المائية وتحديث وتطوير الاستراتيجية الوطنية لموارد المياه لدولة قطر (في انتظار موافقة مجلس الوزراء الموقر)، والتي أعدها اللجنة العليا لإدارة الموارد المائية بالدولة، حيث تم تشكيل فريق فني مختص برئاسة (كهرماء) وغيرها من الجهات المعنية بالدولة باتباع نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية ونموذج الاقتصاد الدائري للاستفادة من كل قطرة ماء وتشجيع كفاءة استخدام المياه ووقف الهدر وتقليل الفاقد والابتكار في تقنيات إدارة المياه واستدامتها بدولة قطر من خلال تفعيل أفضل تقنيات تحلية المياه الموفرة للطاقة، وكذلك تشجيع إعادة تدوير المياه وإعادة ضخ وإصلاح المياه الجوفية والآبار بالدولة وتقنين استخدامها.					
- بحسب إدارة الشؤون الزراعية في وزارة البلدية والبيئة، تقوم الدولة بدعم مستمر للمزارعين من خلال الاستشارات الفنية (التصميم، والصيانة، والتركيب) التي يقدمها كادر فني متخصص ومسؤول عن تطبيق أنظمة الري الحديثة في المزارع. - في حالة الزراعة باستخدام البيوت المحمية، يتم تطبيق أنظمة الري الحديث في المزارع، وتقديم الاستشارات الفنية للمزارعين.					
- أفادت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بوجود "البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة"، والذي تم من خلاله إطلاق: - مبادرة تركيب رؤوس الصنابير الموفرة لمباني القطاع الحكومي في الدولة (أكثر من 40 ألف رأس صنوبر موفر حتى الآن في أكثر من 20 جهة حكومية)، والتي تساعد في مراقبة استهلاك هذه الجهة أو تلك. وهذا المشروع قيد التنفيذ (2019 – 2020)، ومن المتوقع إطلاق مرحلة ثانية منه بسبب المردود السريع لرأس المال المستثمر فيه والوفر البالغ أكثر من 30% للمياه في تلك الجهات التي نفذته. - مشروع ترشيد (22)، والذي يعمل على تزويد (22) مبنى مدرسي بمصابيح موفرة وكذلك رؤوس الصنابير الموفرة، ومراقبة استهلاكها (2016 – 2022). - مشروع تزويد (22) مسجداً في الدولة بالتعاون مع وزارة الأوقاف بعدد من رؤوس الصنابير الموفرة - وبشكل مستمر يحرص البرنامج الوطني المذكور على تشجيع وتوعية الجمهور العام والمستهلك بأهمية تقنيات المياه، ومنها رؤوس الصنابير الموفرة وصناديق الطرد الموفرة، وذلك بتفعيل ما يعرف بكود السباكة القطري.					
وفقاً للمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، فإنه قد تم إنشاء قاعدة المعلومات والبيانات المائية المتكاملة لدولة قطر، وأنه يتم العمل حالياً على ربط هذه القاعدة بجميع الجهات المسؤولة عن الموارد المائية في الدولة.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	مخطط	قيد التشريع	منفذ جزئياً
البيان					
وجود خطط أو برامج للمزيد من الاستثمار في مصادر الطاقة المستدامة، كالرياح والطاقة الشمسية، واستخدامها في إنتاج المياه المحلاة ودعم تطوير صناعة تحلية المياه المحلية وتحسين تقنيات تحلية المياه					
بحسب المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)، فإنه توجد خطط وبرامج للمزيد من الاستثمار في الطاقة الشمسية، والتي بدأت بمشروع الخرسة، وأنه سيتم المزيد من الاستثمار بعد تشغيل المحطة ودراسة التأثير على الشبكة. وقد تمت ترسية مناقصة إنشاء محطة طاقة كهروضوئية بسعة 800 ميغا واط مؤخراً بين (كهرماء) و (سراج للطاقة) وشركتين عالميتين، وكذلك جاري تفعيل البحوث في مجالات أخرى للطاقة المتجددة كطاقة البايوماث (الطاقة العضوية)، كما يتم استخدام عملية التناضح العكسي لإنتاج المياه اعتماداً على الطاقة الكهربائية فقط، والتي سيتم الحصول عليها من الطاقة الشمسية. ويتم حالياً تنفيذ عدد من مشاريع إنتاج المياه بطريقة التناضح العكسي وغيرها من التقنيات الموفرة، إضافة إلى إجراء عدد من البحوث بتمويل من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي لتجربة إنتاج المياه بالطاقة المتجددة.					
إجراء 3: التشجيع على استخدام وسائل النقل الحديثة (الريل، السيارات الكهربائية..) الصديقة للبيئة والأقل تكلفة من غيرها والتوسع في خدماتها					
وجود حملات توعية للتشجيع على استخدام الوسائل المذكورة					
أكدت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بأن "البرنامج الوطني لترشيد وكفاءة الطاقة" يسعى إلى التشجيع على استخدام الوسائل المذكورة، وذلك من خلال: - إطلاق مبادرة "المركبات الخضراء" في مايو عام 2017 بالتعاون بين كهرماء ووزارة المواصلات والاتصالات - تنظيم فعالية في حديقة (كهرماء) للتوعية بـ "مبادرة السيارات الخضراء"، وذلك بالتعاون مع معظم الوكالات والملاك - إنشاء نماذج من محطات الشحن السريع، وكذلك الشحن الكهروضوئي وتخزين الطاقة، حيث تم إنشاء أول محطة شحن كهربائي بالطاقة الكهروضوئية، كمشروع تجريبي، وذلك بالتعاون مع شركة ماروبيني اليابانية، وتم تدشينها في نوفمبر 2019، وستكون المرحلة الثانية، والخاصة بتخزين الطاقة الكهروضوئية، في 2020. - تسليط الضوء على مواصفات محطات الشحن الكهربائي والمركبات الكهربائية بشكل عام، وذلك لتوعية الجمهور وتحفيزهم للتوجه إلى الطاقة الخضراء ودعم الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية الضارة. وفقاً لوزارة المواصلات والاتصالات، فقد تم الانتهاء من تطوير استراتيجية التسويق والعلامة التجارية (SILA)، والتي توفر استراتيجيات وخطط تسويق وتواصل شاملة من شأنها تعزيز استخدام وسائل النقل العام، وتقلل من استخدام السيارات الخاصة، بالإضافة إنشاء علامة تجارية موحدة للنقل العام بما يمكن المستخدم من سهولة التعرف على وسائل النقل العام المختلفة.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	مخطط جزئياً
المؤشر المستهدف	مخطط كلياً	مخطط جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	غير موجود
وجود خطة أو برنامج لربط الرييل بمختلف الأماكن الحيوية					● بحسب وزارة المواصلات والاتصالات، فإنه قد تم: - إعداد خطة تشغيل لمسارات الحافلات، حيث تشمل توفير مسارات ومحطات لحافلات النقل العام للربط بين الأماكن الحضرية ببعضها وخطوط المترو بإجمالي 129 مسار، وذلك لتشجيع المستخدمين على التنقل بوسائل النقل العام. - تنفيذ 120 موقفاً للحافلات المغذية من أصل 1300 موقف مخطط لإنجازها - تطوير نظام متكامل لأجرة النقل العام يشمل المترو والحافلات (كروية) من خلال التذكرة الواحدة دون الحاجة إلى استخدام عدة بطاقات مما يعزز استخدام النقل العام والمترو دون عوائق واكتمال رحلة الركاب بشكل أسرع. - ومن المتوقع اكتمال تصميم النظام والبدء باستخدامه في أكتوبر 2020 - كما أنه جاري العمل على دراسة جدوى لنظام النقل الآلي للركاب (ABM) في منطقة الخليج الغربي يوفر ربط وتكامل مع مترو الدوحة ليتيح للمستخدمين إمكانية الوصول بشكل أفضل، ويعمل هذا النظام بالطاقة الكهربائية مع أو بدون سائق.
وجود تدابير معينة لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على استخدام هذه الوسائل					● أفادت وزارة المواصلات والاتصالات بوجود تدابير لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على استخدام هذه الوسائل، مثل: - دليل تصميم الطرق ودليل التحكم المروري، والذي يشمل العناصر التصميمية لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (حركي، بصري، سمعي) على استخدام الطرق ومواقف وممرات ومعايير المشاة - الخطة الشاملة لمعايير المشاة، والتي تشمل توفير أكثر من 50 جسر/نفق للمشاة وإطلاق دليل معايير المشاة في قطر، حيث توفر هذه المعايير والدليل احتياجات كبار السن ومرافق مخصصة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة لمعايير المشاة التي تعتبر جزء مهم للوصول إلى مرافق النقل العام والمترو. - معايير قطر للنقل الميسر لضمان تقديم خدمات النقل للجميع، وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن (مثل إعاقات النظر، السمع، الإعاقات الحركية)، ويوفر هذا الدليل أيضاً إرشادات خاصة بقطاعات النقل مما يشمل تطوير سياسات التسعير لإعطاء تسهيلات وامتيازات للأطفال والطلاب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	
وجود توجه أو خطة أو مشروع خاص باستخدام السيارات الصديقة للبيئة (التي تسير بالطاقة الكهربائية) وتأمين مستلزمات استخدامها	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	- أشارت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بأنها معنية بمشروعات البنية التحتية الخاصة بالمركبات الكهربائية والهجينة بالدولة، أما المركبات بحد ذاتها فهي من اختصاص وزارة المواصلات والاتصالات، وبالتأكيد يتم التعاون بينهما حسب الحاجة، وبالتالي فإن "البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة" قيد العمل على مناقصة بشأن محطات الشحن الكهربائي، وفور الإعلان عن استراتيجية الدولة وسياستها حول محطات الشحن والمركبات الكهربائية، سيقوم البرنامج الوطني المذكور بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة بالتخطيط لإنشاء بنية تحتية متطورة خاصة بمحطات الشحن الكهربائي. - بدورها تقوم وزارة المواصلات والاتصالات بإعداد مشروع نظام النقل السريع (ART)، يعمل بالطاقة الكهربائية للحفاظ على البيئة. ويتضمن هذا النظام وضع قيادة "المساعد الذكي" حيث يقوم نظام الملاحية عبر الأقمار الصناعية وأجهزة استشعار مختلفة بمساعدة السائق في اتباع المسار على مسار افتراضي محدد على الطريق مما يقلل من احتمال حدوث خطأ في القيادة. ويتم حالياً إنجاز برنامج البنية التحتية للحافلات، والذي يشمل توفير مرافق نقل عام صديقة للبيئة وتحول جميع حافلات النقل العام إلى الطاقة الكهربائية بحلول 2023.
	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	- بحسب المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) قام البرنامج الوطني "ترشيد" بإجراء مسوحات على عدد من رواد معرض المركبات الكهربائية الأولى بحديقة كهرماء للتوعية، والذي أقيم في فبراير عام 2019 بمختلف فئاتهم سواء الزوار العاديين أو المدراء بـ (كهرماء) أو أصحاب شركات المركبات، وجاءت حوالي 90% من الردود بالترحيب باقتناء هذه المركبات الصديقة للبيئة واستيرادها من قبل أصحاب المعارض، ولكن شريطة توفير بنية تحتية داعمة تضمن شحن وسلامة وفعالية المركبات وتشغيلها وصيانتها وقد طبق الاستبيان على حوالي 150 زائر من بين حوالي 1500 شخص زاروا المعرض. ويتم حالياً إعداد دراسة شاملة على مستوى الدولة " LTC 2019-2020" للوقوف على كافة الجوانب المتعلقة بمحطات الشحن الكهربائي بدولة قطر (9 شهور) تنتهي في شهر ديسمبر 2020. - قامت وزارة المواصلات والاتصالات بإجراء عدة استطلاعات للرأي حول مدى الإقبال على استخدام وسائل النقل العام والأسباب المتعلقة بذلك ضمن الدراسات والمشاريع التالية: - خطة تشغيل ومسارات الحافلات (تم إنجاز الاستطلاعات بعام 2016م) - مشروع خطة النقل الشاملة (تم إنجاز الاستطلاعات بعام 2019م)

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) على وجود إنجازات مهمة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف.

فبحسب الجدول رقم (3) بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة عشر إجراءات، نفذ منها بشكل كلي ستة إجراءات، أي بنسبة (60%) من مجموعات الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة.

أما بالنسبة للأهداف المعتمدة والبالغ عددها ثلاثة، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدف الثالث والأول متقدما في التحقق على الهدف الثاني الذي لا تزال نسبة تحقيقه منخفضة.

الجدول (3): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم					
نسبة الإنجاز *	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
67%	✓				1. تطوير وتحسين المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة، ومنحها المزايا والمحفزات التي تشجع على البقاء فيها
				✓	2. التوسع في سوق العمل وتوفير فرص معيشية كافية ومحفزة لاستيعاب واستقرار قوة العمل
				✓	3. توفير المزيد من الخدمات والأنشطة الرياضية والترفيهية
الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود					
35%		✓			4. العمل على التوسع في بناء وحدات سكنية مناسبة للأسر النووية القطرية من حيث التصميم والحجم وبما يتماشى مع العادات والتقاليد
				✓	5. تأمين السكن المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة من المواطنين
	✓				6. العمل على الانتهاء من تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطّة العمرانية الشاملة لدولة قطر
الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة					
100%				✓	7. العمل على تعزيز الجهود الهادفة للحفاظ على سلامة البيئة، ولاسيما البيئة العمرانية، ونظافتها
				✓	8. العمل على تعزيز الجهود الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه، بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة
				✓	9. التشجيع على استخدام وسائل النقل الحديثة (الريل، السيارات الكهربائية..). الصديقة للبيئة والأقل تكلفة من غيرها والتوسع في خدماتها
67%	2	1	-	6	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

كما ذكر سابقاً، فإنه وبالرغم من أن التقييم النهائي لتداعيات جائحة كورونا لا زال بعيد المنال بسبب استمرار تفشي هذا الوباء في كل أصقاع الدنيا، بما في ذلك دولة قطر، إلا أن الدروس المستفادة من هذه الجائحة حتى تاريخه تؤكد صحة الدعوة التي أطلقتها السياسة السكانية للدولة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، والمتمثلة بضرورة العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مدن آمنة ومستدامة تتوفر فيها فرص عمل كافية ومؤسسات تعليمية مناسبة ومساكن لائقة وخدمات إدارية وثقافية وترفيهية وافية وبني تحتية ومساحات خضراء جاذبة بما يجعلها مناطق استقرار للمواطن والمقيم، وذلك بهدف تخفيف الضغط عن البلديتين المذكورتين. بناءً على ما سبق، وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة.

❖ ازدياد عدد سكان المراكز الحضرية الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان:

من أجل تخفيف الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بلديتي الدوحة والريان، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 إلى "العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم". وبالفعل، لم تأل الدولة جهداً في سبيل تنمية وتطوير المراكز الحضرية المذكورة بهدف جذب أكبر عدد ممكن من السكان للاستقرار فيها، كما هو مبين في الجدول رقم (4)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على بلديتي الدوحة والريان اللتين سجلتا تراجعاً في النسبة المئوية لسكانهما من 70% عام 2010 إلى 65% عام 2018.

الجدول (4): تطور عدد السكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

خلال الفترة الزمنية (2010-2018)

البلدية	عدد السكان		حجم الزيادة		نسبة الزيادة (%)	
	عام 2010	عام 2018	الكلية	السنتوية	الكلية	السنتوية
الوكرة	141,222	334,939	193,717	24,215	137.2	17.1
أم صلال	60,509	79,125	18,616	2,327	30.8	3.8
الخور والذخيرة	193,983	209,392	15,409	1,926	7.9	1.0
الشمال	7,975	13,205	5,230	654	65.6	8.2
الظلعين	43,176	69,462	26,286	3,286	60.9	7.6
الشيحانية	62,962	252,040	189,078	23,635	300.3	37.5

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

وتعود الزيادة في عدد سكان المراكز الحضرية القائمة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى جملة التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة بهذا الخصوص، كما دلت على ذلك نتائج المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة تنفيذ السياسة السكانية، وأهمها:

- توفير فرص معيشية محفزة لاستيعاب واستقرار قوة العمل في المراكز المذكورة
- التشجيع على ممارسة الحرف والمهن التقليدية
- توفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع الأنشطة الاقتصادية للمراكز المذكورة
- توفير مراكز لتأهيل وتطوير المشاريع التنموية الصغيرة للمستثمرين القطريين
- توفير أنشطة ترفيهية (فنية، رياضية..)
- توفير أماكن كافية لقضاء الشباب أوقات فراغهم بشكل إيجابي

❖ حصول الجميع على المساكن المناسبة والخدمات الأساسية المرتبطة بها:

ليس المسكن مجرد وسيلة للوقاية من الظروف الطبيعية فحسب، بل أيضاً للحماية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار وتكوين الأسرة. وانطلاقاً من ذلك، وكبقية القطاعات الحيوية، نال قطاع الإسكان في دولة قطر قسطاً كبيراً من الاهتمام تمثل في قرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2008 الذي تضمن قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان من القطريين المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان بقيمة 1.200.000 ريال قطري. كما حدد قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (18) لعام 2014 الاشتراطات والمواصفات المتعلقة بتوفير السكن المناسب للعمال.

ولم يقتصر الاهتمام بمسألة الإسكان في قطر على القرارات والتشريعات المذكورة فحسب، بل تعداها إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية المختلفة، ولا سيما السياسة السكانية لدولة قطر التي شددت في غايتها الأساسية وأهدافها الفرعية على ضرورة "حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود". فبحسب آخر البيانات الرسمية التي وفرتها التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت^(*)، ارتفع عدد المباني السكنية المكتملة من 112.096 عام 2010 إلى 144.247 عام 2015، أي بزيادة بلغت نسبتها 28.7% خلال تعدادي العامين المذكورين.

وفي سياق متصل، يشير الجدول رقم (5) إلى تطور حالة المباني السكنية من حيث اتصالها بشبكات المرافق العامة (كهرباء مياه، صرف صحي) بين تعدادي 2010 و2015.

(*) توفر التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت التفصيلية حول المباني والوحدات السكنية، وبسبب جائحة كورونا لم يتم حتى تاريخه إجراء تعداد عام 2020 الذي كان من المنتظر أن يوفر مثل هذه البيانات، لهذا لم يكن بالإمكان إلا الاعتماد على بيانات التعدادات السابقة حول الموضوع المذكور.

جدول (5): توزيع المباني المكتملة حسب الاتصال بشبكة المرافق العامة خلال سنوات التعداد
(2010 - 2015)

النسبة	تعداد 2015	النسبة	تعداد 2010	البيان	شبكة المرافق العامة
99.7%	143802	99.4%	111438	متصل	الكهرباء
0.3%	445	0.6%	658	غير متصل	
99.7%	143802	96.6%	108266	متصل	المياه
0.3%	445	3.4%	3830	غير متصل	
87.7%	126549	80.0%	89632	متصل	الصرف الصحي
12.3%	17698	20.0%	22464	غير متصل	
100.0%	144247	100.0%	112096	المجموع	

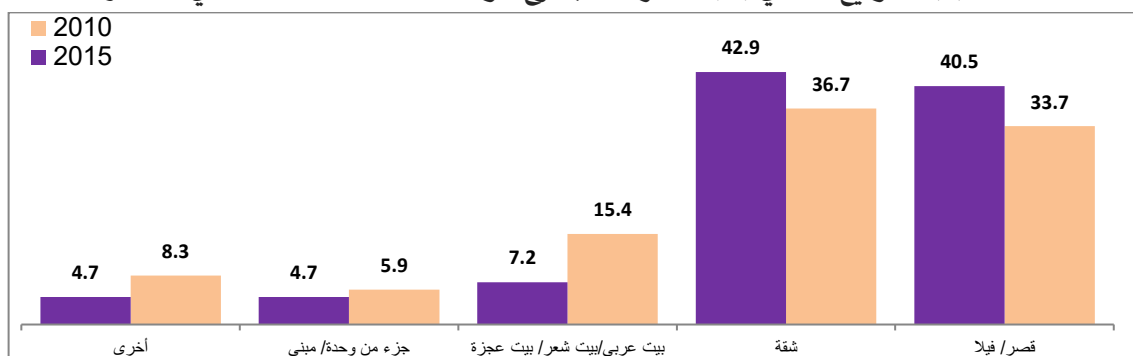
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2015

ومع ازدياد أعداد المباني السكنية ازدادت أعداد الوحدات السكنية (قصور وفلل، شقق...الخ) في تلك المباني من 259.066 وحدة سكنية في تعداد 2010 إلى 313.881 في تعداد 2015، أي بزيادة قدرها 21.2% خلال التعدادين المذكورين.

وفيما يتعلق بإشغال هذه الوحدات السكنية من قبل الأسر في قطر، تشير نتائج تعدادي عام 2010 و2015 المدرجة في الشكل البياني رقم (5) إلى ارتفاع عدد الأسر التي تسكن في شقق سكنية من 36.7% عام 2010 إلى 42.9% عام 2015، أي بمعدل نمو قدره 10% خلال الفترة المذكورة. والأمر ذاته ينطبق على الأسر التي تسكن في وحدات سكنية من نوع القصور والفلل، والتي ارتفعت نسبتها من 33.7% من مجموع الأسر عام 2010 إلى 40.5% عام 2015، أي بمعدل نمو قدره 11% خلال التعدادين المذكورين.

إن ارتفاع نسب الأسر التي تسكن الفلل والشقق السكنية خلال خمس سنوات (من 2010 إلى 2015) قابله انخفاض في نسبة الأسر التي تسكن في أنواع أخرى من الوحدات السكنية، ولاسيما البيت العربي وبيت الشعر. فكما يوضح الشكل البياني رقم (5) تراجع نسبة الأسر التي تسكن في بيت عربي وبيت من الشعر من 15.4% من مجموع الأسر عام 2010 إلى 7.2% عام 2015، أي بتراجع قدره 9% خلال التعدادين المذكورين.

الشكل (5): التوزيع النسبي (%) للأسر حسب نوع الوحدة السكنية خلال تعدادي 2010 و2015



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2015

❖ توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية:

تندرج قضايا البيئة في سلم أولويات دولة قطر التي أصدرت التشريعات والقوانين الناظمة لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ووضعت الاستراتيجيات المتنوعة لحماية التنوع الإحيائي والبيولوجي، وصاغت على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. وفي سياق متصل، دعت السياسة السكانية لدولة قطر إلى ضرورة توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية. واستناداً إلى أحدث المعطيات الإحصائية المتوفرة، كما وإلى نتائج المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، تبين أن إنجازات فعلية قد تحققت في هذا المجال، أهمها:

- الحد من ملوثات الهواء في المناطق الحضرية: بسبب النشاط البشري المتزايد والناجم عن النمو الكبير لسكان الدولة الذين يتركز معظمهم في بلديتي الدوحة والريان، أولت دولة قطر اهتماماً بالغاً بوسائل التحكم والسيطرة على مصادر تلوث الهواء، فأصدرت قانون حماية البيئة رقم 30 لعام 2002 حددت فيه المعايير الخاصة بجودة الهواء، وأنشأت محطات لرصد تركيز ملوثات الهواء المبينة في الجدول رقم (6).

الجدول (6): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع

لعام 2019

المحطة	ثاني أكسيد الكبريت SO ₂	ثاني أكسيد النيتروجين NO ₂	الأوزون O ₃ (مك/م ³)	أول أكسيد الكربون CO	الجزيئات العالقة PM ₁₀
الكورنيش	نظيف*	نظيف	نظيف	نظيف	طبيعي**
جامعة قطر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	طبيعي
اسبايرزون	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات البيئية، الفصل الحادي عشر 2019

* نظيف: 0-50

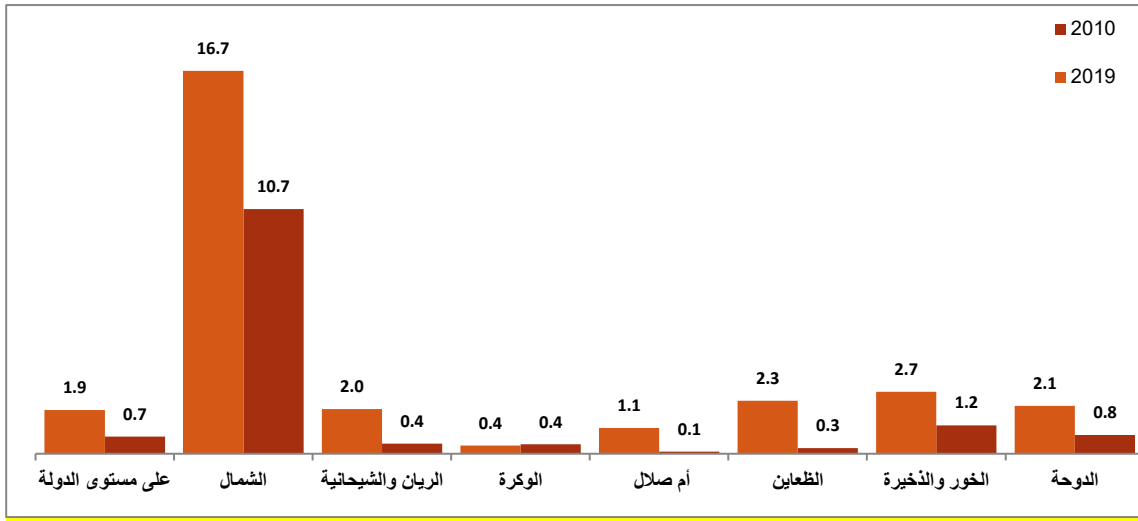
** طبيعي: 51-100

ويشير الجدول (6) إلى أن أجواء مدينة الدوحة نظيفة وطبيعية، وتعكس الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم 30 لعام 2002، وهو 80 ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي 100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد. أما بخصوص الملوثات بالجزيئات الدقيقة، فهي ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

- زيادة المساحات الخضراء وارتفاع معدل حصة الفرد منها: من بين أكثر ما تهتم به التنمية المستدامة هو المساحات الخضراء. فإلى جانب أهميتها الجمالية، تسهم المساحات الخضراء في التوازن البيئي، فهي مصدر عيش الكائنات الحية بما فيها الإنسان، كما تسهم في تقليل من ملوثات الهواء والأخطار البيئية.

بناءً عليه، ازدادت المساحات الخضراء بشكل كبير في قطر منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك في ظل تنامي مشروعات البنية التحتية من طرق وميادين وحدائق ضمن استعدادات الدولة لمونديال 2022. فوفقاً لتقرير صادر عن وزارة البلدية والبيئة مطلع العام الجاري^(*)، ارتفعت مساحة المسطحات الخضراء في الدولة من 1.2 مليون متر مربع عام 2010 إلى 4.6 ملايين متر مربع عام 2019، أي بنسبة نمو وصلت إلى 275%، كما بلغت نسبة الزيادة في الحدائق خلال تلك الفترة 136.8%. أما بالنسبة لحصة الفرد من المساحات الخضراء، يشير الشكل البياني رقم (6) إلى ارتفاع هذه الحصة على مستوى الدولة من 0.7 م² عام 2010 إلى 1.9 م² عام 2019.

الشكل (6): حصة الفرد من المساحات الخضراء (بالمتر المربع) حسب البلدية عام 2019



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إضافة إلى ما سبق، كشف التقرير، أن حصة الفرد من المساحات الخضراء بشكل عام للمواقع التي تشرف عليها الوزارة وجهات أخرى 9.05 م² بمجموع 21.753.588 م² وهو معدل يكاد يصل إلى متوسط المعدل العالمي البالغ بين 12 إلى 18 مترًا مربعًا.

- **ضمان استدامة الموارد الطبيعية:** انطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030 وتماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2018-2022، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 إلى ضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما الطاقة والمياه. فرغم أن دولة قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، إلا أنها توجهت نحو تنوع مصادر الطاقة من خلال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، حيث أنشأت أكبر محطة في العالم لهذا الغرض، وهي محطة الخرسة التي تقع غرب الدوحة على مساحة 10 كيلومترات وبتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 1.7 مليار ريال قطري وبسعة كلية تقدر بنحو 800 ميغاواط، وسيجري ربط 350 ميغاواط مع الشبكة كمرحلة أولى في الربع الأول من 2021 على أن يبدأ التشغيل التجاري للسعة الكلية في الربع الأول من عام

^(*) لعدم التمكن من الحصول على التقرير المذكور حتى تاريخه تم الاعتماد على ما ورد من بيانات حول المساحات الخضراء في الموقع التالي: alkhaleejonline.net

2022. ويأتي هذا المشروع ضمن جهود الدولة للحفاظ على الطاقة والبيئة بما يضمن الموازنة بين منفعة الجيل الحالي ومنفعة الأجيال المقبلة.

إضافة إلى ما سبق، فإنه من مزايا هذا المشروع الأسعار التنافسية لإنتاج الطاقة، وتقليل الاعتماد على الغاز، وتوفير الغاز الطبيعي المستخدم في الإنتاج التقليدي، والوصول إلى مجتمع خال من الكربون والتقليل من انبعاثات تضر بالبيئة.

سواء نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية أم الصورة الإحصائية المكملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، وأنها حققت بالفعل جميع الغايات المتعلقة بالهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على ضرورة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" (*). وفي هذا السياق، وفرت الدولة السكن اللائق لكل سكانها، إضافة إلى تخصيصها أرضاً وقرضاً للقطريين المقبلين على الزواج (تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 4 لعام 2008 قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان من القطريين المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان بقيمة 1.200.000 ريال قطري). كما عملت الدولة ولا تزال تعمل على تأمين السكن اللائق للعمالة الوافدة، فأنشأت عدداً من المدن والمجمعات العمالية الكبيرة.

من جانب آخر، نجحت دول قطر في الحد من معدلات تلوث الهواء. فعلى سبيل المثال تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم 30 لعام 2002، وهو 80 ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي 100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد. أما بخصوص الملوثات بالجزيئات الدقيقة، فهي ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

2. أهم التحديات:

رغم الجهود الحثيثة لتحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم (ويتضح ذلك من خلال ما تم إنجازه على مستوى البنى التحتية، والمجمعات الحكومية، والمرافق الصحية، والأندية الرياضية، والمدارس، وفرص العمل، والتسهيلات المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه البلديات)، إلا أن جائحة كورونا وضعت دولة قطر أمام بعض التحديات ذات العلاقة بمجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، والتحديات المقصودة هنا، هي:

❖ التحول من المدن الكلاسيكية إلى مدن المستقبل الذكية:

المدن الذكية كما يعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها «مدينة مبتكرة تستخدم تقنية المعلومات والاتصالات وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة، لتحسين نوعية الحياة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية» (**).

(**) International Telecommunication Union (2019) "Smart Sustainable Cities"

ولأن سكان قطر يعيشون اليوم في المدن والمراكز الحضرية المختلفة، فقد بات من الطبيعي أن يزيد من حجم المسؤوليات الملقاة على الدولة التي لابد لها من مواصلة التحول نحو المدن الذكية كأحد أهم الآليات التي تتمكن بمقتضاها الحد من تداعيات الكوارث والأوبئة من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الخدمات العامة والبنية التحتية العصرية كالطاقة والمياه والطرق والاتصالات والصحة، والاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة في مختلف المجالات، كالروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والسيارات ذاتية القيادة وغيرها، وشبكات الجيل الخامس وغيرها التقنيات الحديثة. فحرصاً من دولة قطر على تأمين ما ذكر ومواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات، تم إنشاء برنامج قطر الذكية "تسمو" الذي يمثل منصة للانطلاق نحو المدن الذكية. ومع ذلك تظل الحاجة لتعزيز ثقافة الاعتماد على تقنية الاتصالات ممكنة في حال كون البرامج المصممة لإدارة الخدمات إلكترونياً في المدينة الذكية جاذبة للمواطنين والمقيمين ويعتمد عليها وعملية وآمنة ومرنة.

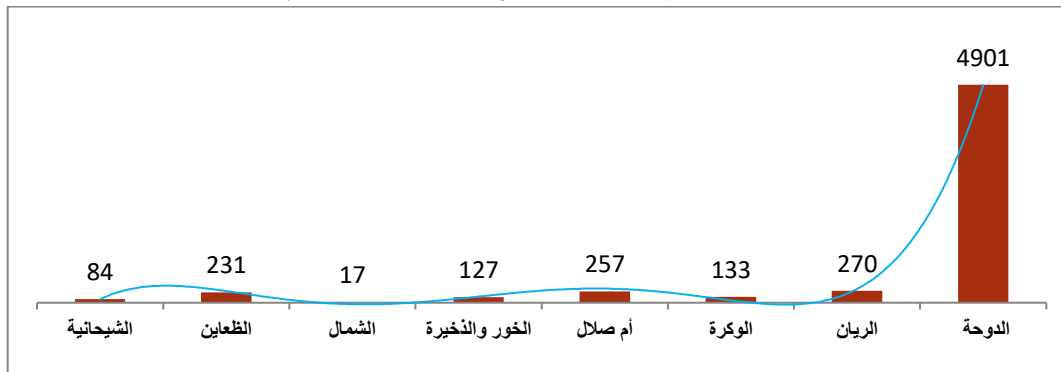
❖ التوزيع الجغرافي للسكان:

سواء كانت مدن المستقبل المنشودة في قطر كلاسيكية أم ذكية على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة، فإن الدروس المستفادة من جائحة كورونا تحتم علينا مواصلة العمل من أجل تخفيف الضغط عن مدينة الدوحة، وذلك لأن الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى مصدر من مصادر انتشار هذا الوباء.

لا شك أن النمو الحضري السريع في دولة قطر عموماً، والدوحة خصوصاً، هو أحد أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها البلاد، وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تم تحقيقه، إلا أن هذا النمو لم يكن متوازناً من حيث الكثافة السكانية التي بلغت، كما يظهر الشكل البياني رقم (7): 4901 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في بلدية الدوحة، مقابل 17 فقط في بلدية الشمال.

وعلى الرغم من أنه ليس شرطاً أن تتعادل الكثافة السكانية في الدوحة مع بقية المراكز الحضرية في الدولة، غير أن الخلل الكبير في التوزيع الجغرافي للسكان يترك آثاراً سلبية على قطاع الخدمات، كخدمات الصحة والتعليم وشبكة الطرق العامة، الأمر الذي يدعو إلى الاستمرار في تنفيذ الإجراءات التي دعت إليها السياسة السكانية للدولة والهادفة في نهاية المطاف إلى إصلاح هذا الخلل أو الحد من تداعياته على أقل تقدير، وذلك من خلال الاستمرار في العمل من أجل تخفيف الضغط السكاني عن الدوحة لصالح المراكز الحضرية الأخرى.

الشكل (7): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة، الفصل الأول- السكان والقوى العاملة، 2019

❖ المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص في الجهود الرامية لتوفير البناء الأخضر:

يدعم القطاع الحكومي التوجه نحو البناء الأخضر، ولكون هذا النوع من البناء اختياري حتى تاريخه، وبسبب تكلفته العالية نسبياً مقارنة بالبناء العادي، فإن التحدي القائم حالياً يتمثل في كيفية تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين في العمل على توفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة. صحيح أن مجلس قطر للمباني الخضراء يقوم بالعديد من النشاطات بهذا الشأن (كإصدار كتيب "مفتاحك لبيت أخضر" موجه للملاك والمصممين والمطورين العقاريين، وإلقاء محاضرات توعوية وفنية ابتداءً من عام ٢٠١٠... الخ)، إلا أن هذه الجهود المقدرة غير كافية لتشجيع القطاع الخاص لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة، الأمر الذي يتطلب قيام وزارة البلدية والبيئة بوضع برنامج أو خطة وطنية مدروسة لهذا الغرض.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)

بناءً على كل ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنتقل في نوفمبر 2020 وتنتهي في أكتوبر 2021، وذلك من خلال التأكيد على:

❖ أهم الدروس التي علمتنا إياها جائحة كورونا، والتي ينبغي علينا الاستفادة منها في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، هي:

- المراكز الحضرية المكتظة بالسكان يمكن أن تكون مصدراً من مصادر تفشي الأوبئة، لذلك لابد من التأكيد، أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة الاستمرار في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية التي دعت إلى ضرورة العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة وتأمين فرص العمل الكافية، وفتح فروع لبعض كليات الجامعة، وغيرها من الإجراءات والتدابير الهادفة لجذب المواطن والمقيم للسكن في هذه المدن.
- المدن الذكية ومساكنها التكنولوجية يمكن أن تسهم في الحد من تداعيات انتشار الأوبئة؛ ففي ظل الحجر المنزلي وتخفيض أعداد العاملين في القطاعين الحكومي والخاص في دولة قطر، ساعدت «رقمنة» معظم هذه القطاعات واستخدام شبكة الإنترنت على استمرار عجلة الحياة بمختلف جوانبها، إذ لولا ذلك لحدثت أزمات كبيرة وتعطلت الحياة نهائياً، الأمر الذي يدعونا إلى التأكيد على أهمية التوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي دعت إليه السياسة السكانية للدولة، والذي تعد الرقمنة فيه أحد وجوه هذا التوجه، وبالتالي ضرورة استكمال وتطوير المنظومة الرقمية للدولة، بعد أن ثبت نجاحها في التعليم عن بعد والمعاملات البنكية وسواها من المجالات ذات الصلة.

❖ إيجاد برامج أو خطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة من خلال اعتماد الأنظمة الخضراء المستدامة وأنظمة توفير الطاقة، إضافة إلى تطبيق الأنظمة الذكية التي تسهم في توفير الطاقة والمياه عن طريق التحكم بأجهزة الإنارة والتكييف وصنابير المياه وزمن تشغيلها.

❖ ضرورة الإسراع في استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وإجراء التعديلات اللازمة على قانون الإسكان من حيث تحديد آلية توفير قطعة الأرض ومنح السكن للموظفين أو البديل المقرر

له، وتحديد المبلغ المخصص للبناء والحد الأدنى والحد الأقصى من الاستقطاع الشهري للسكن بحيث تسهم التعديلات في تحقيق الهدف الثاني من أهداف السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، والمتمثل بضرورة حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولأسيما ذوي الدخل المحدود.

❖ إن معدلات المساحات الخضراء وزراعة الأشجار والنخيل قد ارتفعت بالفعل، لكن عملية زيادة المسطحات الخضراء تواجه تحديات تتمثل بارتفاع درجات الحرارة، والاستفادة من مياه الصرف الصحي ومعالجتها في زراعة المسطحات الخضراء والحدائق، بحيث يستفاد منها بدلاً من أن تذهب للبحر. وفي سياق متصل، التركيز في المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية سينصب على الدعوة لاستكمال الجهود الهادفة لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات بما يسهم في الوصول إلى المعدل العالمي لحصة الفرد من المساحات الخضراء والبالغ حوالي 12م2

المحور الثالث

التعليم
والتدريب والشباب

أولاً نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة					
إجراء 1: رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية في القطاعين العام والخاص					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
البيان	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
- يقوم تحقيق النتيجة الرئيسية للجزء الرابع من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، والخاص بتعزيز التنمية البشرية (الفصل الثاني: جودة التعليم والتدريب) على أربعة محاور رئيسية، منها: محور القوى العاملة، والذي يركز على مهارات وفاعلية وكفاءة القوى العاملة في قطاع التعليم والتدريب بمختلف المراحل التعليمية. - يُعد مركز التدريب والتطوير التربوي في وزارة التعليم والتعليم العالي خطة تدريبية سنوية يتم نشرها والإعلان عنها إلكترونياً، بحيث يتاح للمدارس ترشيح موظفيها للتسجيل في البرامج المناسبة لاحتياجاتهم التدريبية. - يتم تدريب المعلمين وقادة المدارس الحكومية 60 ساعة من أجل التقديم على الرخصة المهنية. - تلتزم المدارس الحكومية والخاصة ببناء القدرات البشرية لمنتسبيها وفقاً لخطة تدريب داخلية تتم متابعتها والإشراف عليها من قبل الوحدات الإدارية المختصة بالوزارة.					
عدد الدورات التدريبية الهادفة لرفع قدرات الكوادر المذكورة	بلغ عدد الدورات التدريبية ذات الصلة 223 دورة في العام الدراسي 2018-2019، و94 دورة في العام الدراسي 2019-2020.				
- تهدف النتيجة الوسيطة الرابعة من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، والخاص بتعزيز التنمية البشرية (الفصل الثاني: جودة التعليم والتدريب)، إلى تحسين جودة أداء العاملين في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة والنتيجة الوسيطة الثالثة عشرة: تحسين جودة أداء العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب ما بعد الثانوي. تقوم العديد من المؤسسات التعليمية بتوفير التكوين المتواصل للمدرسين في مختلف المؤسسات التدريبية الحكومية والخاصة. على سبيل المثال تقوم الأكاديمية الأولمبية على رسم خطة سنوية واعتماد برنامج مجدول يهدف إلى تطوير الكوادر التدريبية والإدارية في المجال الرياضي، وذلك استناداً إلى قرار رئيس اللجنة الأولمبية القطرية رقم (355) لسنة 2019 والمنشور في الجريدة الرسمية (العدد الأول 14 جمادى الأولى 1441 هـ - 9 يناير 2020م). - قام مركز التدريب والتطوير التربوي في وزارة التعليم والتعليم العالي بتأهيل 100 مدرب قطري معتمد في المدارس الحكومية، وذلك بالتعاون مع كلية لندن الجامعية (UCL).					
عدد الدورات التدريبية الهادفة إلى التكوين المتواصل للمدرسين	نظمت الأكاديمية الأولمبية القطرية في العام 2019م عدد (14) برنامج تدريبي لتطوير إمكانيات ومهارات الكوادر الرياضية من مدرسين وإداريين متخصصين في المجال الرياضي				

إجراء 2: رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية العامة والخاصة من حيث البناء والإدارة والتقنيات الحديثة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	مخطط
المؤشر المستهدف	مخطط	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	مخطط
وجود برنامج أو خطة لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص من حيث الأبنية					
• تهدف النتيجة الوسطية 3 من استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022 إلى تحقيق عدد من الأهداف، من بينها: ضمان توفر البنية التحتية التعليمية الملائمة واللازمة لتلبية احتياجات المتعلمين جميعهم وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية.					
• تتضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 عدداً من المشاريع الخاصة بالحوكمة، والمربطة بتعزيز كفاءة وجودة المؤسسات التعليمية بالدولة، كالتقييم المؤسسي لمنظومة التعليم، وتطوير قاعدة بيانات شاملة لقطاع التعليم والتدريب...الخ.					
• تم تعزيز الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص لتوفير خدمات تعليمية أكثر كفاءة للطلبة.					
• تم فتح المجال للاستثمار بالتعليم العالي، حيث تم ترخيص الجامعة الهندية وجامعة لوسيل، بالإضافة لكلية أوريكس.					
وجود برنامج أو خطة لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث الإدارة في القطاعين الحكومي والخاص					
• تهدف النتيجة الوسطية الخامسة من استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022 إلى التميز في تقديم خدمات ذات فعالية وكفاءة للشركاء والأطراف المعنية، وذلك من خلال رفع جودة أداء المدارس الحكومية والخاصة في جميع المراحل الدراسية (من الروضة إلى المرحلة الثانوية) وتحسين وتنوع الخدمات المقدمة لأصحاب المصلحة لرفع رضى المستفيدين ومتلقي خدمات وزارة التعليم والتعليم العالي.					
وجود برنامج أو خطة لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث الإدارة في القطاعين الحكومي والخاص					
• يعد ضمان الاستخدام المتكامل لتقنية المعلومات والاتصالات لتطوير جودة وتنوع التعليم والتعلم في المدارس الحكومية في جميع المراحل الدراسية (من الروضة إلى المرحلة الثانوية)، من بين أحد أهداف النتيجة الوسطية (1) من استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022.					
• تمكنت كافة المدارس الحكومية والخاصة من التحول بنجاح للتعليم عن بعد بنسبة 100% وفق ما اقتضته المصلحة العامة وسلامة الطلبة أثناء جائحة كورونا (كوفيد - 19)					
عدد المدارس الحكومية التي تدرس تقنية المعلومات حسب المرحلة التعليمية					
• حسب إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي، بلغ عدد المدارس الحكومية ذات الصلة 242 توزعت إلى:					
– المرحلة الابتدائية (60 مدرسة للبنين و55 مدرسة للبنات) المجموع 115 مدرسة ابتدائية					
– المرحلة الإعدادية (32 مدرسة بنين و32 مدرسة بنات) المجموع 64 مدرسة					
– المرحلة الثانوية (32 مدرسة بنين و31 مدرسة بنات) المجموع 63 مدرسة					

الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والوظيفي في جميع المؤسسات التعليمية

إجراء 1: تعميم الإرشاد الأكاديمي في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة

وجود خطة أو برنامج لتعميم الإرشاد الأكاديمي في المؤسسات المذكورة					
• بحسب إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي) يوجد إرشاد أكاديمي في جميع المدارس الثانوية إضافة إلى توفير برامج توعوية لطلبة المرحلة الإعدادية حول المسارات التعليمية في المرحلة الثانوية والتخصصات والمهن التي تحتاجها الدولة.					
• أما فيما يخص المدارس الخاصة، فقد بدأت وزارة التعليم والتعليم العالي هذه السنة بتوفير المعلومات الخاصة بالإرشاد الأكاديمي للطلبة.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
عدد وحدات الإرشاد الأكاديمي التي تم اعتمادها المدارس الحكومية الثانوية	• حسب وزارة التعليم والتعليم العالي بلغ عدد وحدات الإرشاد الأكاديمي ذات الصلة ما يلي: 62 عام 2017/2018، والرقم ذاته بالنسبة للعام 2019/2018، و67 لعام 2020/2019.				

إجراء 2: تعميم الإرشاد الوظيفي للشباب وتقوية برامجها في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة					
وجود توجه لتعميم الإرشاد الوظيفي في التعليم الحكومي والخاص ما قبل الجامعي					• تعمل إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي) على توفير الإرشاد الوظيفي من خلال إعداد الطالب للمرحلة الجامعية وسوق العمل، ويشمل ذلك توعيته بالفرص الوظيفية وحاجة سوق العمل، إضافة إلى تطبيق اختبار التخطيط المهني الإلكتروني عليه لقياس قدراته وميوله وتوجهاته المهنية.
وجود برامج للإرشاد الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي					• بحسب إدارة التعليم العالي بوزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي) يوجد في الجامعات الحكومية وبعض الجامعات الخاصة وحدات للإرشاد الوظيفي. يضاف إلى ما سبق، تعمل إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي) على توعية طلبة الجامعات ببرنامج الابتعاث الحكومي للدراسات العليا بصفته جزءاً من الإرشاد الوظيفي المستقبلي لخريجي التعليم العالي.
عدد برامج الإرشاد المهني التعليمية (ما قبل الجامعية وما بعدها)					• حسب إدارة التوجيه التربوي في وزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي)، بلغ عدد برامج الإرشاد المهني في مرحلة ما قبل الجامعة: — (20) برنامج على مدار العام الدراسي. — تقديم اختبار التخطيط المهني الإلكتروني "كودر" على طلبة العاشر، وهو عبارة عن أداة لقياس قدرات وميول الطالب لمساعدته وتوجيهه لاختيار المسار التعليمي والتخصص الجامعي والمهنة الملائمة له. — كما أن مادة المهارات الحياتية والتي تقدم بواقع حصة واحدة أسبوعياً لطلبة العاشر والحادي عشر تحوي وحدات دراسية منها ما يتعلق بالتخطيط المهني "الوظيفي". • حسب إدارة التعليم العالي بوزارة التعليم والتعليم العالي (القطاع الحكومي)، بلغ عدد برامج الإرشاد المهني في مرحلة ما بعد الجامعة (3) برامج لجامعة قطر وكلية المجتمع وكلية شمال الاطلنطي

الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي					
إجراء 1: العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي					
وجود توجه لوضع برنامج وطني للبحث العلمي					• تقوم استراتيجية قطر الوطنية للبحوث 2012 على: — تطوير قدرات الشعب القطري ومؤسسات الدولة — بناء اقتصاد تنافسي متنوع والمحافظة عليه — تنمية الجانب الصحي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان دولة قطر — دعم الثقافة التي تميز دولة قطر وضمان أمن شعبها — المحافظة على البيئة الطبيعية والعمرانية وتطويرها • يعد التميز في البحث العلمي الغاية الرابعة من استراتيجية جامعة قطر 2018-2022، وذلك من خلال العمل على تحقيق أهداف استراتيجية مختلفة منها دعم البحث والتطوير ودعم الإبداع في مجالات بحثية مختارة متوافقة مع الأولويات الوطنية البحثية واحتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

إجراء ٢: تعزيز العمل على بلورة أجندة بحثية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	
وجود أجندة بحثية خاصة بمؤسسات التعليم العالي، وبمراكز البحوث في هذه المؤسسات وسواها						- تهدف الغاية الرابعة لاستراتيجية جامعة قطر 2018-2022 إلى أن تتفوق الجامعة في البحوث المركزة، ذات الصلة، والقابلة للقياس، والمؤثرة، والتعاونية، والتي تنصب على إيجاد الحلول، وتدفع إلى التقدم في المعرفة والابتكار. - كما توجد العديد من المبادرات والبرامج التي تُنفذها مؤسسات التعليم العالي في دولة قطر والتي تدل على وجود أجندة بحثية بتلك المؤسسات.

إجراء 3: التوسع في إنشاء مراكز بحوث جديدة

وجود توجه للتوسع في إنشاء مراكز بحثية جديدة					• تم إنشاء مركز البحوث التربوية التابع لكلية التربية بجامعة قطر			
توزع المراكز البحثية حسب الجهة والتخصص					• بحسب الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، تتوزع المراكز البحثية في دولة قطر على النحو التالي:			
					المؤسسة		عدد المراكز البحثية	التخصصات
					جامعة قطر	14	البيئة، الغاز، الدراسات الاجتماعية، الطب، ريادة الاعمال التنمية المستدامة...	
					مؤسسة قطر	6	الطب، الحوسبة، الطاقة، الهندسة، التكنولوجيا، العلوم الإنسانية...	
					واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QF)	1	تكنولوجيا	
					وزارة البلدية والبيئة	1	البيئة البحرية	
					جامعة حمد بن خليفة	3	الطاقة، المياه، الطب، الحوسبة	
					مؤسسات اخرى	7	السياسات، الطب، البترول، والأسرة.	

إجراء 4: التوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة

وجود توجه للتوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة						- تم العمل والتنسيق ما بين كلية التربية وجامعة قطر في إعداد البحوث المشتركة، حيث تم إنجاز ونشر عدد من هذه البحوث - العمل مع مؤسسة وايز في إنجاز عدد من البحوث التربوية والمتوقع نشرها مع انطلاق مؤتمر وايز 2021.
---	--	--	--	--	--	---

الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب

إجراء 1: دعم الشباب من الجنسين وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية خاصة

وجود برامج لدعم المشاريع التنموية الشبابية الصغيرة والمتوسطة						يوجد العديد من البرامج الخاصة بدعم المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة، بما فيها البرامج التنموية الخاصة بالشباب، كبرنامج "الضمين"، وهو مبادرة من بنك قطر للتنمية لتشجيع البنوك على تمويل المشاريع التي تمتلك مقومات النجاح، يضاف إلى ذلك برنامج تطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنك الدوحة....
--	--	--	--	--	--	---

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:					
	منفذ كلياً	منفذ جزئياً	قيد التنفيذ	قيد التخطيط	غير موجود	
عدد المشاريع التنموية الشبابية المذكورة والموافق عليها بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي	● بحسب مؤسسة نماء تتوزع المشاريع التنموية الشبابية الموافق عليها بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي سنتي 2018 و2019، كما يلي:					
	2019	2018				
	47	35	انتاج المواد الغذائية			
	18	18	الخياطة والمنسوجات			
	20	16	التجميل			
	5	5	اعمال مهنية وحرفية			
	7	7	منتوجات فنية			
	5	4	مهن متفرقة			
	102	86	المجموع			
	واقع المشاريع المذكورة من حيث درجة الإنجاز (تنفيذ كلي، تنفيذ جزئي، متعثرة/ لم تنفذ أبداً) خلال السنتين السابقتين	● بحسب مؤسسة نماء تتوزع المشاريع التنموية الشبابية الموافق عليها بحسب درجة الإنجاز خلال سنتي 2018 و2019، كما يلي:				
2019		2018	درجة الإنجاز			
99		85	كلي			
2		-	جزئي			
10		1	متعثر			
1		-	فكرة			
112		86	المجموع			
إجراء 2: دعم الشابات القطريات وتمكينهن من إقامة مشاريع تنموية خاصة						
وجود برامج خاصة لدعم المبادرات التنموية الخاصة بالشابات القطريات					دعم المشاريع التنموية الشبابية يشمل الجنسين دون تمييز	
عدد المشاريع التنموية الخاصة بالشابات القطريات الموافق عليها بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي خلال السنتين السابقتين		● بحسب مؤسسة نماء تتوزع المشاريع التنموية الخاصة بالشابات القطريات الموافق عليها بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي سنتي 2018 و2019، كما يلي:				
	2019	2018	طبيعة النشاط الاقتصادي			
	44	33	إنتاج المواد الغذائية			
	18	17	الخياطة والمنسوجات			
	17	14	التجميل			
	3	3	أعمال مهنية وحرفية			
	7	7	منتوجات فنية			
	3	1	مهن متفرقة			
	92	75	المجموع			

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
● بحسب مؤسسة نماء تتوزع المشاريع التنموية الخاصة بالشابات القطريات الموافق عليها بحسب درجة الإنجاز خلال سنتي 2018 و2019، كما يلي:	البيان				
	و اقع المشاريع المذكورة من حيث درجة الإنجاز (تنفيذ كلي، تنفيذ جزئي، متعثرة/ لم تنفذ أبداً) خلال السنتين السابقتين				
	2019	2018	درجة الإنجاز		
	89	75	كلي		
	2		جزئي		
	1		فكرة		
	92		المجموع		

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال التعليم والتدريب والشباب، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف.

فبحسب الجدول رقم (7) بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة عشر إجراءات، نفذ منها بشكل كلي ثمانية إجراءات، أي بنسبة (80%) من مجموعات الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة والبالغ عددها ثلاثة، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدف الأول والثاني الثالث متقدمان في التحقق على الهدف الثاني الذي لا تزال نسبة تحققه منخفضة.

الجدول (7): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
100%				✓	1. رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية في القطاعين العام والخاص
				✓	2. رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية العامة والخاصة من حيث البناء والإدارة والتقنيات الحديثة
الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية					
100%				✓	3. تعميم الإرشاد الأكاديمي في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة
				✓	4. تعميم الإرشاد الوظيفي للشباب وتقوية برامج في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة
الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري					
50%				✓	5. العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي
				✓	6. تعزيز العمل على بلورة أجندة بحثية
	✓				7. التوسع في إنشاء مراكز بحوث جديدة
	✓				8. التوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة
الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب					
100%				✓	9. دعم الشباب من الجنسين وتمكينهم من إقامة مشاريع تنمية خاصة
				✓	10. دعم الشباب القطريين وتمكينهم من إقامة مشاريع تنمية خاصة
80%	2			8	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

رغم ما سببته جائحة كورونا من اضطراب شديد في قطاع التعليم على مستوى العالم بأكمله، إلا أنها علمتنا بأن جودة التعليم ليست محصورة فقط في الفصول والقاعات الدراسية التقليدية، وبأن التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة يمكن أن تسهم في تطوير النظام التعليمي في حال توفر البنية التحتية اللازمة لذلك من جهة، وتأهيل القادرين على التعامل معها من المرسلين للرسالة التعليمية والمتلقين لها من جهة ثانية^(*).

ولأنه من السابق لأوانه الحكم على قدرة التعليم عن بعد في منافسة التعليم التقليدي، سنكتفي فيما يلي باستعراض أهم الإنجازات التي حققتها دولة قطر في مجال التعليم والتدريب والشباب قبل انتشار وباء كورونا، وذلك بالاعتماد على نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، من جهة، وعلى أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية ذات الصلة من جهة أخرى.

❖ التوسع في البنية التحتية لقطاع التعليم:

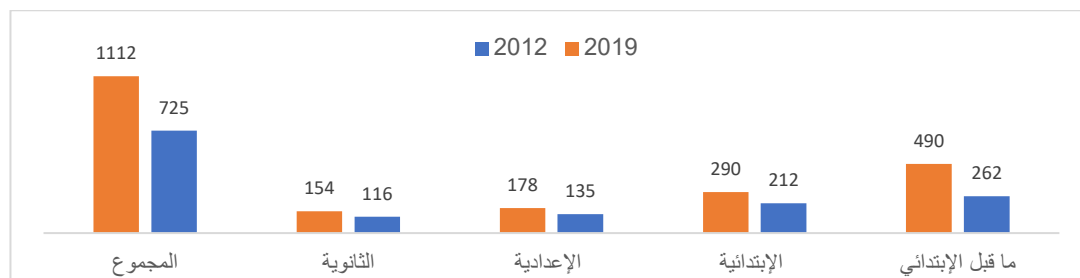
خطت دولة قطر في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو بناء منظومة تعليمية حديثة ومتطورة. وتستمد مسيرة التعليم دعائمها من توجهات الدولة التي تعتبر التعليم أحد المقومات الأساسية للمجتمع القطري كما أكدته الدستور الدائم للدولة في مادته 25.

وتجسدت مجهودات الدولة في مجال التعليم من خلال إطلاق مبادرات وطنية لتطويره، كمبادرة "التعليم لمرحلة جديدة" التي ركزت على المراحل التعليمية بدءاً بالروضة وصولاً إلى الصف الثاني عشر، وتطوير نظام التعليم العالي في جامعة قطر وتنويعه، وتوسيع الأنشطة التعليمية في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وإنشاء المدينة التعليمية. وترتبط أهداف ومخرجات هذه المبادرات مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وفي سياق متصل، تستند المنظومة التعليمية والمبادرات الوطنية المختلفة في مجال التعليم إلى ثلاثة مبادئ إرشادية رئيسية، هي: الجودة، والعدالة، والكفاءة. وقد نتج عن هذا التوجه التوسع المتواصل للخريطة التعليمية، ولاسيما البنية التحتية لمختلف المؤسسات التعليمية في الدولة، ليبليغ عدد هذه المؤسسات 1,112 مدرسة رسمية حكومية وخاصة سنة 2019 بعد أن كان لا يتجاوز الـ 725 مدرسة سنة 2012، كما هو مبين في الشكل رقم (8).

^(*) وفي هذا السياق، طورت وزارة التعليم والتعليم العالي خطة دراسية سريعة وبديلة لمختلف الصفوف والمستويات منذ الإعلان عن إغلاق مختلف مؤسسات التعلم بسبب جائحة كورونا، وهي خطة التعلم عن بعد، التي ارتكزت على إنشاء قناة تعليمية على يوتيوب قناة "التعلم عن بعد في قطر"، للمراحل من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر. وللمزيد من التفاصيل يمكن العودة للرابط التالي: www.edu.gov.qa/ar/Pages/Corona.aspx

الشكل (8): أعداد المدارس الحكومية والخاصة حسب المرحلة التعليمية خلال الفترة الزمنية 2012-2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم- الفصل الرابع، 2019

وإذا كان الاستثمار المؤسسي في مجال التعليم قد شمل مختلف المراحل التعليمية دون استثناء، إلا أن مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي قد عرفت، وفقاً للشكل البياني رقم (8)، توسعاً ملحوظاً نتج عنه تزايد عدد المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة، ليرتفع عددها إلى 490 مؤسسة عام 2019 بعد أن كان لا يتجاوز الـ 262 مؤسسة سنة 2012. ويشهد هذا التطور المتواصل للتعليم ما قبل الابتدائي على مدى عناية الدولة بالطفولة وحرصها على توفير فرص تعليمية مناسبة لهذه الشريحة السكانية، وذلك تحقيقاً لهدف رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأول من التعليم الابتدائي.

❖ ازدياد أعداد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية:

نتج عن ازدياد عدد سكان الدولة في سن التمدرس وتوسع البنية التحتية في مجال التعليم نمو أعداد الطلبة الملتحقين بمختلف المستويات التعليمية في السنوات الأخيرة. فبحسب الجدول رقم (8)، ارتفع إجمالي أعداد طلبة المدارس من 268.424 طالب وطالبة في العام الدراسي 2014/2015 إلى 321,569 في العام الدراسي 2018/2019.

وفي سياق متصل، ارتفع عدد طلاب الجامعات من 28.106 إلى 35.244 خلال الفترة المدروسة ذاتها.

الجدول (8): أعداد الطلاب بحسب المرحلة التعليمية والسنة الدراسية

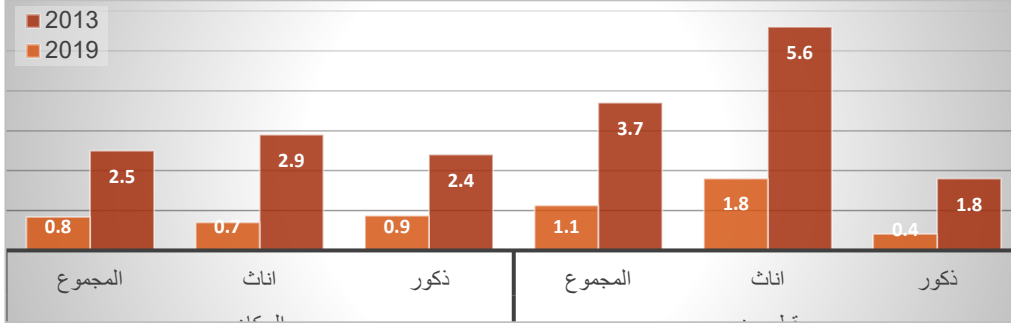
السنة الدراسية		المرحلة التعليمية
2019/2018	2015/2014	
54,467	48,680	رياض الأطفال (تشمل الحضانات)
157,103	129,301	الابتدائية
60,078	49,893	الإعدادية
49,921	40,550	الثانوية (تشمل الثانوية التخصصية)
321,569	268,424	مجموع الطلاب (المدارس)
35,244	28,106	مجموع الطلاب (الجامعات)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع، 2019

❖ تراجع معدل الأمية:

انطلاقاً من إيمانها بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة في مساعيها لتوفيره للجميع، الأمر الذي أدى إلى العديد من الإنجازات من بينها التراجع الكبير في معدل الأمية لدى القطريين، والذي انخفض من 3.7% عام 2013 إلى 1.1% عام 2019، وكذلك لدى السكان في قطر الذين انخفض معدل الأمية في صفوفهم من 2.5% إلى 0.9% خلال الفترة الزمنية نفسها، كما يبين الشكل رقم (9).

الشكل (9): معدل الأمية لدى القطريين والسكان في قطر خلال الفترة الزمنية 2013-2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة، 2019

❖ توسع الفرص التدريبية:

نتج عن توسع الأنشطة الاقتصادية وتنوع تركيبة المهنة في مختلف القطاعات تزايد الطلب على مجالات التدريب المتعددة، بل وتنامت احتياجات مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية والخدماتية للتدريب. وقد تمثل ذلك بازدياد عدد المراكز التدريبية في مختلف القطاعات؛ فبحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء عام 2019، بلغ عدد المراكز التدريبية 77 مركزاً في العام المذكور. وأدى هذا التوسع إلى تنوع البرامج التدريبية المقترحة، والتي قاربت الـ 3,960 برنامجاً في العام ذاته.

وارتباطاً بما سبق، فقد ساهم ازدياد أعداد المراكز التدريبية وتعدد برامجها في زيادة أعداد المتدربين الذين ينتمون إلى فئات اقتصادية واجتماعية نشطة من المواطنين وغير المواطنين، والذين ارتفع عددهم من 278 ألف عام 2012 إلى 471 ألف عام 2019، كما يبين الجدول رقم (9).

الجدول (9): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب للأعوام 2012 و2019

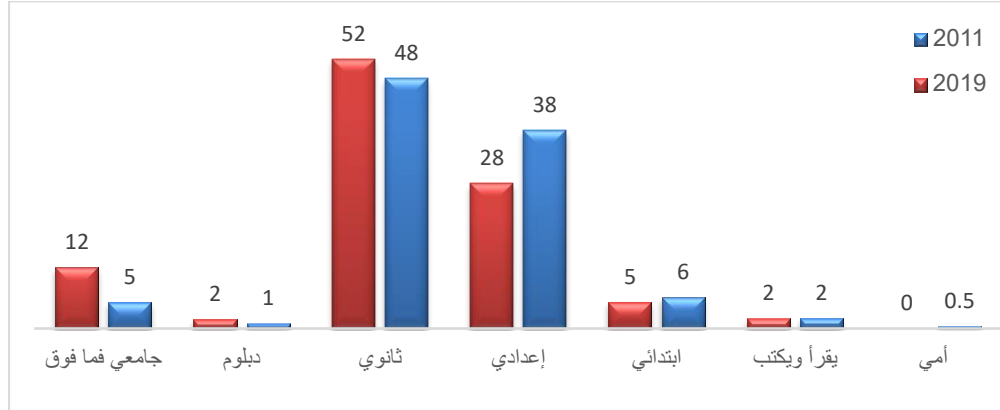
جهات التدريب	العام	قطريون			غير قطريين			المجموع	
		إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
وزارات ومؤسسات حكومية	2012	8,091	9,162	17,253	2,780	12,804	15,584	10,871	21,966
	2019	22,463	15,061	37,524	153,974	221,330	375,304	176,437	236,391
مؤسسات شبه حكومية	2012	738	753	1,491	761	8,032	8,793	1,499	8,785
	2019	2,390	6,948	1,298	26,357	26,357	52,714	3,68	33,3
مراكز التدريب الخاصة	2012	9,219	4,243	13,462	7,628	6,096	13,724	16,847	10,339
	2019	4,270	4,651	8,921	5,992	6,757	12,749	10,2	11,4

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التدريب، سنوات مختلفة

❖ ارتفاع المستوى التعليمي للشباب بعمر 15-24 سنة:

بلغ عدد الشباب في قطر أكثر من 336 ألف عام 2019، أي حوالي 12% من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون حوالي 17% من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (83%). ونظراً لأهمية هذه الشريحة، فقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين حيث تعمل على تمكينهم في مجالات التنمية الشاملة كالتعليم والتدريب والعمل والصحة وغيرها من مجالات الحياة الأخرى. وذلك استناداً إلى مبادئ وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية 2030، وبما يتفق مع أهداف خطة التنمية المستدامة (SDGs) 2030. وقد نجح النظام التعليمي القطري في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (10). أن المستويات التعليمية للشباب القطري عرفت بعض التحولات فيما بين 2011 و2019، حيث سجل حاملي الشهادات الجامعية فما فوق، إضافة إلى الدبلوم والثانوية، ارتفاعاً ملحوظاً.

الشكل (10): الحالة التعليمية للشباب القطري (15-24 سنة) للأعوام 2011 و2019 (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة سنوات مختلفة

تتقاطع الغاية الرئيسية لهذا المحور "الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة"، بصفة مباشرة مع بعض مضامين هدفين من أهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الرابع "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، والهدف التاسع "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"، حيث تبنت الدولة مشروعات تستهدف زيادة القدرات البشرية العاملة في مجالات البحث والتطوير، ورفع نسبة الإنفاق عليه لكونه العنصر الأساسي في تعزيز القدرات الابتكارية التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة. ففي مجال توسيع الفرص التعليمية للجميع، والتي ترتبط بجوانب مختلفة من الهدف الرابع المذكور، ساهمت الدولة في توسيع الفرص التعليمية لمن هم في سن الدراسة من الجنسين، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الملتحقين بمختلف المراحل وتوسع البنى التحتية التعليمية ورفع مستوى التحصيل العلمي لمختلف مكونات المجتمع وخاصة الشباب، وهو ما يتماشى مع جزء من الغاية 4-6 من الهدف الرابع المرتبطة بضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

2. أهم التحديات:

رغم الإنجازات الكثيرة التي تحققت في مجال التعليم والتدريب والشباب، إلا أن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع السكاني في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

- ❖ أهم الدروس المستفادة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) هي أن التعليم عن بعد عبارة عن خيار مهم يمكن اللجوء إليه أثناء الأزمات وربما قد يستمر كنظام تعليمي مواز للنظام التعليمي التقليدي شرط تطوير الطرائق والإستراتيجيات الحديثة في العملية التعليمية، والتي من شأنها أن تدعم توظيف واستثمار التكنولوجيا الحديثة والتحول نحو التعلم الرقمي.
- ❖ إضافة إلى ما سبق، فإن جائحة كورونا أكدت على الدور الحاسم للبحث العلمي في مواجهتها من خلال دعم الأبحاث والدراسات العلمية لحماية حياة البشر وصحتهم وللمساهمة في نشر المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمجتمع القطري.
- ❖ وفي سياق متصل، فإن مؤسسات البحث العلمي في قطر لا تحتاج إلى الدعم المالي واللوجستي اللازم لتحقيق أهدافها فحسب، بل توسيع الشراكة مع المؤسسات العلمية المحلية وغير المحلية بما يساعدها على توظيف معارفها ليس محلياً فقط، بل دولياً أيضاً؛ فالاهتمام بالمستوى المحلي فقط يمكن أن يحد من الاستيراد ويولد الثروة ويوظف الكفاءات العلمية، غير أن الاهتمام بالمستوى الدولي يساعد، بالإضافة إلى ما سبق على التصدير وتوليد ثروة أكبر وتوظيف كفاءات علمية أكثر، وهو ما يسعى إليه اقتصاد المعرفة.
- ❖ الشباب الذي يعد أحد دعائم المستقبل حظي بدوره باهتمام كبير من قبل مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، لكن ورغم كل ما تحقق إلا أن غياب استراتيجية خاصة بالشباب حال دون بلورة رؤية متكاملة لهذه الفئة التي تتداخل اهتماماتها وتطلعاتها بين العديد من مؤسسات الدولة.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)

- استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنتقل في نوفمبر 2020 وتنتهي في أكتوبر 2021، وذلك بالتركيز على ما يلي:
- ❖ التحديث الشامل لأساليب التعليم في مختلف مدارس الدولة في القطاعين الحكومي والخاص وفي كل المستويات التعليمية، وذلك من خلال الاعتماد الكلي والمتعدد الجوانب على تقنية المعلومات والرفع من كفاءة المؤسسات التعليمية لتجعلها أكثر تنافسية.
 - ❖ البحث العلمي من حيث التوسع في إنشاء المراكز العلمية المتخصصة وتكوين الفرق البحثية ذات الصلة.
 - ❖ تنوع الفرص التدريبية للمتدربين في القطاع العام أو الخاص سواء لمن يشتغلون أو لمن يبحثون عن عمل، وذلك لرفع من قدراتهم الفنية والتقنية.
 - ❖ بلورة رؤية متكاملة حول الشباب

المحور الرابع

الصحة العامة
والصحة الإنجابية

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية والتوسع في خدماتها وضمان جودتها					
إجراء 1: تشجيع القطاع الخاص ودعّمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
البيان	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
توفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص					
• بحسب إدارة التأمين الصحي بوزارة الصحة العامة، فقد تم الانتهاء من وضع القوانين واللوائح التنفيذية الخاصة بالتأمين الصحي تمهيداً لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر					
وجود برامج وخطط لإنشاء بنية تحتية ومرافق خدمية (مساكن أطباء وممرضين وموظفين...) لتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار في القطاع الصحي، ولاسيما في المدن القائمة خارج العاصمة					
• تقوم وزارة الصحة العامة حالياً بإجراءات طرح مناقصة لتشغيل كل من مستشفى العمال في إم سعيد ورأس لفان.					
إجراء 2: زيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال داخل الدولة					
وجود خطة أو برنامج لزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال الوافدة في الدولة					
إجراء 3: تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والتوسع في تقديمها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان على مرور الوقت وعلى مختلف مستويات النظام الصحي					
وجود خطط وسياسات محددة للانتقال من نمط الرعاية الصحية المجزأة إلى نمط الرعاية المتكاملة من حيث الوقاية والعلاج					
• ذكر في الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 ضرورة الوصول إلى نظام متكامل لتقديم رعاية وخدمات صحية ذات جودة عالية، وهناك لجنة متخصصة تعمل على تفعيل هذا الهدف الاستراتيجي					
• تضمنت الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 أهمية تمكين المجتمع عامة، والمرضى خاصة، من خلال التوعية المبكرة والتثقيف الصحي وتقديم خدمات الرعاية في المنزل وتعليم الأسرة على كيفية التعامل مع المرض لأحد أفرادها.					
• كما قامت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية بمضاعفة مستوى مشاركة الجمهور في إعادة تركيز خدماتها من وجهة نظر المراجعين والمرضى، وذلك عبر تكوين المجلس الاستشاري للمراجعين، والذي من أهم أهدافه أن يكون للمرضى والمراجعين دور فعال في الاهتمام بصحتهم، وأيضاً الإمكانية لتقديم النصيحة والمشورة في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة من مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، إذ أن التفاعل والتعاون مع المرضى يزيد من جودة الرعاية الصحية المقدمة.					
وجود توجه لتمكين المرضى من مشاركة المسؤولية عن صحتهم وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال خدمات الرعاية الصحية المتكاملة					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التنفيذ	قيد التدرج	منفذ جزئياً	
وجود جهة مستقلة مهمتها الحوكمة في منظومة الرعاية الصحية المتكاملة لتحسين نوعية وقيمة الخدمات المقدمة						النظام الصحي القطري يركز على رفع الجودة الصحية بشكل مستمر عند التعاقد مع عدة جهات خارجية لتقييم منظومة الخدمات الصحية المقدمة بالدولة والعمل على تحسين نوعية وقيمة هذه الخدمات، ومنها الاعتماد الدولي المشترك (Joint Accreditation Commission International) ونظام الاعتماد الكندي للمراكز (Public Health Accreditation Canada) والصحية والمركز الأمريكي للصحة العامة (Public Health England/UK Board MHC, PHCC). وتم أيضاً التعاقد مع شركة (MOPH) مهمتها تأكيد الرعاية الصحية المتكاملة والتنسيق بين القطاع الصحي العام والخاص.
وجود خطة أو برنامج لإنشاء معاهد صحية عليا ومتوسطة لتزويد قطاع الصحة بالكوادر المؤهلة التي يحتاجها نظام الرعاية الصحية المتكاملة						- تقوم جامعة كالجاري/ قطر بتنفيذ التالي: - بكالوريوس التمريض (4 سنوات) - برنامج تأسيسي (فصل تأسيسي) - برنامج تجسير التمريض (سنتين ونصف)، بالإضافة إلى ماجستير تمريض (سنة). - من جهتها تعمل جامعة قطر على تنفيذ بكالوريوس توليد. وبالتعاون مع جامعة قطر ومعهد الدوحة لتطوير الكفاءات الصحية والكوادر المؤهلة، تقوم خدمات الصحية النفسية بتطوير برامج دراسات عليا وتخصصات تدعم أهداف المؤسسة.
إجراء 4: التوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية						
توفير دليل يساعد جميع الأفراد للتعرف على كيفية الوصول للخدمات الصحية النفسية والاستفادة منها واختيار الخدمات التي تناسب مع احتياجاتهم الصحية						تحت رعاية وزارة الصحة العامة القطرية تم نشر الدليل الخاص بالخدمات النفسية في دولة قطر 2019، إضافة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصحة النفسية في مؤسسة حمد الطبية
وجود حملات توعية (مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، برامج إعلامية...) لمواجهة التحديات ذات العلاقة بالوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمرض النفسي						تحرص مؤسسة حمد الطبية وقسم الصحة النفسية وجمعية الصحة النفسية على تقديم ورشات عمل ومؤتمرات خاصة بالمرضى والعاملين على الخدمات النفسية للتعريف بهذه الخدمات، بما في ذلك مواجهة التحديات ذات العلاقة بالوصمة الاجتماعية.
وجود خطة للتوسع في خدمات الرعاية الصحية النفسية المقدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية						- تتوفر حالياً عيادات الصحة النفسية المساعدة في خمس مراكز صحية، هي: مركز روضة الخيل، والعبيب، والثمامة، الجامعة، والوجبة. - كما يتم العمل بثلاث عيادات للصحة النفسية في مراكز الثمامة، والجامعة، والوجبة (وتعمل هذه العيادات بالفترتين الصباحية والمسائية)، ومن المخطط له إنشاء أربع عيادات إضافية في مراكز صحية جديدة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	
وجود استطلاعات للرأي حول ما إذا كانت خدمات الرعاية الصحية النفسية المقدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية يمكن أن تسهم في الحد من الشعور بالوصمة الاجتماعية مقارنة بتلك المقدمة في مستشفى الطب النفسي أو أحد مرافق الطب النفسي التخصصية						يتم حالياً جمع معلومات استطلاع رضى المرضى لخدمات الصحة النفسية.
وجود برنامج خاص بتقديم خدمات الصحة النفسية للنساء في مرحلة الحمل وما بعد الولادة						- تم مؤخراً إنشاء برنامج خاص لتقديم خدمات الصحة النفسية لهذه الفئة من المجتمع (النساء في مرحلة الحمل وما بعد الولادة) في مستشفى الولادة بمؤسسة حمد الطبية، وهناك خطة لإنشاء عيادة مماثلة في مراكز الرعاية الصحية الأولية. - تم افتتاح عيادة خاصه بتقديم خدمات الصحة النفسية بتاريخ 28 أكتوبر 2019م للنساء في مرحلة الحمل وما بعد الولادة لمدة سنة في مركز صحة المرأة والأبحاث، بالإضافة إلى وجود خدمة مماثلة في مستشفى السدرة الصحي للنساء في مرحلة الحمل وما بعد الولادة والتهيئة النفسية ما قبل الحمل.
وجود خطة أو برنامج خاص بخدمات الصحة النفسية الهادفة إلى مساعدة الأفراد المدمنين والمتعاطين للمخدرات على التغلب على الاضطرابات الناجمة عن ذلك						هناك خطة متكاملة لإنشاء خدمة جديدة تهدف إلى مساعدة الأفراد المدمنين والمتعاطين للمخدرات تحت رعاية وزارة الصحة العامة القطرية خلال العام 2020 وسيتم إطلاق هذه الخدمة الجديدة والمتميزة قريباً.
إجراء 5: التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات						
وجود برامج ومنشورات صحية وخط ساخن						- تم جمع معظم المواد التثقيفية للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتتم حالياً مراجعة هذه المواد. - وتعكف خدمات الصحة النفسية الآن بالتعاون مع خدمة الإسعاف للتخطيط لخدمة متكاملة يتم من خلالها التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنازل والأماكن العامة في دولة قطر، والتي من خلالها سيكون من الممكن إطلاق خدمة الخط الساخن.
الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية						
إجراء 1: العمل على وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة						
وجود برنامج وطني للتوعية بأن إنجاب الأطفال مسألة عائلية ولكنها أيضاً قضية وطنية						

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:					
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً	
وجود برامج وفعاليات (ندوات، ورش عمل...الخ) لنشر الثقافة الصحية الإيجابية للمجتمع بوجه عام، مع التركيز على الفئات العالية الاختطار واليافعين والمقبلين على الزواج بوجه خاص						• يوجد ندوات وورش طبية موجهة للطواقم الطبي فقط.
وجود دراسات علمية حول ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج الأول						
إجراء 2: منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب						
وجود توجه لمنح الإجازة المذكورة						• رغم عدم وجود توجه حالياً لمنح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب، إلا أن المادة (73) من قانون الموارد البشرية تمنح الموظفة إجازة وضع براتب إجمالي لمدة شهرين فقط لا تحسب من إجازاتها الأخرى.
إجراء 3: منح مخصصات مالية للمواليد الجدد						
وجود توجه لمنح مخصصات مالية للمواليد الجدد						
إجراء 4: التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج						
وجود آليات متابعة دقيقة وتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لمعرفة مدى التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج						
إجراء 5: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة						
وجود خطة أو برنامج لتطوير قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصحة الإنجابية تحتوي على الإحصاءات والمؤشرات التي تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي						

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، كما هي مبينة في الجدول رقم (10)، على أن معظم الإجراءات المعتمدة في هذه المرحلة، والمتعلقة بمجال الصحة العامة، قد نفذت بنسبة 80%، وبالتالي فقد اقترب الهدف ذو الصلة، أي: "تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية والتوسع في خدماتها وضمان جودتها"، من التحقق.

وخلافاً لما سبق، دلت النتائج المذكورة على أن كل الإجراءات المتعلقة بمجال الصحة الإنجابية لم تنفذ، أي أنه لم يتم "توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية"، كهدف معتمد في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة وفي المجال المذكور.

الجدول (10): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية والتوسع في خدماتها وضمان جودتها					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
80%	✓				1. تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزيعهم الجغرافي
				✓	2. زيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال داخل الدولة
				✓	3. تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والتوسع في تقديمها بما يلي الاحتياجات المتزايدة للسكان على مرور الوقت وعلى مختلف مستويات النظام الصحي
				✓	4. التوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية
				✓	5. التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات
الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية					
-	✓				6. العمل على وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة
	✓				7. منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب
	✓				8. منح مخصصات مالية للمواليد الجدد
	✓				9. التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج
	✓				10. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة
40%	6	-	-	4	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

بشهادة منظمة الصحة العالمية الواردة على لسان مديرها الإقليمي لشرق المتوسط، الدكتور أحمد المنظري، تمكنت دولة قطر، بفضل نظامها الصحي القوي، من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛^(*) فدولة قطر واحدة من الدول التي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً على المستوى الوقائي والعلاجي، ولديها خطط واضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة من خلال الاستعانة بكوادر صحية عالية التدريب ومؤسسات صحية مجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

فمنذ اليوم الأول لتأكيد الحالة الأولى في قطر في 27 فبراير 2020، اتخذت دولة قطر كافة الإجراءات والتدابير التي تميزت بالشفافية، والسرعة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، والتي قامت على ركائز أساسية، هي: إجراء فحص الكشف عن فيروس كورونا وتوفير العلاج اللازم بالمجان للجميع، وتوفير ظروف معيشة وبيئة عمل آمنة للجميع، وتنفيذ حملات توعية حول التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، الأمر الذي ساهم في توفير الأمان الصحي للمواطنين والمقيمين، على حد سواء، وجعل الأوضاع كلها تحت السيطرة، والحيولة دون تهديد الفيروس للمجتمع.

ولصعوبة التقييم النهائي لتداعيات جائحة كورونا على القطاع الصحي القطري الذي أثبت، كما ذكر سابقاً اقتداره، سيتم فيما يلي تقديم صورة إحصائية عامة حول واقع هذا القطاع اعتماداً على أحدث البيانات والمؤشرات الإحصائية المتوفرة والتي يعود تاريخها إلى فترة ما قبل وباء كورونا.

1. أهم الإنجازات:

تأكيداً على ما سبق، فقد ارتبطت مسيرة القطاع الصحي في قطر، أولاً وقبل كل شيء، باهتمام الدولة الدائم بهذا القطاع الحيوي، والذي تجلّى في ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 التي عبرت عن طموح دولة قطر في أن يكون سكانها أصحاء بدنياً ونفسياً، وفي الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع من خلال نسبة الإنفاق التي ارتفعت من 2.2 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 6.2 مليار دولار عام 2020، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره حوالي 11% خلال عشر سنوات، الأمر الذي ساهم في استمرار تحقيق العديد من الإنجازات التي تدل عليها الكثير من المؤشرات الصحية ذات الصلة، ولاسيما المؤشرات المرتبطة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. بناءً عليه، سيتم فيما يلي تقديم عرض مكثف للصورة الإحصائية العامة لقضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية من خلال التركيز على أهم المؤشرات المرتبطة بالهدف المذكور، والتي لا تعكس التوافق بين السياسة السكانية للدولة مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، بل أيضاً، وكما ذكر، الاستمرار في تحقيق الإنجازات في القطاع الصحي القطري.

(*) حوار خاص أجري مع الدكتور أحمد لمنظري بتاريخ 2020/3/31 من قبل صحيفة لوسيل القطرية على موقعها التالي:

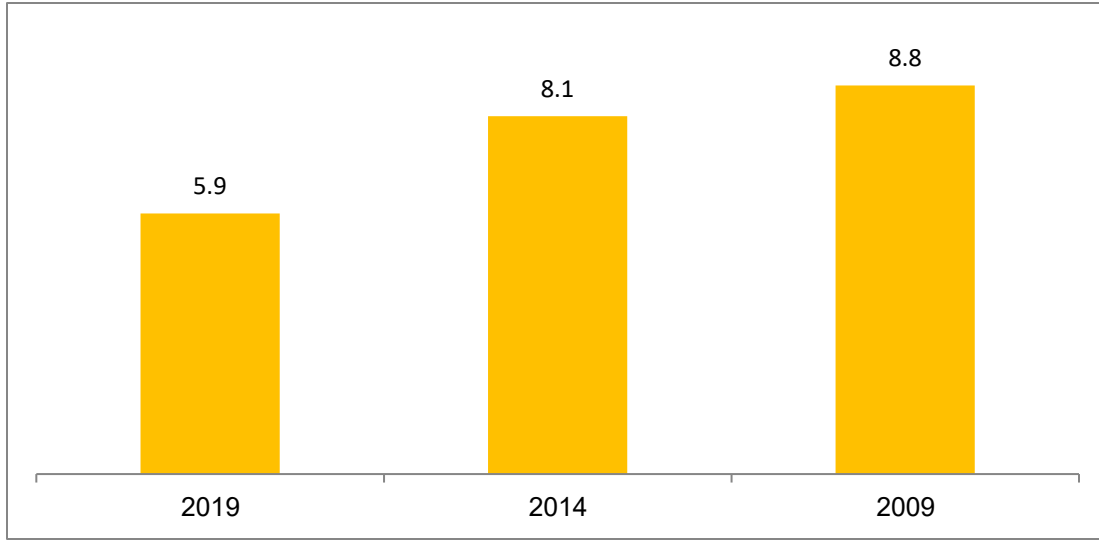
<https://lusailnews.net/article/knowledgegate/interviews>

❖ **تراجع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي):**

بحسب آخر البيانات الإحصائية الواردة في الشكل رقم (11)، فقد تراجع هذا المعدل من 8.8 عام 2009 إلى 5.9 عام 2019. وبناءً عليه، يعتبر هذا المعدل أفضل بكثير من مثيله على مستوى العالم الذي سجل 39 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2019، وأقل بقليل من نظيره لدى الدول الأكثر تقدماً التي سجل فيها خمس حالات وفيات فقط في العام المذكور (*).

الشكل (11): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)

حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والفيات) 2019

وفي سياق متصل، تشير البيانات المدرجة في الشكل البياني (11) إلى أن دولة قطر استطاعت في وقت مبكر من تحقيق الغاية (2-3)، والمتعلقة بضرورة خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود بحلول عام 2030.

❖ **تراجع معظم معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً:**

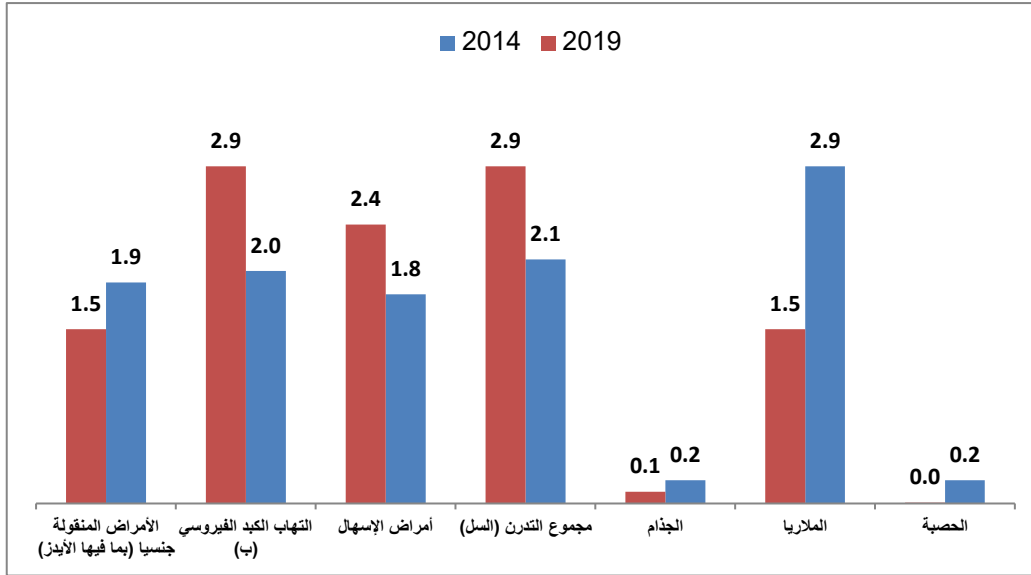
بفضل الجهود الحثيثة المبذولة من طرف الدولة في سبيل ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، تمكنت دولة قطر من السيطرة إلى حد كبير على الأمراض الوبائية، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي لم يتجاوز عدد الوفيات الناجمة عنه الـ 224 حالة حتى يوم 2020/10/20 (تاريخ الانتهاء من إعداد مسودة هذا التقرير). وتعود أسباب انخفاض الوفيات إلى جملة عوامل أهمها، وكما ذكر سابقاً، قوة النظام الصحي واقتداره، إضافة إلى أن فئة

(*)UNICEF & WHO & WBG & UN, Child Mortality, Report 2019.

الشباب في دولة قطر تشكل النسبة الأكبر من سكانها، مما أسهم في الحد من الوفيات نتيجة الوباء مقارنة بالدول الأخرى، ولاسيما الدول الأوروبية وأمريكا.

أما بالنسبة للأوبئة الأخرى، يشير الشكل البياني رقم (12) إلى نجاح دولة قطر إلى حد بعيد في السيطرة على الأمراض السارية المستهدفة عالمياً، وأنها ماضية بثبات نحو وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد الوبائي وسواها من الأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030، كما نصت على ذلك الغاية (3-3) من غايات التنمية المستدامة 2030.

الشكل (12): معدل الإصابة لكل 10.000 نسمة من الأمراض السارية المستهدفة عالمياً للأعوام 2014 و2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

بناءً على ما سبق، فمن المتوقع أن يكون النجاح أكبر في المستقبل القريب بعد الاهتمام المتنامي بالتوجه الوقائي للنظام الصحي القطري على أثر جائحة كورونا، بما في ذلك التوجه نحو تعميم مراكز الاستقدام على الدول المرسلّة للعمالة، والتي من مهامها الأساسية جلب عمالة سليمة صحياً قبل دخولها البلاد.

❖ انخفاض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور:

بالإضافة إلى قانون المرور الصادر بالمرسوم رقم (19) لسنة 2007 وتعديلاته، ساهمت حملات التوعية المستمرة التي تقوم بها إدارة المرور في قطر بخفض معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية من 11.2 حالة لكل 100.000 نسمة من السكان عام 2009 إلى 4.4 حالة عام 2019، أي بمعدل تغير وصل إلى 60.7% خلال عشر سنوات، كما هو مبين في الجدول رقم (11).

الجدول (11): عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور ومعدلاتها لكل 100.000 نسمة من السكان

السنة	العدد	التغير (%)	المعدل	التغير (%)
2009	224	31.3 -	11.2	60.7 -
2019	154		4.4	

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية القطرية، إحصائيات المرور

وهكذا تكون دولة قطر قد استطاعت من تحقيق الغاية (3-6) من غايات التنمية المستدامة 2030، والتي تنص على "خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020.

❖ الفحص الطبي قبل الزواج:

ألزم النظام الصحي القطري المواطنين والمقيمين بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج بدءاً من تاريخ 14 ديسمبر 2009، وذلك بهدف المحافظة على الأسرة في دولة قطر وحمايتها ونشر الوعي بين الأسر لتحقيق أكبر وقاية من مخاطر الأمراض الجينية والوراثية والانتقالية التي تشكل تحديات خطيرة لمرحلة ما بعد الزواج.

❖ نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية:

بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (100%) منذ العام 2003.

❖ الحوامل والولادات التي أشرف عليها عمال صحة مدربون:

جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون.

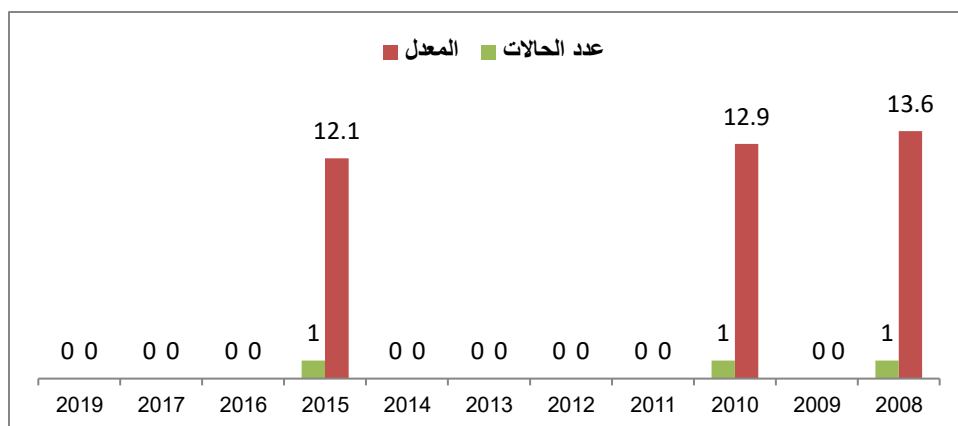
❖ معدل وفيات الأمهات القطريات:

❖ من بين أهداف الرعاية الصحية العالمية التي توافق عليها المجتمع الدولي في عام 2015 كجزء من أهداف

التنمية المستدامة لعام 2030، تدعو الغاية (1.3) للوصول إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة بحلول عام 2030، فكيف تبدو الصورة بالنسبة للأمهات القطريات؟

يشير الشكل البياني رقم (13) إلى أن حالات وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل أصبحت نادرة الحدوث، حيث لم يتم تسجيل سوى ثلاث حالات فقط خلال عشر سنوات، أما بخصوص المعدل السنوي لوفيات الأمهات القطريات (النفاسية)، فيلاحظ أنه مختلف في السنوات التي حدثت فيها حالة وفاة واحدة، والسبب في ذلك هو اختلاف عدد المواليد أحياء.

الشكل (13): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2019-2008)

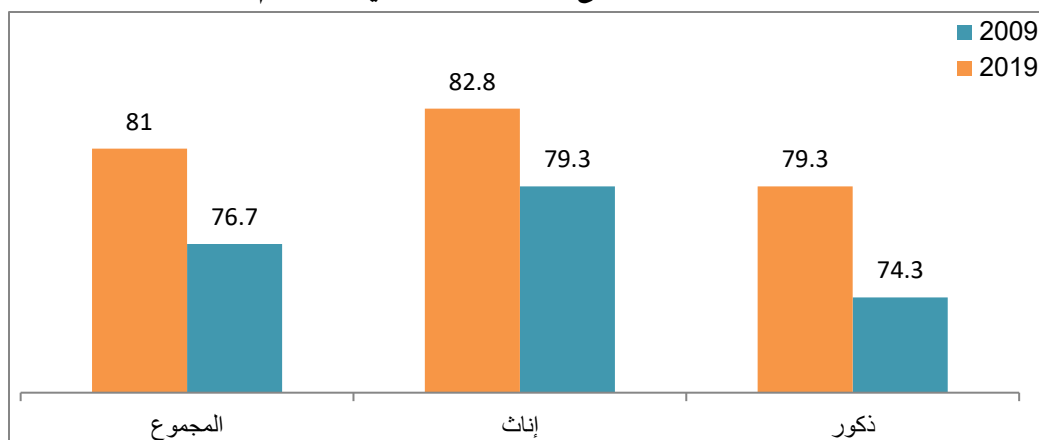


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر، أعداد مختلفة

ما سبق يؤكد على أن دولة قطر قد حققت الغاية (1.3) من غايات التنمية المستدامة 2030 في وقت مبكر وقبل موعدها المحدد.

وهكذا، فقد لعبت المؤشرات المذكورة وسواها من المؤشرات الصحية الدالة على قوة قطاع الصحة وتطوره دوراً أساسياً في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وذلك لارتباط هذا العمر ارتباطاً وثيقاً بأنماط الوفيات السائدة، فكلما انخفضت معدلات الوفيات وتحسّنت الحالة الصحية والغذائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، كلما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة؛ فبحسب آخر الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، والمدرجة في الشكل البياني رقم (14)، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة للقطريين من (76.7 سنة) عام 2009 إلى (81.0 سنة) عام 2019.

الشكل (14): العمر المتوقع عند الولادة للقطريين للأعوام (2009 و2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2019 (عرض وتحليل)، مارس 2021

وبذلك يزيد العمر المتوقع في قطر بـ 8.2 سنة عن العمر المتوقع على مستوى العالم، والذي بلغ 72.8 عام 2019 بحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2020.

سواء نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" ومع بعض غايات الهدف الخامس ذات الصلة بخدمات الصحة الإنجابية. فعلى سبيل المثال، حققت دولة قطر الغاية (3-1) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تنص على "خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء بحلول عام 2030" في وقت مبكر وقبل موعدها المحدد، حيث أصبحت حالات وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل نادرة الحدوث، إذ لم يتم تسجيل سوى ثلاث حالات فقط خلال عشر سنوات (2008-2018). ويعود الفضل في ذلك إلى أن جميع الولادات (100%) في الدولة تمت داخل المستشفيات وتحت إشراف طبي من قبل أخصائيين ماهرة. وفي سياق متصل، بينت نتائج المتابعة أن الجهود التي بذلت في سبيل الارتقاء بخدمات النظام الصحي القطري وتحسينها الباثم قد ساهمت إيجاباً في خفض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً، إضافة إلى معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة قبل موعدها المحدد في برنامج التنمية المستدامة 2030.

2. أهم التحديات:

رغم ما شهده ولا يزال يشهده القطاع الصحي في دولة قطر من تطور تمثل في توسع في المرافق الطبية وافتتاح المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وتزويدها بالكوادر والكفاءات الطبية وأحدث ما توصل إليه العلم من التقنيات الطبية، إلا أن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

- ❖ من الدروس المستفادة من جائحة كورونا هو أن المدن لن تصبح مستدامة وقادرة على الصمود في وجه الأوبئة إلا إذا صُممت من منظور صحي. والمدينة الصحية هي التي تعمل دائماً على تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة، وذلك لأن صحة المرء هي نتيجة للظروف السائدة في المنزل أو في المدرسة أو في مكان العمل مثلما هي نتيجة لمستوى الجودة في مرافق تقديم الرعاية الصحية. بناءً عليه، فإن التحدي المرتبط بالمدن الصحية يتمثل بالقدرة على إنشاء نظام إنذار مبكر في هذه المدن للتنبؤ بالأوبئة والأمراض عبر مراقبة شبكة الصرف الصحي، وبدعم السلوك الحضري الصحي والسليم للمواطنين، من خلال وضع التصميمات الهندسية أو العمرانية التي تتيح لساكلي هذه المدن ممارسة السلوكيات الصحية داخل النطاق العمراني.
- ❖ أعطت الفرق الطبية في جميع قطاعات نظام الرعاية الصحية في قطر الأولوية لمكافحة انتشار فيروس كورونا وضمان العلاج الجسدي لأي شخص مصاب بكوفيد-19، وهذا أمر مبرر في هذه الظروف القاسية، غير أن التداعيات النفسية لهذا الفيروس لا تقل خطورة عن الجسدية، الأمر الذي يشكل

تحدياً للقطاع الصحي، والذي يتطلب التوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية في هذا الوقت الذي يشعر فيه كثير من الناس بالاكئاب والقلق والخوف من العدوى.

❖ بينت نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية بشأن تخفيف الضغط عن المرافق الصحية الحكومية تأخر صدور القوانين الناظمة للتأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة والذي يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص، إضافة إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهود في سبيل تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي.

❖ من أجل الحد من اختلال التركيبة السكانية في قطر، دعت السياسة السكانية إلى أهمية زيادة عدد السكان القطريين، وذلك من خلال توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية (كاستحداث برنامج تُمنح المرأة بموجبه إجازة أمومة كافية ولا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب، وتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، ووضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة) غير أن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة السياسة السكانية بينت عدم وجود توجه ملموس حالياً لتوفير هذه البرامج.

❖ في ظل تنامي الحاجة الوطنية للحصول على أحدث البيانات الصحية، وذلك نظراً لدور هذه البيانات في صنع السياسات والخطط واتخاذ القرارات الصحية السليمة على المستوى الوطني، تسعى الجهات المعنية بالقطاع الصحي في الدولة إلى تطوير قواعد البيانات الصحية، إلا أن بعض هذه القواعد، ولاسيما قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية، تحتاج إلى المزيد من التطوير بحيث تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وبحيث يتم الحصول عليها في وقت قياسي.

❖ من أجل تحقيق هدف "الصحة للجميع" الذي تأخذه الحكومة على عاتقها، يفرض القانون القطري على المواطنين الخضوع للفحص الطبي قبل الزواج بهدف تجنيبهم الأمراض الوراثية وتقليل الإصابات في صفوفهم وتوفير الحماية لهم ولأولادهم وأحفادهم، غير أن المشكلة تكمن في عدم وجود آليات متابعة دقيقة للمتقدمين للفحص الطبي قبل الزواج، وبالتالي لا توجد معلومات عن نسبة المقبلين على الزواج الذين التزموا بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج من إجمالي المتقدمين لهذا الفحص.

ثالثاً: أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل المتابعة

انطلاقاً مما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي تتمثل بعدد من الموضوعات التي يمكن التركيز عليها في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا، مثل:

- ❖ رصد تداعيات كورونا على قطاع الصحة وتقييم مدى تأثير هذه التداعيات على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ❖ تعزيز التوجه نحو إنشاء المدن والمساكن الصحية ووضع المعايير اللازمة لذلك بسبب دورها الهام في الوقاية من الأوبئة والأمراض، كدرس من الدروس المستفادة من جائحة كورونا.
- ❖ التوسع في خدمات الصحة النفسية وتجويدها.
- ❖ إيجاد برامج توعوية تهدف إلى الحد من الوصمة المرتبطة بالأمراض النفسية.
- ❖ التركيز على الأمراض الوبائية وتعزيز التوجه نحو تركيز خدمات الرعاية الصحية على الوقاية منها والحد من انتشارها.
- ❖ العمل على بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى الحد من الأمراض المزمنة، كأمراض القلب والسرطان والسكري.
- ❖ إيجاد برامج متكاملة (صحية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية..) تهدف إلى التحفيز والتشجيع على ممارسة النشاط البدني والحد من مشكلة زيادة الوزن لدى البالغين من القطريين.
- ❖ تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي.
- ❖ استكمال الإجراءات التشريعية الهادفة لتوفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص.
- ❖ الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزيع السكان في الدولة.
- ❖ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- ❖ توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية، وذلك من خلال العمل على وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة، ومنح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب، ومنح مخصصات مالية للمواليد الجدد...الخ.

المحور الخامس

المرأة
والطفولة

أولاً نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة					
إجراء 1: توسيع مجالات المشاركة المجتمعية للمرأة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التنفيذ	قيد التتبع	منفذ جزئياً
البيان					
وجود برنامج وطني توعوي يهدف إلى التشجيع على المشاركة السياسية (الوزارات، مجلس الشورى والمجلس البلدي) للمرأة					
- لا يوجد برنامج توعوي محدد، ولكن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 تتيح فرصة المشاركة الفعالة، وتؤكد على التزامات قطر الدولية تجاه الاتفاقيات الدولية من خلال انضمامها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2009. - كما ينص دستور دولة قطر على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث (خاصة الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، والباب الثالث: في الحقوق والواجبات العامة)					
وجود خطة لتوسيع مشاركة المرأة في المهن الإشرافية (وكالة وزارة، مديرة، رئيسة قسم..)					
بحسب استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 هناك توجه نحو تمكين وتوسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة، وزيادة مشاركتها في سوق العمل وريادة الأعمال.					
وجود توجه لإعادة تأهيل القطريات من خريجات العلوم الإنسانية لتسهيل إدماجهن في سوق العمل					
يقوم معهد الإدارة العامة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج تدريبي متكامل موجه للموظفين الجدد، وهو برنامج "مرحبا" الذي بلغ عدد دوراته التدريبية 19 برنامجاً، وبلغ عدد المشاركات في هذه الدورات 230 متدربة عام 2019.					
وجود سياسات أو تدابير للتوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل أو بالقرب منها					
- بناء على قانون رقم (1) لسنة 2014 بتنظيم دور الحضانة، لا يوجد ما يمنع من فتح دار حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها حسب مواد القانون - يوجد ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022 برامج ومشاريع تطوير قطاع التعليم والتدريب من بينها برامج التعليم المبكر عالية الجودة. وينقسم هذا التعليم إلى ثلاث مراحل 0-4 سنوات (الحضانة) وتقع تحت مظلة وزارة التنمية والعمل والشؤون الاجتماعية، 4-6 سنوات (رياض الأطفال والتمهيد). وتهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية إلى رفع نسبة التحاق الأطفال بعمر 3 سنوات بدور الحضانة الرسمية، والأطفال بعمر 4 و5 سنوات ببرنامج تعليم الطفولة المبكرة (روضة وتمهيد) قبل التعليم الإلزامي بمعدل 10% لتصبح 72% عام 2022 بواقع 2% كل عام.					
توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل عن بعد، عمل جزئي...)					
- بالإشارة إلى قانون الموارد البشرية المدنية الصادر بالقانون رقم (15) لسنة 2016: المادة (11): "يجوز شغل بعض الوظائف بنظام العمل الجزئي، وفقاً لقرار يصدر عن مجلس الوزراء" (لم يصدر هذا القرار بعد). - أما فيما يخص القطاع الخاص، توجد لوائح داخلية تتيح العمل الجزئي للمرأة مراعاة لبعض الظروف إذا لزم الأمر.					
وجود خطة أو برنامج لتشجيع النساء القطريات على إنشاء مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة					
- توفر إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية فرصاً لتشجيع المؤسسات المعنية بالمرأة والأسرة اقتصادياً، تهدف إلى تطوير وتنفيذ مشروعات منتجة من خلال التدريب وتوفير الخدمات المساعدة، ومجالات لتسويق منتجات برامج الأسر المنتجة. - كما يقوم بنك قطر للتنمية بدعم تطوير وتنمية وتنويع الاقتصاد من خلال مشاريع صغيرة ومتوسطة للجنسين.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:					
	متفق كلياً	متفق جزئياً	قيد التشرع	قيد التخطيط	غير موجود	
وجود برامج لتشجيع المرأة على المشاركة في أنشطة المجتمع المدني والعمل التطوعي						يقوم مركز قطر للعمل التطوعي بإعداد البرامج والتنسيق مع الجهات الأهلية والحكومية في المجالات المختلفة واستقطاب وتدريب الكوادر النسائية لدعم برامج وأنشطة العمل التطوعي، ولتكوين فرق تطوعية مدربة ومؤهلة للعمل في اللجان الوطنية، وإعداد وتنظيم دورات لتأهيل المتطوعين والمتطوعات في المناسبات المختلفة، إضافة إلى إعداد وتدريب وتأهيل المتطوعين في مجال الإغاثة والإسعاف والتثقيف الصحي وغيرها.

الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل

إجراء 1: تعزيز الدعم النفسي للأطفال في المدارس

وجود توجه لإعداد مرشدين (أخصائيين) نفسيين في المدارس قادرين على التعامل مع المشكلات النفسية للأطفال						تنص استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي 2018-2022 (ضمن نتائج وأهدافها ص 16) على تطوير النمو الاجتماعي والنفسي والبدني والوعي الثقافي والبيئي وفق المبادئ والقضايا المشتركة المحددة في الإطار الوطني للمناهج لجميع الطلبة في المدارس الحكومية في مختلف المراحل الدراسية (من الروضة إلى المرحلة الثانوية).
وجود خطة لفتح عيادات في مراكز الرعاية الصحية الأولية أو أقسام في المستشفيات متخصصة بالطب النفسي للأطفال						توجد خدمة الطب النفسي للأطفال في دولة قطر، والتي تقدمها مؤسسة حمد الطبية تحت إدارة الطب النفسي وتحت إشراف أطباء متخصصين للأطفال، حيث تم تخصيص مركز معيذر الصحي لتقديم الخدمة، كذلك يتم تقديم الخدمة في مستشفى سدرية لطب الأطفال.
وجود برامج لتوعية الوالدين بالمشكلات النفسية التي من الممكن أن تنجم عن تربية الأطفال من قبل الخدم، وعن استخدامهم للموبايلات ولوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة						- نفذت إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية عدداً من البرامج التوعوية، أهمها: - برنامج بعنوان (الهندسة الاجتماعية وأثرها على الطفل)، ويهدف البرنامج إلى التوعية بمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأطفال، والاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي، ومراقبة الأطفال عند رؤية تلك المواقع. واستهدف البرنامج أولياء الأمور والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس والأخصائيين في دور الحضانات، وبلغ عدد الحضور 75 من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وأولياء الأمور من المهتمين من الذكور والإناث. - برنامج بعنوان (أثر التواصل الاجتماعي على الأطفال وأثر رفقاء السوء)، ويهدف البرنامج إلى رفع مستوى الوعي بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي على الأطفال، والتعرف على أساليب توعية أولياء الأمور بأهمية مراقبة أطفالهم في استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، وكشف الآثار السلبية المترتبة على استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي لمدة طويلة، والوصول إلى نشر الوعي بالسبلات والإيجابيات لمواقع التواصل الاجتماعي، وبلغ عدد الحضور 210 من الجنسين، واستهدف البرنامج الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين من وزارة التعليم والتعليم العالي والمهتمين بالقضية وعدد من الجمهور.

إجراء 2: العمل على تعزيز ثقافة التعايش في التنشئة الاجتماعية للأطفال

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	
وجود حملات توعوية (ندوات، ورش عمل مؤتمرات، الخطب الدينية) للآباء لحثهم على غرس ثقافة التعايش في نفوس أطفالهم						• تعزز "كتارا" من خلال أنشطتها إرساء جسور التواصل الحضاري ونشر ثقافة التعايش والتفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، من خلال سلسلة من المهرجانات والفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية والإبداعية التي تحتضنها. • كما تعمل وزارة التعليم والتعليم العالي على تعزيز الأنشطة التي تعنى بالحوار بين الجاليات المقيمة في دولة قطر، والتي تنتهي إلى ثقافات مختلفة بما يعزز التعايش بين الحضارات. • تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من جهتها على مواصلة جهودها في ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، ونشر الوعي، وتعزيز المبادئ الأخلاقية السامية وغرس ثقافة التعايش في نفوس الناشئة.
وجود توجه لإدخال مضامين ثقافة التعايش في المناهج الدراسية الابتدائية والإعدادية						• تركز فلسفة الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني على ثقافة التعايش التي يمكن تلمسها في المواد التدريسية ذات الصلة (التربية الإسلامية-اللغة العربية-الدراسات الاجتماعية)، والتي تشدد على: – إظهار الاحترام للتنوع والاختلاف في التراث الخاص بالمجتمعات – بيان دور التنوع الثقافي في بناء حضارات متطورة – بيان أثر التنوع الثقافي والاجتماعي على النهضة الحديثة في دولة قطر – تحديد عناصر ومكونات الثقافة العالمية وكيفية الاستفادة منها – توضيح أهمية الحوار بين الحضارات في نشر ثقافة السلام وتقبل الاختلاف • كما أطلقت وزارة التعليم والتعليم العالي مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دليل التربية على حقوق الإنسان للمراحل الإعدادية والابتدائية والثانوية. ويحتوي الدليل الإرشادي للمرحلة الثانوية، على سبيل المثال، على محاور حقوق الإنسان من حيث النشأة والتطور، وحرية الرأي والتعبير، والحق في الخصوصية، وفي العدالة، وحقوق المرأة، والحق في بناء الأسرة، وفي العمل، والعيش الكريم، وفي الاستفادة من الثورة العلمية، والاستمتاع بالإنتاج، فضلاً عن الحق في التضامن الإنساني، والمجتمع المدني كمجال لممارسة حقوق الإنسان.
وجود حملات إعلامية خاصة بتعزيز ثقافة التعايش في المجتمع						• تقوم وزارة الثقافة والرياضة بالعديد من الأنشطة والحملات الهادفة إلى تعزيز دور الثقافة في أن تكون جسراً للتواصل بين الشعوب. • كما تقوم مؤسسة كتارا بجهود تدعم وتعزز الحوار بين الثقافات وتبرز التنوع الثقافي للشعوب

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال المرأة والطفولة، تمثلت بتنفيذ الإجراءات ذات الصلة، وتقدم ملموس في تحقيق الهدف الثاني.

فبحسب الجدول رقم (12) بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة ثلاثة إجراءات، نفذ منها بشكل كلي اثنان، أي بنسبة (67%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة.

الجدول (12): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال المرأة والطفولة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
100%	✓				1. توسيع مجالات المشاركة المجتمعية للمرأة
الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل					
100%				✓	2. تعزيز الدعم النفسي للأطفال في المدارس
				✓	3. العمل على تعزيز ثقافة التعايش في التنشئة الاجتماعية للأطفال
67%	1			2	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

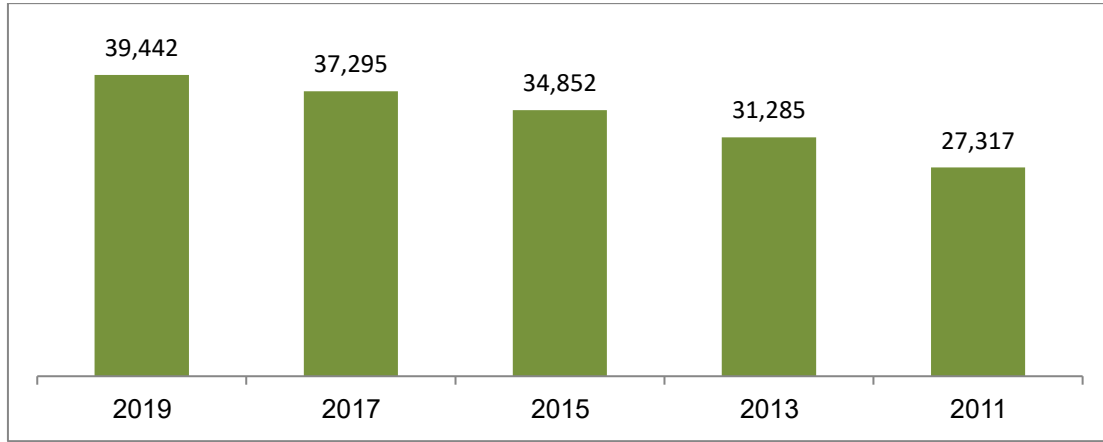
1. أهم الإنجازات:

مع استمرار انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) تعمل دولة قطر للحد من تأثيره السلبي على المرأة والأطفال، وبذل الجهود الكبيرة للحفاظ على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال، والتي كان آخرها قرار مجلس الوزراء رقم (26) لعام 2019 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. بناءً عليه، وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثالثة وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال المرأة والطفولة.

❖ توسع مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل:

ساهمت المرأة القطرية في جهود التصدي لجائحة كورونا، الأمر الذي جعلها محل تقدير وإشادة محلية ودولية. ولم تكن هذه المساهمة طارئة أو ناجمة عن حاجة مؤقتة، بل بفضل الجهود التي بذلتها الدولة لتمكين المرأة القطرية في كافة المجالات، وعلى رأسها مجال العمل. بحسب الشكل البياني رقم (15)، بلغ عدد القطريات النشطات اقتصادياً (39.442) امرأة عام 2019، بعد أن كان (27,317) عام 2011، أي بزيادة كلية بلغت (12.125) امرأة خلال ثماني سنوات وزيادة سنوية وصلت إلى (1,516) امرأة، ليترتب على هذه الزيادة توسع مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل، والتي أصبحت تشكل نحو 37% من مجموع قوة العمل القطرية عام 2019 بعد أن كانت حوالي 34% عام 2011.

الشكل (15): تطور أعداد القطريات النشطات اقتصادياً خلال الفترة (2011-2019)



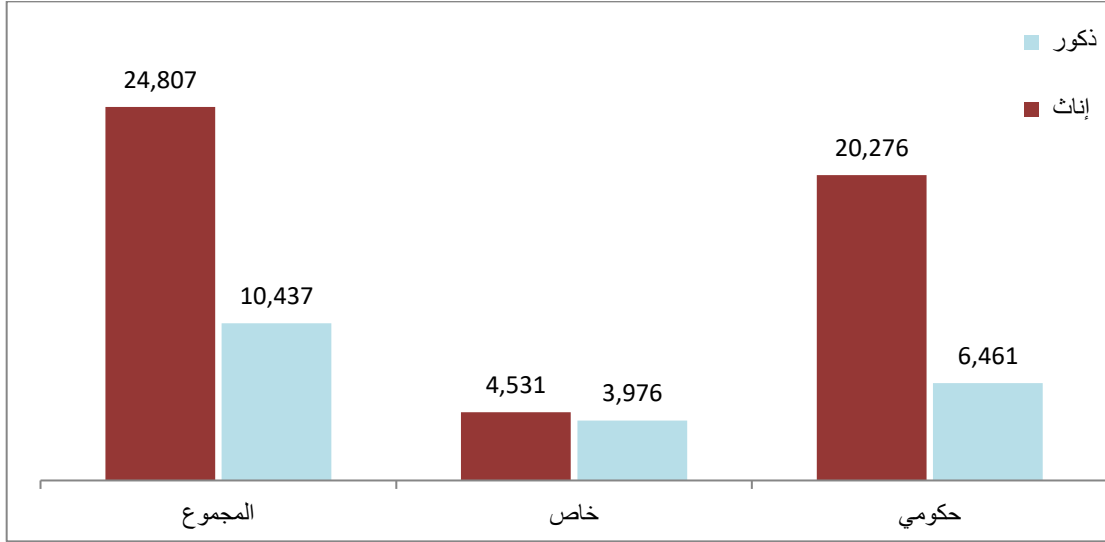
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة

وبازدياد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية (5-8)، والمرتبطة بـ "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030".

❖ ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم:

يشير الشكل رقم (16) إلى أن مجموع عدد الطالبات في الجامعات الحكومية والخاصة بلغ أكثر من ضعف عدد الطلاب في العام الدراسي عام 2019/2018، إذ في حين وصل عدد الطالبات إلى 24,807 طالبة لم يتجاوز عدد الطلاب الـ 10,437 طالباً خلال العام الدراسي المذكور.

الشكل (16): أعداد الطلبة الجامعيين بحسب الجنس ونوع التعليم للعام الدراسي 2018-2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، الفصل الرابع 2019

ويلاحظ من الشكل رقم (16) أن دولة قطر استطاعت ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم بشكل لافت، وهو ما يؤكد أن المنظومة التعليمية القطرية تمكنت بالفعل من توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (49) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

وفي سياق متصل، يؤكد الشكل المذكور على سعي دولة قطر نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبطة بـ "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

❖ مشاركة المرأة في الحياة العامة:

يوماً بعد يوم تثبت المرأة القطرية جدارتها بالمشاركة في الحياة العامة وفي كل المواقع الحيوية، سواء كانت موظفة أو قيادية أو مسؤولة لتقدم إضافة نوعية لكل المهمات المنوطة بها؛ فقد تولت المرأة القطرية منصب وزيرة، وعضو مجلس شورى، وعضو مجلس بلدي، وسفيرة، ورئيسة جامعة، ومديرة مؤسسات عامة وخاصة، ومنصب القضاء بالمحاكم... الخ.

وقد استندت مشاركة المرأة القطرية في الحياة العامة على موروث ثقافي أطره الدستور الدائم لدولة قطر الذي أكد على دور المرأة الفاعل في المجتمع، والذي كرس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق

والواجبات مشدداً على منع التمييز بسبب الجنس، وعلى تكافؤ الفرص في التمتع بالخدمات والمشاركة في جميع المجالات على قدم المساواة.

وعكست رؤية قطر الوطنية 2030 تلك المبادئ الدستورية، والتشريعات القانونية ذات الصلة بتمكين المرأة، فأكدت دعم دور المرأة في المجتمع، وتعزيز قدراتها وتمكينها من المشاركة في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار. وفي الواقع العملي، تعد دولة قطر أول دولة خليجية تتسلم فيها امرأة منصباً وزارياً، وذلك في العام 2003، وتلاها تعيين ثلاث سيدات في وزارات مختلفة وفي أعوام مختلفة.

❖ ارتفاع معدل الالتحاق الصافي:

بحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد الأطفال بعمر (0-14) سنة (398,435) عام 2019، وهم بذلك يشكلون حوالي 14% من إجمالي سكان الدولة. ويلاحظ وجود تقارب ملحوظ في نسبة الأطفال الذكور والإناث من مجموع السكان، حيث يمثل الذكور (7.3%) والإناث (7%) من المجموع المذكور. وقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بهذه الشريحة العمرية على اعتبار أن أطفال اليوم هم مستقبل الغد؛ فبقدر ما تستثمر فيهم اليوم بقدر ما تحصد غداً من إنجازات يمكن أن تسهم في تقدم هذا البلد وازدهاره. ومن أجل ذلك عملت الدولة على زيادة الاهتمام بالطفل بدنياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً وثقافياً وبكل ما يتصل برفاهه وتمكينه تعليمياً وصحياً. وتجسيداُ لدستور البلاد الذي أكد في المادة (49) على حق التعليم للجنسين، يشير الجدول رقم (13) إلى تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين وغياب الفوارق الكبيرة بينها، وإلى أن المنظومة التعليمية القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما. والجدول المذكور يبين ارتفاعاً متواصلاً في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للذكور والإناث على حد سواء، حيث وصل هذا المعدل إلى 96.7% للإناث و98.4% للذكور عام 2018، وبلغ مؤشر المساواة 0.98.

الجدول (13): معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حسب النوع والسنوات

السنة	الجنس	الفيد الصافي
2014	الإناث	92.7
	الذكور	92.5
2015	الإناث	91.3
	الذكور	91.1
2016	الإناث	93.9
	الذكور	94.0
2017	الإناث	96.3
	الذكور	96.3
2018	الإناث	96.7
	الذكور	98.4

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، سنوات مختلفة

❖ ارتفاع نسبة التطعيمات الأساسية:

يلقى الأطفال في دولة قطر رعاية صحية خاصة، حيث تقوم الوحدات الطبية في الدولة بتقديم الخدمات الصحية المختلفة لهم، بما في ذلك التطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر، كما يبين الجدول رقم (14).

الجدول (14): نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة 2014-2018

العام					نوع التحصين والتطعيم
2018	2017	2016	2015	2014	
98.6	98.5	97.3	97	90	درن (بي . سي . جي)
98	97	98.1	99	99	قطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)
98	97.1	98.2	99	89	ثلاثي (جرعة ثالثة)
98	96.9	98.2	99	89	إلتهاب الكبد الفيروسي (ب) (جرعة ثالثة)
99.9	99.9	91.2	91	100	الحصبة / الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)
98	97.1	98.2	99	89	هيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)
99.6	100	100	100	--	تطعيم للجديري (جرعة أولى)
98.4	97.7	96.6	96.1	100	المكورات الرئوية

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، الفصل السادس 2018.

❖ توفير الدعم والحماية للأطفال:

تحظى قضايا حماية الأطفال في دولة قطر بعناية مؤسسية، بل وحتى مجتمعية خاصة. ويتجلى هذا الاهتمام في تعدد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الداعمة للطفولة، ولأسيما لمن يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم مؤسسات حكومية، مثل المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول رقم (15).

الجدول (15): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2018

المجموع			غير قطريين			قطريون			نوع الخدمة
مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	
87	44	43	42	23	19	45	21	24	إرشاد وتوجيه
270	141	129	110	52	58	160	89	71	استشارات اجتماعية ونفسية وقانونية
20	9	11	7	5	2	13	4	9	إيواء
2,026	772	1,254	540	229	311	1,486	543	943	خدمات تأهيل
2,403	966	1,437	699	309	390	1,704	657	1,047	المجموع

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2018

سواء نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية أم الصورة الإحصائية المكتملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال المرأة والطفولة، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق مضامين بعض غايات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وبعض مضامين غايات الهدف 16 والخاص بـ "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ففيما يخص مضامين الهدف الخامس، ساهمت توجهات الدولة في مجال تمكين المرأة وتعزيز قدراتها كما جاء في برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، في تحقيق الغاية (1-5) من الهدف الخامس المشار إليه أعلاه والمرتبطة بـ "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان". يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة النساء في المناصب الإدارية التي تعد أحد مكونات الغاية (5-5)، والتي تسعى إلى "كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"، وذلك من خلال ارتفاع نسبة النساء في المناصب الإدارية في الدولة. أما فيما يتعلق بالطفولة، فقد حققت دولة قطر إنجازات كثيرة فيما يخص صحة الأطفال ورعايتهم المرتبطة بمضامين معظم غايات الهدف الثالث الذي ينص على "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، والغاية (4-5) بشأن "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030".

2. أهم التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال المرأة والطفولة، إلا أن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الشريحتين السكائيتين، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ إذا كانت مستويات مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية واندماجها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية في الدولة قد عرفت توسعاً في السنوات الأخيرة، إلا أن اندماجها الأوسع في سوق العمل لازال يعرف تحديات مقارنة بواقع الرجل، وذلك لأسباب مختلفة، أهمها:

- الصورة النمطية السائدة لدى بعض فئات المجتمع، والتي تسعى لتكريس الدور التقليدي للمرأة والمتمثل بالاهتمام بشؤون الأسرة وتربية الأطفال، الأمر الذي يحرم المرأة ومعها المجتمع من المشاركة الفعالة لكل أبنائه، ذكوراً وإناثاً، في سوق العمل.
- بيئة العمل التقليدية التي يمكن أن تخلق صعوبة أمام المرأة العاملة في الموازنة بين دورها كأم من ناحية ودورها كأمراة عاملة من ناحية أخرى.

❖ ارتفاع معدل البطالة لديها مقارنة بالرجل، وذلك على الرغم من ضالة معدلات البطالة في الدولة بوجه عام. ويعود التفاوت في مستويات البطالة لدى القطريين، ولاسيما خريجات الجامعة، مقارنة بالقطريين بالدرجة الأولى إلى طبيعة اختصاصاتهن الجامعية التي تتركز في العلوم الاجتماعية التي اكتفى سوق العمل بها.

❖ رغم أن الطفولة حظيت باهتمام مؤسساتي ثابت ومتواصل، وذلك من خلال التأسيس لضمان رعاية كامل لكل الأطفال، والذي يسهم في تحقيق نموهم في بيئة آمنة ومستقرة، لكن وعلى رغم كل ما تم تحقيقه في مجال تعليم وصحة الأطفال وحمايتهم، إلا أن أعداد الأطفال في الدولة وتوسع احتياجاتهم، ولاسيما الاحتياجات الصحية والنفسية، فرض توفير عناية صحية إضافية لهم، الأمر الذي يتطلب التوسع في البنى الصحية ذات الصلة بالطفولة وتفعيل مختلف الشراكات، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص في المسائل ذات الصلة بصحة الأطفال الجسدية والنفسية.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021)

رغم التداعيات السلبية الكثيرة لجائحة كورونا على الأسرة، إلا أن الدروس المستفادة منها في مجال المرأة والطفولة تتمثل في أن العمل بالنسبة للمرأة ممكن عن بعد وأن التعليم بالنسبة للأطفال عبر الأنترنت ليس مستحيلاً. استناداً إلى ذلك، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنتقل في نوفمبر 2020 وتنتهي في أكتوبر 2021، وذلك على النحو التالي:

- ❖ التفكير في إمكانية الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بأهمية انخراط المزيد من النساء في سوق العمل بهدف الحد من استقدام العمالة الوافدة.
- ❖ الدعوة إلى استصدار التشريعات الخاصة بالعمل عن بعد والعمل الجزئي للمرأة بما يسهم في الملاءمة بين عملها ومسؤولياتها الأسرية من جهة، ويوسع مشاركتها في قوة العمل القطرية من جهة ثانية.
- ❖ التركيز على الآليات والمبادرات والبرامج التي من شأنها أن تدعم وتعزز مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة.
- ❖ التأكيد على أهمية التوسع في بناء دور حضانة ورياض للأطفال بالنسبة للمرأة العاملة.
- ❖ الدعوة للعمل من جل فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال عبر مختلف مناطق الدولة.
- ❖ تشديد الدعوة إلى القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.

المحور السادس

كبار السن
والأشخاص ذوو الإعاقة

أولاً نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية

إجراء 1: العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لكبار السن

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	موجود	قد التخليق	قد التخليق	منفذ بواب	منفذ كليل
وجود برنامج وطني لإعادة تأهيل وتدريب المتقاعدين لدمجهم في سوق العمل					
وجود برامج وخطط للتشجيع على ممارسة كبار السن للحرف التقليدية					
وجود مشاريع تنموية متناهية الصغر تساعد كبار السن على تحسين مستوى معيشتهم					
وجود مشاريع لتوسيع مجالات المشاركة المجتمعية لكبار السن كفتح مجالس الأحياء					
وجود برامج توعوية لتشجيع كبار السن على المشاركة في الأنشطة المجتمعية بالدولة					

إجراء 2: العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لذوي الإعاقة

وجود برنامج وطني لتأهيل وتدريب ذوي الإعاقة لدمجهم في سوق العمل					بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، يتم تنفيذ برنامج مستمر (التأهيل الوظيفي لذوي الإعاقة)، كما يتم التنسيق مع إدارة الموارد البشرية في وزارة التنمية الإدارية والتي بدورها تقوم بالتنسيق مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتوظيفهم.
وجود آليات لتفعيل برامج الدمج الأكاديمي للمعاقين وتطويرها					بحسب وزارة التعليم والتعليم العالي، فإن إدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين تقوم بإجراءات للدمج الأكاديمي للطلبة ذوي الإعاقة، كما يوجد اتفاقية مبرمة بين مركز الشفاح ووزارة التعليم والتعليم العالي لتفعيل برامج الدمج الأكاديمي لذوي الإعاقة وتطويرها، وذلك إضافة إلى برامج الدمج الخاصة التي يشرف عليها كل من مركز النور للمكفوفين، ومركز الدمج ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعة قطر، وكلية المجتمع.

الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين

إجراء 1: التوسع في توفير الخدمات المختلفة لكبار السن

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي موجود، وهو:					البيان
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً	
وجود برنامج لتأمين الرعاية الصحية المنزلية لكبار السن						- بحسب وزارة الصحة العامة، يوجد برنامج متكامل للرعاية المنزلية في مؤسسة حمد الطبية. - يوجد لدى مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) برنامج منفذ كلياً. - بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، فإن قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2019، والمتضمن الموافقة على توصية الوزارة المشار إليها بجواز منح الموظف القطري إجازة لرعاية أحد الوالدين أو الأقارب حتى الدرجة الأولى من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم بصفة دائمة بناء على تقرير من الجهة الطبية المختصة، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أخرى وبحد أقصى خمس سنوات.
عدد المسنين المستفيدين من الرعاية المنزلية						بحسب مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)، استفاد من خدمة الرعاية المنزلية (699) مسن من الذكور والإناث، ووصل عدد الفرق الخدمية (11) فريق، وعدد الزيارات (7201) زيارة خلال العام 2019.
وجود برامج وخطط لتوفير التسهيلات في تقديم الرعاية الصحية لكبار السن في المراكز والمستشفيات الصحية						بحسب وزارة الصحة العامة، يوجد عيادات متخصصة تعنى بجميع أمراض المسنين في مؤسسة حمد الطبية، وبرنامج الرعاية الحادة للمسنين في مستشفى حمد العام، وبرنامج الرعاية المزمنة في مستشفى الرميلة، وبرنامج الرعاية المنزلية، وبرنامج الرعاية التمريضية للمسنين (دون دعم أسري).
وجود توجه لإدراج طب الشيخوخة في المؤسسات الجامعية						- أعضاء هيئة التدريس بجامعة وويل كورنيل المتخصصين بالمجالات المتعلقة بطب الشيخوخة وطب ذوي الاحتياجات الخاصة، يلقون المحاضرات أمام طلاب الطب وينظمون ورش حول المواضيع ذات الصلة. - تعمل كلية المجتمع في قطر مع مركز رعاية المسنين (إحسان) لاستحداث برنامج أكاديمي في مجال رعاية المسنين.
وجود خطط لزيادة لنوادي الخاصة بالفئة المذكورة						بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، يوجد خطة لتعزيز وتطوير مراكز التنمية الاجتماعية، كما يوجد بحسب مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) نوادي لكبيرات وكبار السن.

إجراء 2: التوسع في توفير الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ كلياً
تهيئة المباني لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق.. إلخ					
• بحسب وزارة الداخلية توجد مباني لخدمة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (الإدارة العامة للجوازات - الإدارة العامة للمرور)، كما يتم تسهيل معاملاتهم، ومنحهم الأولوية في جميع المعاملات، علاوة على وجود صالة خدمات لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة: في مبنى الإدارة العامة للجوازات (خدمة أمر، خدمة طوارئ الصم، خدمة استغاثة الطوارئ (عونك).					
• تم العمل بوزارة البلدية والبيئة على دليل تطوير المرافق والعناصر التصميمية الخاصة بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى ما تقوم به وزارة الثقافة والرياضة، والمؤسسة العامة للحي الثقافي(كتارا)، وهيئة الأشغال العامة، ومتاحف قطر، و ساسول (مبادرة قطر متيسرة للجميع).					
وجود خطة تخص التسهيلات في المواصلات العامة (المetro، الباصات، المطار...) تتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة					
• بحسب وزارة المواصلات والاتصالات، تم إنجاز دليل تصميم الطرق ودليل التحكم المروري في عام 2016م، و إنجاز الخطة الشاملة لمعابر المشاة في عام 2018م ومعايير قطر للنقل المتيسر.					
وجود خطط لزيادة وتطوير الأماكن الترفيهية والثقافية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة					
• بحسب المؤسسة العامة للحي الثقافي(كتارا) ومتاحف قطر، تم إنجاز هذه الخطط، كما تم تصميم المساحات والمناطق المعنية من طرف اللجنة العليا للمشاريع والإرث، كما أن المجلس الوطني للسياحة يلزم المنشآت الفندقية بتطبيق المتطلبات الأساسية لتمكين ذوي الإعاقة في المرافق منذ 2017، وهو الحال بالنسبة لساسول (مبادرة قطر متيسرة للجميع)، إلا أن هذا الوجود يظل جزئياً بالنسبة لبعض الفضاءات الهامة ذات الصلة، كمركز النور للمكفوفين.					
وجود قاعدة بيانات خاصة بالإعاقة، وآليات للتنسيق والربط بين الجهات ذات العلاقة بقاعدة البيانات					
• بحسب وزارة الثقافة والرياضة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، توجد قاعدة بيانات خاصة بالإعاقة وآليات للتنسيق.					
وجود برامج وخطط لتوفير التسهيلات في تقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة					
• بحسب وزارة الصحة العامة، توجد برامج وعيادات تخصصية تشرف على تقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.					

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تمثلت بتنفيذ الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الهدف الثاني.

فيحسب الجدول رقم (16) بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة أربعة إجراءات، نفذ منها ثلاثة، أي بنسبة (75%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة.

الجدول (16): ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
%50				✓	1. العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لكبار السن
	✓				2. العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لذوي الإعاقة
الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين					
%100	✓				3. التوسع في توفير الخدمات المختلفة لكبار السن
	✓				4. التوسع في توفير الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة
%75	3			1	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

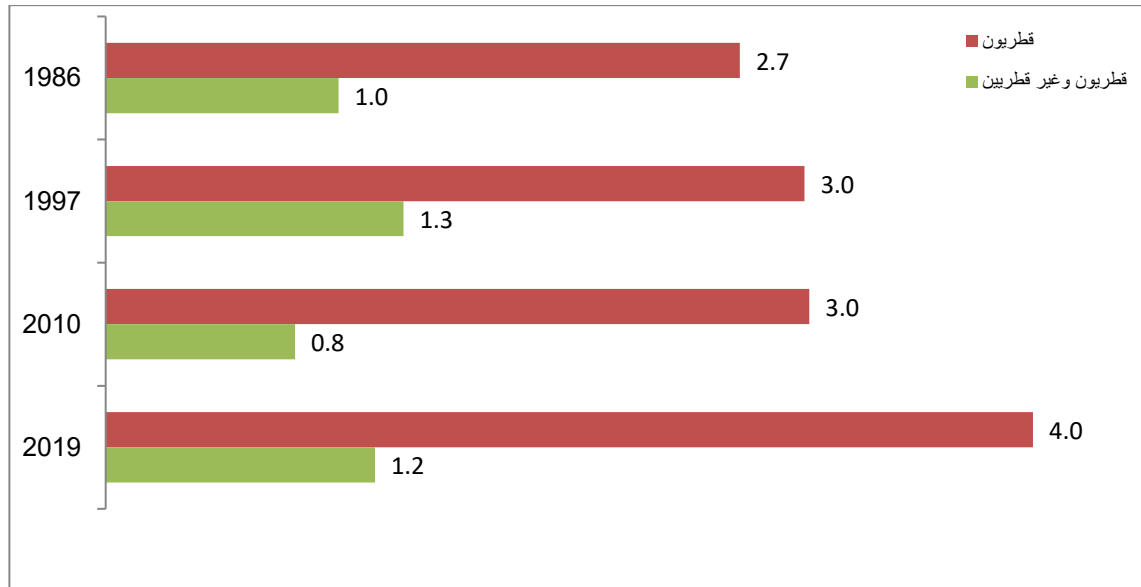
لعبت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة قطر دوراً هاماً في حماية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من خطر الإصابة بفيروس كورونا وتداعياته المختلفة، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الإنجازات المتحققة في هذا المجال، والتي كرستها مصادقة قيادة الدولة على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لعام 2019 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

استناداً إلى ما سبق، وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

❖ تمكين كبار السن:

بحسب آخر الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة للقطريين من (76.7 سنة) عام 2009 إلى (80.7 سنة) عام 2018، مما يعني أن الخدمات الصحية والظروف البيئية في قطر صارت تقارب في جودتها مثيلتها في الدول المتقدمة. ونتيجة لهذا التطور، ازدادت أعداد كبار السن في قطر (بعمر 65 سنة فأكثر) تسع مرات خلال ما يقرب من ثلث قرن من الزمن، ففي حين كانت أعدادهم 3.770 عام 1986 صارت 32,375 عام 2019. أما بالنسبة للمسنين القطريين، فقد ازداد عددهم حوالي 5 مرات خلال الفترة الزمنية ذاتها، إذ في حين كان عددهم 2,707 عام 1986 بلغ 12,579 عام 2019. وفي سياق متصل، يبين الشكل رقم (17) التطور النسبي لكبار السن القطريين من جهة والمسنين في قطر من جهة ثانية.

الشكل (17): التطور النسبي لكبار السن حسب الجنسية خلال الفترة الزمنية (1986-2019)



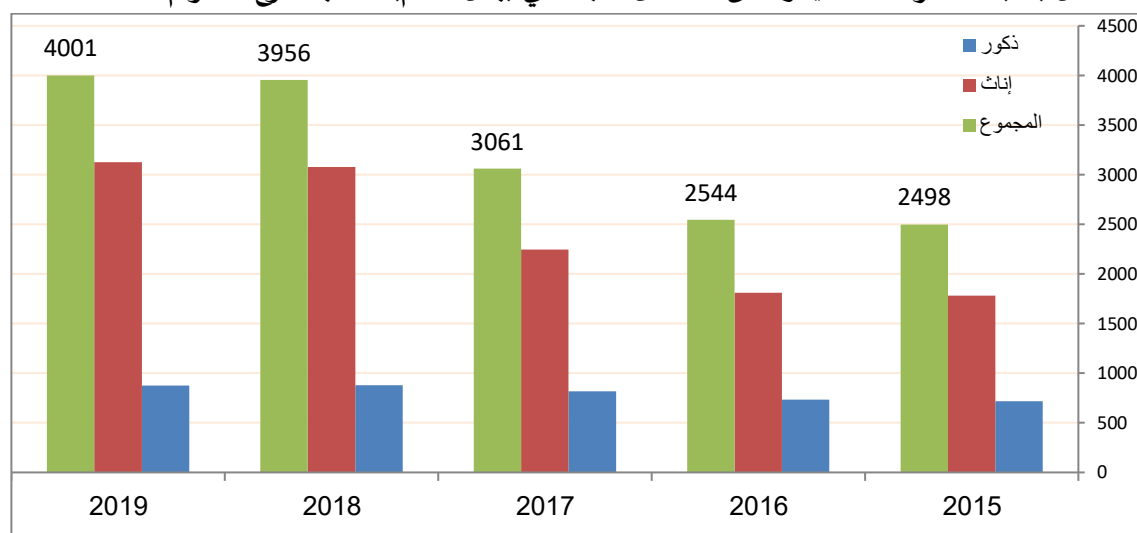
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

ويلاحظ من الشكل البياني رقم (17) أنه في حين تشهد نسبة المسنين القطريين ارتفاعاً متواتراً، تتذبذب نسبة المسنين

في قطر (مسنون قطريون وغير قطريين) بين فترة زمنية وأخرى تبعاً لتفاوت أعداد غير القطريين، الذين يتألف معظمهم من أشخاص في سن العمل. وقد عملت الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على تمكين كبار السن وتحسين الخدمات المقدمة لهم في مختلف المجالات، وأهمها:

- **الضمان الاجتماعي:** إن ازدياد أعداد المسنين في قطر دفعت الدولة لوضع احتياجات هذه الشريحة السكانية المتنامية في مكان الصدارة وتطوير الخدمات التي تساعد على العيش براحة وكرامة، وذلك انطلاقاً من التمسك بتعاليم الإسلام السمحاء والمشاعر الإنسانية النبيلة التي تربي عليها القطريون في تعاملهم مع كبار السن، وهو الأمر الذي كان وراء العديد من القرارات والقوانين ذات الصلة، كالقانون رقم (38) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي، وقرار وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بشأن صرف 1500 ريال شهرياً كبديل خادماً، والذي استفاد منه 4,001 مسن ومسننة عام 2019 كما هو مبين في الشكل رقم (18).

الشكل (18): المسنون المستفيدون من الضمان الاجتماعي (بدل خادماً) حسب النوع للأعوام 2015-2019



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2019

إضافة لما سبق، فقد صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2019 بشأن إجازة رعاية أحد الوالدين أو الأقارب، حيث أتاح هذا القرار إمكانية منح الموظف القطري إجازة لرعاية أحد الوالدين أو الأقارب من الدرجة الأولى المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم بصفة دائمة.

- **خدمات المجتمع المدني:** ولا تقتصر الخدمات المقدمة لكبار السن على الدولة فحسب، بل تعدتها أيضاً إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم يد العون والمساعدة لهذه الشريحة السكانية الهامة في مختلف المجالات، كمركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)؛ فبحسب الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ازدادت أعداد كبار السن الذين استفادوا من خدمات المركز المذكور من 913 مسناً عام 2017 إلى 1,736 عام 2019. ويبين الجدول رقم (17) نوع الخدمات التي استفاد منها كبار السن خلال العام الماضي وجنسياتهم وجنسهم.

الجدول (17): المسنونون المستفيدون من خدمات مركز إحسان حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2019

نوع الخدمة	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
خدمات الرعاية الداخلية	7	2	9	9	3	12	16	5	21
خدمات الرعاية النهارية	15	162	177	44	78	122	59	240	299
خدمات الرعاية الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات الرعاية الصحية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات العلاج الطبيعي	39	96	135	49	97	146	88	193	281
خدمات العلاج الوظيفي	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات الرعاية المتنقلة المنزلية	147	366	513	88	98	186	235	464	699
خدمات البرامج والأنشطة	22	164	186	53	81	134	75	245	320
خدمات الرعاية النفسية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمة شاورني	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمة الاستشارات الاجتماعية	18	5	23	9	3	12	27	8	35
تثقيف غذائي	5	7	12	36	33	69	41	40	81
المجموع	253	802	1,055	288	393	681	541	1,195	1,736

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2019

ويشير الجدول رقم (17) إلى أن العدد الأكبر من المسنين (699 من الرجال والنساء) هم أولئك الذين استفادوا من خدمة الرعاية المنزلية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية لكبار السن في منازلهم، وكذلك توعية ذويهم بكيفية التعامل معهم وطرق رعايتهم.

❖ **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:**

أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالأشخاص ذوي الإعاقة، فعملت على دمج القضايا الخاصة بهم وباحتياجاتهم في كافة سياساتها وبرامجها في مختلف المجالات (التعليمية، والرعاية الصحية، والعمل، والمسكن المناسب، والمرافق العامة والخاصة، والثقافة والرياضة)، وسعت لتعزيز وحماية حقوقهم انطلاقاً من نهج دستوري وتشريعي على حد سواء. وكانت دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأممية في العام 2008. وقد جسدت دولة قطر اهتمامها بهذه الشريحة السكانية من خلال إنشاء المراكز المتخصصة بخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووظفت فيها الكوادر المؤهلة لتقديم الخدمة النوعية لهم، الأمر الذي زاد من إقبال العديد من هؤلاء الأشخاص للتسجيل فيها.

ومؤخراً، أعدت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر 2021-2025. وقد تركز الاهتمام في هذه الاستراتيجية على المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد المتعلقة بزيادة تكافؤ الفرص لهؤلاء الأشخاص، وإدماج قضاياهم كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة، ومناهضة التمييز ضدهم، وتعزيز حقوقهم وحمايتهم.

• **ارتفاع أعداد المراكز والعاملين والمسجلين فيها**

بحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، ازداد عدد المراكز المتخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة حوالي أربع مرات خلال عقد من الزمن، فبعد أن كان عددها 9 مراكز عام 2009 صارت 35 مركزاً عام 2019. وفي الوقت ذاته ازداد عدد العاملين في المراكز المذكورة من 928 عاملاً عام 2009 إلى 2,004 عام 2019. وقد لعبت الحقائق المذكورة دوراً أساسياً في ازدياد إقبال الأشخاص ذوي الإعاقة على التسجيل في هذه المراكز، حيث ارتفع عددهم من 5,741 شخصاً عام 2009 إلى 16,745 عام 2019، وشكل القطريون حوالي 53% منهم في العام الماضي، كما هو مبين في الجدول رقم (18).

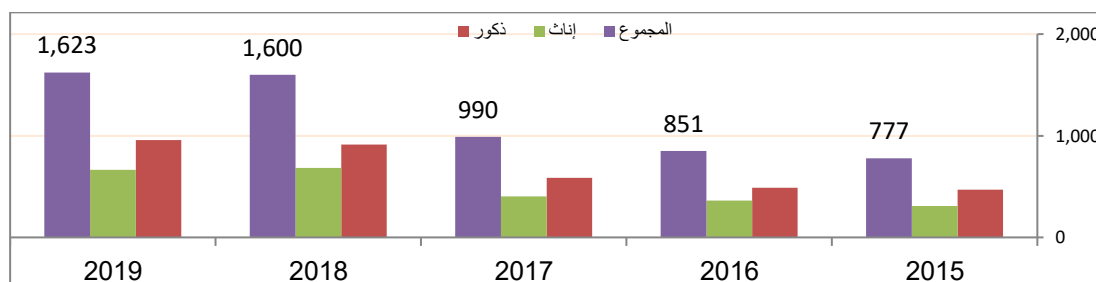
الجدول (18): المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية والنوع ونوع الإعاقة لعام 2019

نوع الإعاقة	قطريون			غير قطريين			المجموع	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
حركية	1,047	575	1,622	769	301	1,070	1,816	876
ذهنية	1,089	726	1,815	860	489	1,349	1,949	1,215
بصرية	541	433	974	432	253	685	973	686
سمعية	328	264	592	503	267	770	831	531
اضطرابات النطق واللغة	344	144	488	237	107	344	581	251
نفسية واجتماعية	5	7	12	10	11	21	15	18
متعددة	833	621	1,454	870	621	1,491	1,703	1,242
نمائية	82	42	124	91	45	136	173	87
متلازمة داون	244	209	453	282	236	518	526	445
التوحد	753	184	937	1,062	256	1,318	1,815	440
أخرى	145	212	357	198	17	215	343	229
المجموع	5,411	3,417	8,828	5,314	2,603	7,917	10,725	6,020

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، ذوو الإعاقة، الفصل التاسع 2019

- ارتفاع أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعي: لم يقتصر القانون رقم (38) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي على المسنين فقط، بل شمل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة، والأمر ذاته بالنسبة لقرار وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بشأن صرف 1500 ريال شهرياً كبديل خادماً، والذي استفاد منه 1,623 معاقاً عام 2019 كما هو مبين في الشكل رقم (19).

الشكل (19): الأشخاص ذوو الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بديل خادماً) حسب النوع خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2019

سواء نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة برنامج عمل السياسة السكانية أم الصورة الإحصائية المكملة لهذه البيانات تؤكد على أن دولة قطر قد حققت بالفعل إنجازات هامة في مجال تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد على ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة المستند على الجنس والعمر والإعاقة، والهدف الحادي عشر المتعلق "بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، حيث قامت الدولة بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

2. أهم التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الفئتين، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ مع تزايد أعداد المسنين القطريين، سيزداد الضغط على نظام الضمان الاجتماعي الخاص بهم، الأمر الذي يتطلب أكثر من أي وقت مضى العمل على زيادة المشاركة النشطة للمسنين في سوق العمل وإدماجهم في الحياة الاقتصادية بهدف تمكينهم من الوصول إلى مستويات معيشية أفضل وزيادة مساهمتهم بأقصى ما يمكن في تنمية مجتمعهم.

❖ نظراً لخصوصية المشكلات التي تواجه كبار السن في وقتنا الراهن، فإن معالجتها يجب ألا تقتصر على نهج متعدد التخصصات، وإنما أيضاً على نهج متعدد القطاعات؛ فإشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات الدينية، والمسنين أنفسهم في التفكير بكيفية مواجهة هذه المشكلات يمكن أن يساعد صانعي القرار على فهم أدق لمشاكلهم واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها.

❖ مع التطور السريع الذي تشهده قطر أصبح التواصل بين الجيران والأهل محدوداً نوعاً ما، الأمر الذي أثر على حاجة المسنين لهذا النوع من التواصل الذي يبعد عنهم شبح العزلة. لهذا، فإن أبرز التحديات التي تواجه القائمون على رعاية كبار السن تتمثل في إمكانية التوسع في "الرعاية النهارية"، التي تتيح لهذه الشريحة السكانية التواصل مع الآخرين في الأندية الصباحية التي يمكن أن تتوفر فيها برامج مختلفة للمسنين في الفترة الصباحية.

❖ تلقى المسنونون في قطر ولا يزالون رعاية صحية مميزة في ظل جائحة كورونا التي عمقت بدورها شعور المسنين بالقلق والاكتئاب، الأمر الذي يتطلب الارتقاء بالرعاية النفسية لهم إلى مستوى الرعاية الجسدية.

❖ يعاني بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبات تعوق تعلمهم، الأمر الذي يتطلب التفكير باجتياز هذه الصعوبات من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكن أن تساهم في مواجهة التحديات التعليمية التي تواجههم بما يحسن نوعية حياتهم. وفي هذا الإطار، دعم تطوير المبادرات الجديدة مثل أجهزة الصراف الآلي التي يمكن تفعيلها بواسطة الصوت. كما يمكن للمتعلمين استخدام مجموعة من التقنيات المساعدة لتعزيز استقلاليتهم، وذلك عبر استخدام برامج قارئات الشاشة على سبيل المثال. وفي النهاية، ينبغي

تمكين المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والفرص عبر الإنترنت، بما في ذلك خدمات الحكومة الإلكترونية.

❖ البيئة الاجتماعية في قطر لا تشجع كثيراً على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولا سيما إعاقات الإناث، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام المخططين ومقدمي خدمات الرعاية الخاصة بهذه الشريحة السكانية، الأمر الذي يتطلب وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة.

❖ رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل توفير بيئة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا إن نظرة المجتمع لذوي الإعاقة ما زالت تمثل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمام هؤلاء الأشخاص للمشاركة في الحياة العامة، الأمر الذي يحد من إظهار طاقاتهم وقدراتهم، وبالتالي تنمية مجتمعهم.

❖ ومن أبرز التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عدم توفر مراكز حكومية تابعة للدولة متخصصة بالتأهيل لسوق العمل.

ثالثاً) أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-أكتوبر 2021) من مراحل المتابعة

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي تتمثل بالاهتمام بالجوانب ذات الصلة بتمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأهمها:

❖ التركيز على ضرورة زيادة المشاركة المجتمعية للمسنين بهدف تمكينهم من الوصول إلى مستويات معيشية أفضل وزيادة مساهمتهم بأقصى ما يمكن في تنمية مجتمعهم.

❖ معالجة مشكلات المسنين تتطلب المزاوجة بين النهج متعدد التخصصات ونهج متعدد القطاعات؛ فإشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات الدينية، والمسنين أنفسهم في التفكير بكيفية مواجهة هذه المشكلات يمكن أن يساعد صانعي القرار على فهم أدق لهذه المشكلات واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها.

❖ التأكيد على أهمية التوسع في "الرعاية النهارية"، التي تتيح للمسنين التواصل مع الآخرين في الأندية الصباحية التي يمكن أن تتوفر فيها برامج مختلفة للمسنين في الفترة الصباحية.

❖ التشديد على أهمية الارتقاء بالرعاية النفسية للمسنين إلى مستوى الرعاية الجسدية المميزة المقدمة لهم.

❖ تبيان دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة التحديات التي تواجه المتعلمين من الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يمكن أن تسهم تحسين نوعية حياتهم، كدعم تطوير أجهزة الصراف الآلي التي يمكن تفعيلها بواسطة الصوت، وبرامج قارئات الشاشة. واستخدام الإنترنت.

❖ العمل على وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة.

❖ التأكيد على ضرورة القيام بحملات توعوية تهدف للتأثير في نظرة المجتمع لذوي الإعاقة بما يسهم في زيادة مشاركتهم في الحياة العامة.

❖ التركيز على أهمية توفير مراكز حكومية تابعة للدولة ومتخصصة بتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل.

الخاتمة: التقييم العام والتوصيات

استناداً إلى المادة العلمية الواردة في هذا التقرير، والمستمدة أساساً من نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، سيتم في الفقرات اللاحقة إجراء تقييم عام لكل جوانب هذه المرحلة، بما في ذلك دور العوامل المختلفة التي ساعدت في رصد التقدم الحاصل في تنفيذ البرنامج المذكور والنتائج التي تم الوصول إليها. إضافة إلى ما سبق، وارتباطاً بالتحديات التي تمت الإشارة إليها في نهاية كل محور من المحاور التي يتضمنها التقرير، ستضمن هذه الخاتمة فقرة خاصة بالتوصيات التي ستحدد التوجهات المستقبلية للسياسة السكانية في مرحلتها القادمة.

أولاً) التقييم العام

- أ- تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لإجراءات السياسة السكانية:
 - ❖ **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** كما في المراحل السابقة، شارك في المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة. ورغم جائحة كورونا، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام المخطط لها. وكان أداء هذه المجموعات في هذه المرحلة مميزاً بوجه عام، حيث لعبت الخبرات التي اكتسبتها هذه المجموعات في المراحل السابقة دوراً إيجابياً في إنجاز معظم المهام التي أنيطت بها، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها؛ فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.
 - ❖ **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** تميزت هذه المرحلة بالتعاون القائم بين الجهات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج ومجموعات العمل المكلفة بمتابعة هذا البرنامج، الأمر الذي ساعد على تسهيل مهمة هذه المجموعات من خلال التفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم اللازم لها لما في ذلك من مصلحة وطنية ستعود على الجميع بالنفع دون استثناء. مع ذلك، عانت بعض مجموعات العمل من صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة من بعض الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وذلك لأسباب مختلفة أهمها غياب جهة محددة داخل هذه المؤسسات، والتي يمكن تكليفها بتزويد مجموعات العمل بالبيانات المطلوبة.
 - ❖ **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** عموماً يمكن القول بأن معظم البيانات التي جمعها فرق العمل من الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ برنامج عمل السياسة

السكانية كانت مرضية من حيث الدقة والجودة. ورغم ذلك، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالبيانات الدقيقة، الأمر الذي دفع المكتب الفني للعمل على تخطي ذلك من خلال التواصل مع المجموعات المعنية والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة. وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها فرق العمل، قام المكتب الفني للجنة بتحليل نتائج المرحلة الثالثة مستنداً إلى ثلاثة مستويات تحليلية لكل محور من محاور السياسة السكانية الستة. ففي المستوى الأول من هذا التحليل، تم عرض التكرارات والنسب المئوية للبيانات الإحصائية لنتائج المتابعة المبينة، وفي المستوى الثاني تم ربط هذه النتائج بأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 من أجل معرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق دولة قطر لهذه الأهداف. أما المستوى الثالث، فقد خصص للحكم على هذه النتائج والإنجازات التنموية في ضوء البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019، والخاصة بقطر.

ب- تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية: يقدم الجدول (19) صورة مختصرة عما تم إنجازه على مستوى الإجراءات والأهداف في المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة، حيث بلغ مجموع عدد الأهداف المعتمدة في هذه المرحلة (18) وعدد الإجراءات (51)؛ نفذ منها كلياً أو جزئياً (35) إجراءً، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 69%.

الجدول (19): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الثالثة بحسب المحور

المحور	عدد الأهداف المعتمدة	عدد الإجراءات المعتمدة	الإجراءات		نتائج المتابعة				
					الأهداف				
			عدد الإجراءات المنفذة (كلياً أو جزئياً)	%	مستوى التقدم في تحقق الأهداف (%) من مجموع الإجراءات المنفذة)				
					ممتاز	جيد جداً	جيد	مقبول	ضعيف
					80 % فأكثر	79 - 70 %	69 - 60 %	59 - 50 %	49 % فأقل
السكان والقوى العاملة	5	14	10	71%		✓			
النمو الحضري والإسكان والبيئة	3	10	7	70%		✓			
التعليم والتدريب والشباب	4	10	8	80%	✓				
الصحة العامة والصحة الإنجابية	2	10	5	50%				✓	
المرأة والطفولة	2	3	2	67%			✓		
كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	2	4	3	75%		✓			
المجموع	18	51	35	69%	1	3	1	1	-
					جيد				

واستناداً إلى الجدول رقم (19)، يتبين أن مستوى التقدم في تحقق الأهداف جيد بشكل عام، مع وجود تفاوت في مستويات تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج المتابعة الخاص بكل محور من محاور السياسة السكانية. وتعدد الأسباب التي تقف خلف هذا التفاوت، منها ما يرتبط بسلوكيات الأفراد والجماعات، خاصة تلك التي تتعلق بخيارات النساء والشباب وتوجهاتهم نحو الزواج وتأسيس أسرة ومستويات الإنجاب... الخ، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة المدى للتأثير على مكونات النمو الطبيعي ولاسيما تلك التي يمكن أن تساعد في رفع

نسبة القطريين من إجمالي سكان الدولة. يضاف الى ذلك التدخلات طويلة المدى التي ترتبط بإدخال تعديلات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، كاعتماد اقتصاد المعرفة، لتلعب بذلك طبيعة محاور السياسة السكانية ومكوناتها ومجالات التدخل الممكنة دوراً حاسماً في تحديد مستويات الإنجاز. إضافة إلى ما سبق، فقد تكون أسباب التفاوت المذكور مرتبطة بوجود أو عدم وجود استراتيجية قطاعية مستقلة في هذا القطاع أو ذاك، أو خطة عمل لتطوير قطاع ما، أو توجهات تنظيمية وإدارية تخص بعض القطاعات.

ثانياً) التوصيات

استناداً إلى ما ورد في التقرير، ولأسيما الفقرة الثالثة من كل محور من محاوره الستة، حول بعض التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة السكانية، سيتم فيما يلي عرض التوصيات التي يمكن أن تسهم في مواجهة التحديات المشار إليها.

❖ محور السكان والقوى العاملة

1. إجراء دراسة معمقة بعد انتهاء جائحة كورونا، يشارك فيها خبراء يمثلون الفعاليات الاقتصادية والديموغرافية والصحية والتعليمية وسواها من الفعاليات ذات العلاقة في الدولة، وذلك من أجل حصر الجوانب المختلفة لهذه التداعيات على التركيبة السكانية لدولة قطر ووضع الآليات المناسبة لمواجهتها بما يضمن تصحيح العلاقة بين السكان والتنمية.

2. وضع برنامج متكامل لتحفيز القطريين على زيادة الإنجاب

❖ محور النمو الحضري والإسكان والبيئة

3. استكمال وتطوير المنظومة الرقمية للدولة كأساس لتحويل المدن الكلاسيكية إلى مدن ذكية
4. وضع الخطط والبرامج الهادفة للاستفادة القصوى من مياه الصرف الصحي في زراعة المسطحات الخضراء والحدائق.

❖ محور التعليم والتدريب والشباب

5. تبني طرائق وإستراتيجيات مبتكرة يمكن أن تسهم في التحول نحو التعلم الرقمي، والعمل على تأهيل الكادر الأكاديمي والإداري وتعزيز مهاراته وإمكاناته ودعم قدراته الفنية والتقنية، وتوفير السبل الكفيلة بتعزيز المستوى المعرفي والمهاري والتقني للطلبة في مختلف المراحل التعليمية.
6. العمل على التوسع في إنشاء المراكز العلمية المتخصصة وتكوين الفرق البحثية ذات الصلة.
7. التوسع في البرامج التدريبية وتنويع مجالاتها بما يستجيب لاستحقاقات عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة.

❖ محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

8. إجراء دراسة علمية معمقة حول تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصحة القطري.
9. بناء نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بانتشار الأمراض والأوبئة والفيروسات، وذلك من خلال فحص عينات من مياه الصرف الصحي في المحطات الفرعية والرئيسية في المدينة، بما يساعد الجهات الصحية المعنية باحتواء الفيروسات والقضاء عليها بالسرعة الممكنة قبل انتشارها بين السكان.
10. التوسع في خدمات الصحة النفسية ومواصلة العمل على تجويدها بحيث تكون قادرة على الاستجابة السريعة والنوعية في حالة الأزمات.

❖ محور المرأة والطفولة

11. استصدار التشريعات الخاصة بالعمل عن بعد والعمل الجزئي للمرأة بما يساهم في الملاءمة بين عملها ومسؤولياتها الأسرية من جهة، ويوسع مشاركتها في قوة العمل القطرية من جهة ثانية.
12. التأكيد على أهمية التوسع في بناء دور حضانة ورياض للأطفال بالنسبة للمرأة العاملة

❖ محور كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

13. العمل على الموازنة بين النهج المتعدد التخصصات والنهج المتعدد القطاعات في معالجة مشكلات المسنين، والتوسع في "الرعاية النهارية"، التي تتيح للمسنين التواصل مع الآخرين في الأندية الصباحية.
14. دعم تطوير أجهزة الصراف الآلي التي يمكن تفعيلها بواسطة الصوت، وبرامج قارئ الشاشة، واستخدام الإنترنت، وذلك بما يساهم في تحسين نوعية حياة المتعلمين من الأشخاص ذوي الإعاقة.